



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

إدارة المخاطر

الدكتور

محمد ابراهيم حمرة

1433-1432 هـ

2012-2011 م

جامعة دمشق

ارتبط مفهوم المخاطرة (Risk) منذ القدم مع حياة الإنسان وأنشطته، فهي تنشأ نتيجة عدم المعرفة (الآن) بطبيعة الأحداث في المستقبل، أي من خلال توقع النتائج السلبية وليس الإيجابية ، فمثلاً عند التحضير لرحلة يقوم بها رجل الأعمال فإنه يتوقع :

- أ - تحطم الطائرة (مخاطر الحوادث) .
 - ب - المرض قبل أو خلال الرحلة (المخاطر الصحية) .
 - ت - مواجهة ازدحام المرور ، وبالتالي عدم اللحاق بموعد الطائرة (مخاطرة المرور) .
 - ث - تأخر الإقلاع (مخاطرة التأخر) .
 - ج - سرقة النقود (مخاطرة السرقة) .
- ومن الثابت من استقرار السنن الكونية التي تحكم هذا العالم أن مجرد تصور علم بلا مخاطر هو استغراق في عالم الخيال ، وهو ضرب من ضروب المستحيل بكافة المقاييس والمعايير .

- مفهوم الخطر (Concept of Risk)

من المهم جدا ان نفهم معنى الخطر قبل الخوض في تفاصيل كيفية إدارة المخاطر... فكل منا تعترضه مجموعة من القضايا في الحياة اليومية تستوجب اتخاذ قرارات محددة، و بالتالي فلا بد من ان تتعرض لمواقف تسودها حالة من عدم التأكد عند قيامنا بنشاط ما، أو احتمال ان تكون نتيجة ذلك النشاط هي نتيجة غير مرغوبة: ففي كلا الحالتين هنالك درجة معينة من المخاطرة التي تعترضك...

وعليه فهنالك عنصران اساسيان يجب ان يتوافرا في الخطر:

- 1- حالة عدم التأكد (Uncertainty): فلكي يكون لدينا "خطر" اصلا، لا بد من وجود نتيجتين محتملتين للنشاط الاقتصادي. فلو كنا نعرف بان النتيجة هي خسارة محققة (و بالتالي لا توجد حالة من عدم التأكد)، فلا يمكننا القول بان لدينا "خطر" نتعامل معه... فمثلا: الاستثمار في آلة انتاج لها عمر انتاجي 5 سنوات مثلا امر لا يعترضه خطر - لاننا نعرف مقدماً و بشكل مؤكد بان هذه الآلة ستستهلك خلال خمس سنوات و ان ثمنها السوقى سيتناقص حتما مع مرور الزمن: اذن فترجع قيمة الاستثمار في هذه الآلة امر مؤكد و عليه فلا يمكننا القول باننا نتعامل مع "خطر". والعكس صحيح فمثلاً يقرر الطالب في كلية الاقتصاد التسجيل في مادة إدارة المخاطر أو أي مادة أخرى، ولكن من الصعب عليه أن

يعرف مسبقاً علامته في كل مادة، وهو بذلك يتعرض لمخاطر عدم التأكد من النتائج أو يتعرض لمخاطر احتمال عدم نجاحه في تلك المادة أو غيرها .

أيضاً الاستثمار في اسواق الاسهم في المقابل هو استثمار يحتمل المخاطرة: فالخطر يتمثل في احتمال انخفاض او ارتفاع القيمة السوقية لمحفظه الاسهم، و بالتالي فالربح في هذه الحالة (وهي النتيجة المرغوبة) امر غير مؤكد... و من هنا فانه يمكننا القول بان الاستثمار في سوق الاسهم هو استثمار تعتريه المخاطرة.

2- أن تكون احدي النتائج المتوقعة غير مرغوبة (**Undesirability**): وهي الصفة الثانية التي تمكننا من تمييز الخطر بالمفهوم الاقتصادي. فعلى الاقل يجب ان تكون احدي نتائج النشاط الاقتصادي غير مرغوبة، و هذا يشمل احتمالين: احتمال الخسارة، او احتمال تحقيق عائد اقل من العائد المتوقع. فقد تواجه فرصة استثمارية تقارن فيها بين سهمي شركتين مدرجتين في سوق الاسهم: فقد ينخفض سعر السهم الذي اشتريته مستقبلا بينما يرتفع سعر السهم الاخر (وهذه نتيجة غير مرغوبة) و من هنا فان عملية الاختيار بين هذين السهمين تعتريهما مخاطرة معينة، كما انه قد يرتفع سعر السهم الاخر بشكل اكبر من ارتفاع سعر السهم الذي اشتريته (وهذه نتيجة اخرى غير مرغوبة) و بالتالي هنالك مخاطرة من نوع آخر....

- تعريف الخطر (**Definition of Risk**)

الخطر حالة يوجد فيها احتمال لتحقق الخسارة أو احتمال لتحقق نتائج غير مرغوبة مغايرة لما هو متوقع. نستقي من هذا التعريف نقطة اساسية و هي انه لكي يكون لدينا خطر نتعامل معه، لابد ان تكون قيمة احتمال (**Probability**) وقوع نتيجة سلبية (خسارة او عائد اقل مما هو متوقع) اكثر من الصفر و اقل من الواحد الصحيح. فان كان احتمال وقوع الخسارة مثلا هو الصفر: اذا لدينا ربح مؤكد - و عليه لا وجود للخطر، كما لو كان احتمال وقوع الخسارة هو الواحد الصحيح: اذا لدينا خسارة محققة - و عليه لا وجود للخطر ايضا. فلكي يوجد الخطر، لابد ان يكون احتمال وقوع الخسارة اكبر من الصفر و اقل من الواحد. و من هنا فانه يمكننا ان نقيس الخطر: فان كان احتمال وقوع الخسارة هو 10% فانه يمكننا القول باننا امام فرصة استثمارية اقل مخاطرة من فرصة اخرى احتمال وقوع الخسارة فيها هو 70%، فهذه النسب المئوية تعبر عن درجة الخطر (**Degree of Risk**).

لنأخذ مثالا عمليا عن الطريقة التي تتعامل بها شركة التأمين مع المخاطر اثناء تسعير بوليصة التأمين لديها. لنقل ان شركة تأمين ما تؤمن على 1 مليون منزل ضد الحريق قيمة كل منها تعادل \$100000 وسطيا، و انه بحسب الاحصاءات السابقة تبين ان احتمال احتراق المنزل الواحد منها هو 0.001 في السنة الواحدة (اي ان هنالك احتمال ان يحترق منزل من بين كل الف في العام - طبعا كلما زاد عدد المنازل المؤمنة لدى شركة التأمين كلما انخفض هذا الاحتمال بحسب قانون الاعداد الكبيرة). ان القيمة المتوقعة (Expected Value) للخسارة تعادل حاصل جداء احتمال وقوع الخسارة مع قيمة الخسارة المتوقعة، اي ان قيمة الخسارة المتوقعة بالنسبة لشركة التأمين تعادل:

$$0.001 * \$100000 = \$100 \text{ للمنزل الواحد،}$$

وعليه فان القسط السنوي سيبلغ \$100 + \$50 اخرى لتغطية المصاريف الادارية و الاحتياطات = \$150 (طبعا الـ \$50 الاخرى يجب ان تشمل تغطية لمعدل معين من الخطأ في تقدير احتمال وقوع الخسارة).

من هنا فان كل صاحب منزل لديه خياران: اما ان يدفع \$150 سنويا ليحمي بذلك قيمة منزله البالغة \$100000، او ان يتحمل مخاطرة تتمثل بخسارته لقيمة منزله باحتمال قدره 0.001. ففي حال شراء صاحب المنزل لبوليصة التأمين فانه عمليا يبيع الخطر و يتخلص منه لانه سيتحمل بالمقابل خسارة مؤكدة قدرها \$150 سنويا (و بالتالي فالخطر معدوم هنا لان صاحب المنزل لا يواجه حالة عدم التأكد). أما في حال عدم شراءه لبوليصة التأمين فانه يعرض نفسه لوقوع خسارة كبيرة باحتمال قدره 0.1%.

- تصنيف المخاطر (Classification of Risks)

للمخاطر أنواع كثيرة و يختلف الكتاب الغربيون في تقسيمها باختلاف طبيعة المؤسسات التي يتناولون تحليل مخاطرها، الا معظمهم يتفق على تصنيف المخاطر التي تعترض المؤسسات المالية كما يلي: مخاطر عامة (Systematic Risks) و مخاطر خاصة (Idiosyncratic or Specific Risks)، مخاطر المجازفة (Speculative Risks) و المخاطر الصافية (Pure Risks).

إن ما يميز المخاطر العامة عن المخاطر الخاصة هو منشأ الخطر.

فالمخاطر العامة (Systematic Risks) هي مخاطر ناجمة عن احتمال وقوع خسائر لا علاقة للمؤسسة المالية بها لكنها تتأثر بها بشكل مباشر. فالازمة المالية العالمية التي بدأت

في صيف 2008 بانهييار خامس اكبر بنك استثماري في العالم - بنك ليمن Lehman

Brothers- تطورت لتتحول الى ركود اقتصادي تأثرت به معظم البنوك حول العالم

و من بين المخاطر العامة ايضا ارتفاع مستوى التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، مخاطر السرقة، و حتى المخاطر الناجمة الكوارث الطبيعية التي تعطل الحياة الاقتصادية.

أما المخاطر الخاصة (**Specific Risks**) فهي تتمثل باحتمال وقوع خسائر ناجمة عن سياسات البنك نفسه. فبالعودة الى الأسباب التي أدت إلى شبه إفلاس بنك نورثن روك البريطاني في أواخر 2007 مما دفع بالحكومة البريطانية (و بعكس مبادئ الرأسمالية الأساسية) إلى تأمين البنك في شباط 2008، فإننا نجد ان البنك ارتكب خطأين استراتيجيين هما خطأ في سياسة تمويل موجودات البنك (المتتمثلة بعقارات سكنية) و الخطأ الثاني هو تركيز معظم استثماراته في القطاع العقاري.

لكن البنوك المركزية في معظم بلدان العالم (و منها سورية) تطالب البنوك بالاحتفاظ باحتياطي اجباري يشكل نسبة من راس مالها المكتتب على شكل وديعة لديها و ذلك لمواجهة اي طارئ (فهذه النسبة تعادل 10% بحسب متطلبات البنك المركزي في سورية لجميع البنوك الخاصة العاملة في السوق السورية).

من جهة اخرى فانه يمكننا تصنيف المخاطر الى:

مخاطر المجازفة (Speculative Risks) و المخاطر الصافية (Pure Risks).

فمخاطر المجازفة هي المخاطر التي تشمل على احتمال الربح و احتمال الخسارة على حد سواء. ففي النشاطات التي تبنى على المجازفة (كالمضاربة في اسواق العملات على ارتفاع او انخفاض سعر عملة معينة) فان المضارب في هذه الحالة يشتري خطر المجازفة من خلال المضاربة في سوق العملات، أما ان يتغير سعر الصرف لصالحه بما يضمن له تحقيق الربح. طبعاً هنالك صور اخرى عديدة لمخاطر المجازفة لا مجال لحصرها الان الا انه يمكننا اعتبار الاستثمار القصير الامد في اسواق الاسهم نوعاً من انواع مخاطر المجازفة، و السبب هو ان هدف المستثمر - او المضارب بشكل اصح - هو تحقيق الربح السريع الناجم عن الفروقات السعرية و ليس الربح الناجم عن تحسن اداء المؤسسة صاحبة السهم.

اما بالنسبة **للخطر الصافي (Pure Risk)** فهو مرتبط بحالة يكون فيها احتمال واحد:

اما تحقق الخسارة او عدم تحقق الخسارة. من اوضح الامثلة على ذلك هو الخطر المتعلق بامتلاكك لمنزل او لسيارة مثلاً. فبمجرد امتلاكك للسيارة جديدة فانك معرض لمخاطر صافية عديدة، لكنك ستأمل حتماً بان ايا منها لن يحدث... ففي احسن الاحوال يأمل مالك السيارة ان تبقى بحالتها الجديدة و الا تهتك او تصاب بعطل او غير ذلك... و هذا وصف دقيق

لما نسميه "الخطر الصافي"، ففي معظم الاحوال لا مجال او احتمال هنالك لتحقيق الربح (اي الزيادة في قيمة السيارة) بمجرد امتلاكك لها.(لانسر سابقاً) و لهذا فان افضل طريقة للتخلص من الاخطار الصافية هو بيعها لشركة التأمين (اي ان تؤمن ضد هذه المخاطر). للخطر الصافي انواع عديدة منها: المخاطر الشخصية، مخاطر الممتلكات، و المخاطر الناجمة عن فشل الاخرين في اداء مهمات معينة.... الخ و هو تصنيف يهتم شركات التأمين بشكل خاص، لكن بما اننا سنتعامل مع المصارف بشكل خاص فان التركيز سيكون على تلك المخاطر المتعلقة بتلك المؤسسات على وجه الخصوص.

مفهوم إدارة المخاطر المصرفية :

من الممكن اعتبار عام 1973 م تاريخ نشوء إدارات المخاطر الحديثة في المصارف ، حيث وقع في هذا العام حدثين هامين هما:

الحدث الأول : أصبح نظام العملات عائماً ، أي أن أسعار العملات أصبحت تتغير بشكل مستمر بعد أن كان النظام ثابتاً .

الحدث الثاني: بداية ظهور أدوات مالية حديثة مشتقة من الأسواق المالية ، مثل : حقوق الخيار

و في أعقاب توالي الأزمات المالية المصرفية وخصوصاً أزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997 م و ما تلتها من أزمات وصولاً للأزمة المالية العالمية 2008 م قامت المؤسسات المالية (بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بالإضافة إلى مسؤولي السلطات النقدية في الدول العشر الكبرى بدراسة أسباب أزمات المصارف والمخاطر المصرفية وخصوصاً الأزمات الكبرى منها ، ووضعت الحلول والمقترحات التي تؤدي إلى خفض درجة المخاطر المصرفية والعمل على استقرار القطاع المصرفي ، وتوجهت مجهودات تلك المؤسسات الدولية لمحاولة التغلب والسيطرة على المخاطر المصرفية والعمل على إدارتها بصورة سليمة واشتملت على العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية .

ومما لا شك فيه أن التطورات الهامة كاستخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي ، وظهور أدوات جديدة مثل المشتقات المالية ، والانفتاح الكبير على المستوى الدولي وتحرير تجارة الخدمات المصرفية لدى منظمة التجارة العالمية قد زاد من حجم المخاطر المصرفية .

الفصل الأول

استراتيجيات إدارة المخاطر

تشمل عملية إدارة المخاطر على إستراتيجيتين أساسيتين هما التحكم بالأخطار وتمويل الأخطار. سنتعرض لهاتين الإستراتيجيتين بشيء من التفصيل:

أولاً: التحكم بالأخطار (Risk Control)

تهدف سياسات التحكم بالخطر إلى تقليص حجم الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة المالية إلى أدنى مستوى ممكن. تشمل إستراتيجية التحكم بالخطر على سياسيتين أو تقنيتين أساسيتين، هما:

1- سياسة تجنب الخطر (Risk Avoidance):

لابد من التأكيد هنا على ان سياسة تجنب الخطر تعتبر سياسة ناجحة إذا ما استخدمت ضمن ظروف معينة، إذ لا يمكن بحال من الأحوال اعتماد هذه السياسة فقط في عملية إدارة الأخطار و إلا تحول دور البنوك و المؤسسات المالية الأخرى إلى ما يشبه الخزنة التي يقفل بها على أموال المودعين دونما تحمل أي مخاطرة في استثمار هذه الأموال و تنميتها. رفض شركة التأمين بيع بوليصة تأمين على الحياة لشخص قارب التسعين من عمره لان السبب بسيط: فكم من السنين تبقت لهذا الشخص ليستطيع خلالها دفع أقساط البوليصة؟؟ مثال آخر: التأمين ضد حوادث المركبات لشاب طائش وقع في عدة حوادث مرورية سابقة نتيجة السرعة الزائدة! مثال أخير: تأمين مبنى بقيمة مليار دولار في منطقة معروفة بكثرة و تكرارية حدوث الزلازل الأرضية. بالطبع شركة تأمين صغيرة او متوسطة الحجم سترفض قبول هذا الخطر و تفضل "تجنبه" لان احتمال الخسارة فيه كبير و قيمة الخسارة الناجمة عنه قيمة كارثية! فمثل هذه الأخطار هي أخطار غير قابلة للتأمين بالنسبة لشركة التأمين (Non-Insurable Risks) لان مطالبة هذا المؤمن بمبلغ التغطية (Insurance Claim) هو أمر شبه مؤكد خلال فترة قصيرة لا تكفي سوى لجمع جزء بسيط من الأقساط التأمينية.

يتم تجنب الخطر من خلال تقاديه كليا - أي منع حدوثه أصلا. طبعا ينطبق هذا الأمر على الأخطار التي يمكن التحكم بها كالمخاطر الخاصة (Specific Risks) التي تحدثنا عنها سابقا. المثال الكلاسيكي على سياسة تجنب الخطر هو رفض بنك ما إقراض شركة معينة يعتقد البنك أن هنالك إشارات استهفام كثيرة حول ملاءتها المالية. بالطبع قد يصيب البنك في قراره هذا و قد يخطئ (و في حال اخطئ يكون قد أضعاف فرصة تحقيق إيراد

إضافي)، لأن تجنب الخطر يعني بالضرورة تحمل تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost).

2- سياسة تخفيف الخطر (Risk Reduction)

تهدف هذه السياسة إلى تقليص احتمال وقوع الخسارة إلى أدنى مستوى أو إلى تقليص حجم هذه الخسارة في حال وقوعها (أو كلا الأمرين). إذا تشمل سياسة تخفيف الخطر على أمرين: منع وقوع الخسارة (Loss Prevention) و تقليص حجم الخسارة في حال وقوعها (Loss Minimization). فمنع وقوع الخسارة يعني بالضرورة التحكم الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الخسارة بشكل متكرر مما يعنى محاولة منع تكرار وقوع الخسارة (Reducing Loss Frequency). فمن بين السياسات التي يمكن أن يتبعها البنك لتخفيف الخطر التشغيلي (Operational Risks) المتمثل بضياح بيانات المودعين الالكترونية نتيجة خطر القرصنة الالكترونية مثلا هو اعتماد أنظمة تشغيل مساعدة (Back-up systems) مستقلة كليا عن أنظمة التشغيل التي يعتمد عليها البنك بشكل يومي. (التجاري السوري والأئمة)

مثال ايسط: يمكن لشركة التأمين أن تضع شرطا في عقد التأمين ضد الحريق فحواه أن يتمتع الموظفون في الشركة المؤمن لها عن التدخين ضمن مكان العمل، و بهذا يتم تخفيف من احتمال وقوع الخسارة الناجمة عن خطر الحريق من خلال سياسة معالجة أسباب وقوع الخسارة بالنسبة لشركة التأمين بداية. على صعيد شخصي، كثير منا ما يستخدم اليوم عدة وسائط تخزين للملفات المهمة التي تحتفظ بها على حاسوبك الشخصي:

فلكي تخفف من الخطر (Reduce Risk) يمكنك أن تقوم عمليا باتخاذ الإجراءات التي تقلص من احتمال وقوع الخسارة (Loss Prevention) إلى ابعده مدى ممكن، كأن تحمّل برنامجا جيدا ضد الفيروسات الالكترونية، كما انك ستقلص من حجم الخسارة (Loss Minimization) المتمثلة بفقدانك للملفات في حال وقعت من خلال نسخها من فترة لأخرى على وسائط تخزين مختلفة...

لابد هنا من التعرض لنقطة هامة بالنسبة للمؤسسات المالية و هي أنه لكي تستطيع من تقليص حجم الخسارة (Loss Minimization) لابد من وجود سياسة واضحة تتبعها المؤسسة المالية فيما يتعلق بالتعامل مع الخسائر الناجمة عن تلك المخاطر. فمثلا: بالنسبة لمخاطر المجازفة المتعلقة بالمضاربة في سوق العملات، فقد يحدد البنك في سياسة تعامله مع المخاطر بان يتم إيقاف عمليات المتاجرة بعملة معينة بيعا و شراء في حال وصلت الخسائر إلى حد الـ \$ 100000 على سبيل المثال خلال تعاملات اليوم الواحد. غرفة التداول (الدولر)

ثانياً: تمويل المخاطر (Risk Financing)

تهدف إستراتيجية تمويل المخاطر إلى توفير التمويل اللازم لمواجهة الخسائر المحتملة للخطر..

1- نقل الخطر (Risk Transfer)

تقوم البنوك بنقل الخطر (اي التخلص من الخطر) المرتبط بنشاط تمويلي معين بشكل اساسي من خلال شراء بوليصة تأمين للحماية ضد النتائج السلبية للخطر. من ابسط الامثلة هو تمويل شراء سيارة بالتقسيت عن طريق البنك. (قرض السيارات في البنك التجاري) فبما ان قيمة الاصل (السيارة) هي في الاعم الاغلب الضامن لقيمة القرض (و الذي يساوي ل 70% من قيمة السيارة السوقية على سبيل المثال) لذا فان البنك غالباً ما يلزم المشتري شراء تأمين شامل على السيارة. طبعا سترتفع قيمة القسط الشهري التي سيدفعها المشتري للبنك لانه سيشمل قسط التأمين الشامل على السيارة، لكن البنك عملياً قام بنقل الخطر الى شركة التأمين و مرر تكلفة نقل الخطر تلك الى مشتري السيارة في نهاية المطاف. طبعا الخطر المتعلق بامتلاك سيارة هو من نوع الاخطار الصافية كما ذكرنا سابقاً (بسبب وجود احتمالين: اما حدوث ضرر للسيارة و بالتالي فقدانها لجزء او كل قيمتها اثناء فترة التمويل، او - و هو احسن احتمال - ان لا تصاب السيارة بأذى و بالتالي تحافظ على اكبر قدر من قيمتها لاطول زمن ممكن خلال فترة التمويل).

الطريقة الاخرى لنقل الخطر او التخلص منه هي عملية التحوط (Hedging). هنالك نوعان اساسيان للتحوط و هما التحوط الطبيعي (Natural Hedge) و التحوط التعاقدى (Contractual Hedge).

فالتحوط الطبيعي ينجم عن سياسات البنك التمويلية و حتى الاستثمارية بحيث تؤدي الى التخلص من الخطر كلياً او جزئياً. مثال على ذلك: هو التحوط الطبيعي ضد مخاطر تقلبات اسعار الفائدة (Interest Rate Risk) من خلال مطابقة المدة الاستحقاقية للموجودات و المطالبات التي ترتبط بشكل مباشر بتقلبات اسعار الفائدة (Maturity Matching of Risk-Sensitive Assets and Liabilities). مثال مبسط:

قد يكون لدى البنك 500 مليون من الودائع الآجلة لسنة يدفع عليها فائدة ثابتة 5% سنوياً، فاذا ما اراد البنك ان يحمي هامش ربحه المتمثل بالفرق بين سعر الفائدة الذي يدفعه لمودعيه و سعر الفائدة الثابت الذي يفرضه على القروض التي يقدمها لزيائنه (و لتكن 9%)، فان البنك يستطيع ان يتخلص من خطر تقلبات سعر الفائدة بشكل كلي (و هي حالة نادرة لكننا نذكرها هنا لغرض التوضيح) فان عليه ان يقوم باقراض الـ 500 مليون هذه لمدة سنة ايضاً، و من هنا فان البنك في هذه الحالة يحمي هامش الفائدة الذي يحتفظ به و هو

(9 - 5 = 4%) لأنه حقق تطابقاً تاماً بين المدد الاستحقاقية لكل من موجوداته (القروض

لسنة) و مطالبه (الودائع الآجلة لسنة). (سلم الإستحقاق)

أما فيما يتعلق **بالتحوط التعاقدية**، فإن البنك يقوم بنقل الخطر من خلال استخدام ما يسمى بالمشتقات المالية، وهي: عقود الخيارات (Options)، المستقبليات (Futures and Forwards)، و عقود المبادلة (Swaps).

2- الاحتفاظ بالخطر (Risk Retention)

الاحتفاظ بالخطر هو السياسة الثانية المتعلقة باستراتيجية تمويل المخاطر. فقد تواجه المؤسسات كما الأفراد مجموعة كبيرة من المخاطر (مالية و غير مالية)، حيث ينتهي الأمر بمعظم هذه المخاطر إلى أن يتم الاحتفاظ بها: أي انه يتم قبول نتائج وقوع الخسارة الناجمة عن الخطر. حيث يمكننا القول أن سياسة الاحتفاظ بالخطر هي تقنية شبه تلقائية في عملية إدارة الخطر: فكل خطر لا يتم تجنبه أو تخفيفه أو نقله لابد من أن يتم الاحتفاظ به في نهاية المطاف لان الأخطار لا يمكن إلغاؤها.

إن إتباع تقنية الاحتفاظ بالخطر قد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي: فالأخطار التي لا تدركها المؤسسة المالية انما تحتفظ بها بشكل تلقائي عملياً! لكن يجب التأكيد هنا على ان سياسة الاحتفاظ بالخطر ليست أمراً إعتباطياً، بل لابد للمؤسسة المالية من أن تحدد سياسة واضحة تتعامل وفقها مع المخاطر المختلفة، بحيث يتم تحديد الى أي حد من الخسائر مثلاً يمكن للمؤسسة ان تقبل بالخطر و تحتفظ به، و الى اي حد يتوجب نقل الخطر او تخفيفه او حتى تجنبه كلياً. لذا يجب إدارة الخطر والتحكم به، وإلا فالخطر سيقوم بإدارتنا .

If you don't manage risk, risk will manage you

فمثلاً: قد تقرر مؤسسة ما التخلص من الخطر من خلال شراء بوليصة تأمين بقيمة 4 مليون \$ على مقرها الرئيسي (البناء) البالغ قيمته 5 مليون \$، و بهذا تكون المؤسسة قد احتفظت بجزء من الخطر - رغم نقل بعضه الى شركة التأمين - بدافع تخفيف التكاليف (اي تخفيف قيمة قسط التأمين المدفوع).

❖ مراحل عملية إدارة المخاطر (Risk Management Process):

تشمل عملية إدارة المخاطر ضمن أي منظمة او مؤسسة على خمس خطوات أساسية:

- ✓ تحديد الاخطار (Risk Identification) .
- ✓ قياس الاخطار (Risk Quantification) .
- ✓ تصنيف الاخطار (Risk Profiling) بحسب شدتها و احتمال وقوعها .
- ✓ ادارة محفظة الاخطار (Risk Portfolio Management) .
- ✓ تحديد سياسة التعامل مع الاخطار (Risk Policy) .

1- تحديد الاخطار...

يختلف نوع و شدة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات باختلاف طبيعة نشاطها (من حيث كونها مؤسسات مالية ام غير مالية)، الا ان هذه المؤسسات تشترك جميعها بمعظم هذه المخاطر من حيث النوع، لكنها تختلف فيما بينها من حيث شدة كل نوع من هذه المخاطر. فأنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية كالمصارف و شركات التأمين عديدة و هي:

مخاطر السيولة (Liquidity Risk)، مخاطر الائتمان (Credit Risk)، مخاطر الملاءة المالية (Insolvency Risk)، مخاطر التشغيل (Operational Risk)، المخاطر السوقية (Market Risk)، مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)، مخاطر اسعار الصرف (Foreign Exchange Risk)....

تتفاوت هذه الاخطار فيما بينها من حيث شدة الخطر (Risk Severity) و تكرارية حدوث الخطر (Risk Frequency) و هو ما ينعكس بدوره على الوضع المالي للمؤسسة. فمن اهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف هي مخاطر السيولة (كأن تطلب من مصرفك سحب مبلغ معين من حسابك الجاري لديه لكن بالمقابل يعتذر منك الموظف المسؤول عن اعطائك المبلغ بسبب عدم توفر السيولة لدى المصرف! - طبعا لمخاطر السيولة معنى اوسع من ذلك بكثير). من هنا يمكننا ان نرى بان مخاطر السيولة ذات اثر كبير جدا لكنها بالمقابل ذات تكرارية حدوث محدودة. أما بالنسبة للمخاطر السوقية (التي تتجم عن تقلبات الاسعار السوقية لموجودات المصرف - مثلا استثماراته في اسهم شركة معينة) فهي مخاطر ذات تكرارية اعلى لكن شدة اقل (اي ان اثرها على الوضع المالي للمصرف غالبا ما يكون محدود و بخاصة ان كانت المحفظة الاستثمارية للمصرف من الاسهم المنوعة او diversified). اذا تحديد الاخطار يعنى تحديد انواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، اما قياسها فيعني ذلك دراستها من حيث شدتها و تكراريتها.

2- قياس الاخطار.....

الهدف من قياس الخطر هو معرفة حجم الخسارة المتوقعة الناجمة عن المخاطرة، و لهذه الخطوة تبعات هامة فيما يتعلق بحجم راس المال الذي يجب الاحتفاظ به بالنسبة للبنك، و بطبيعة السياسة المتبعة للتعامل مع هذا الخطر (الاحتفاظ به، بيعه او نقله، تجنبه كليا الخ).

3- تصنيف الاخطار.....

أ

أثر الخطر كبير
احتمال وقوع الخطر كبير

ب

أثر الخطر كبير
احتمال وقوع الخطر محدود

ج

أثر الخطر محدود
احتمال وقوع الخطر كبير

د

أثر الخطر محدود
احتمال وقوع الخطر محدود

بشكل عام، فإن السياسة التي يفضل اتباعها بالنسبة لاصناف الاخطار الاربعة المذكورة هي السياسات التالية:

• بالنسبة للصف الاول (أثر الخطر كبير و احتمال وقوعه كبير) - يفضل تجنب هذا الخطر كليا.

مثال: كأن يتم افتتاح فرع لمصرف ما في منطقة معزولة، هذا مما يجعل احتمال تعرض البنك للسرقة احتمالا كبيرا و النتائج كارثية بالطبع!!!! (صراف التل)

• بالنسبة للصف الثاني (أثر الخطر كبير لكن احتمال وقوعه محدود) - يفضل التأمين ضد هذا النوع من المخاطر، لانه لا مبرر من تحمل خطر بحجم خسارة كبيرة و خاصة ان توفر تأمين ضده بتكلفة منخفضة. أوضح مثال على ذلك هو التأمين ضد مخاطر حريق المباني التابعة للبنك.

• بالنسبة للصف الثالث (أثر الخطر محدود و احتمال وقوعه كبير) - يفضل التخفيف من هذا الخطر باتخاذ جميع الاجراءات الممكنة التي تؤدي الى معالجة الاسباب التي تجعل من احتمال وقوع الخسارة كبيرا، ف شراء تأمين ضد هذا الخطر سيكون مكلفا لان احتمال وقوعه كبير. المثال البسيط على ذلك ان يخطئ موظف البنك في عدّ المبلغ الذي سيسلمه للمتعامل عند طلبه لسحب مبلغ كبير مثلا. فكون هذه المهمة متكررة الحدوث يوميا، فان العد اليدوي لمبالغ تتراوح قيمتها بين 1 و 10 ملايين مثلا أمر مضمّن و فيه احتمال كبير لوقوع الاخطاء - لذا و بكل بساطة يقوم البنك بتزويد موظفيه

بعدادات آلية للقيام بتلك المهمة، و بالتالي يكون البنك قد اتخذ الاجراءات الكفيلة بتخفيف احتمال وقوع الخطر الى ادنى مستوى.

- بالنسبة للصنف الرابع (أثر الخطر محدود و احتمال وقوعه محدود) - فانه من الافضل الاحتفاظ بهذا النوع من المخاطر. فمثلا: قد يقوم موظف البنك بإيداع مبلغ دفعه متعامل في حساب متعامل آخر بسبب ضغط رقم مغاير خطأً. حيث تتم معالجة الامر الكترونياً، و بكل بساطة، من خلال سحب المبلغ المودع في الحساب الخطأ و اعادة ايداعه في الحساب الصحيح. طبعاً هذا النوع من المخاطر نادر الحدوث جدا - لكنه ممكن - لان معظم البنوك تدرب موظفيها على اتباع اجراءات معينة للتأكد من هوية المتعامل و هوية الحساب الذي ستودع فيه الاموال.

4- إدارة محفظة الاخطار

فبعد عملية تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، و بعد مرحلة قياسها و تصنيفها فانه يجب التعامل مع هذه المخاطر على اساس كلي أي على مستوى المؤسسة ككل و ليس على مستوى الفروع: فمن المكلف جدا بالنسبة للبنك ان يتعامل مع مخاطر نقص السيولة لكل فرع من فروع على حده، حيث ان بعض فروع قد يعاني نقصاً موسمياً او مؤقتاً في السيولة اللازمة، في حين ان فروعاً له اخرى لديها فائض. فنقص السيولة يستوجب الاقتراض، كما ان فائض السيولة يعني عبئاً على البنك، مما يعني - فيما لو تمت ادارة مخاطر السيولة على اساس الفرع الواحد - ان يقترض البنك لسد النقص في السيولة لدى فروع معينة و ان يتحمل عبئ (تكلفة الفرصة البديلة) للفروع ذات السيولة الفائضة: فنتيجة التعامل مع المخاطر بشكل فردي يعني تكلفة مضاعفة للبنك ككل بالنتيجة!

Enter Banking

لذا فالمخاطر يجب ان يتم التعامل معها على اساس " المحصلة " او "المحفظة" او "صافي الخطر" او بشكل "كلي" (فهي عدة مصطلحات لمعنى واحد). و بالتالي فان السياسة المثلى لادارة مخاطر السيولة هي التعامل مع "صافي خطر السيولة" بحيث يقوم البنك - و على اساس يومي احياناً - بتحريك السيولة من الفروع التي تملك فائضاً منها الى تلك التي لديها نقص فيها. يمكن تطبيق هذه السياسة على انواع اخرى للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية. اذا التعامل مع المخاطر يجب ان يتم على اساس المحفظة او صافي الخطر، لا على اساس فردي. الخطوة التالية الان هي تحديد سياسة التعامل مع المخاطر بعد تعريفها و قياسها و تناولها على اساس كلي....

5- تحديد سياسة التعامل مع الاخطار

من المهم جدا ان يكون لكل مؤسسة (مالية كانت ام غير مالية) سياسة واضحة في التعامل مع المخاطر المختلفة. فسياسة التعامل مع المخاطر تحدد - مثلاً - السقف الاعلى للخسائر المحتملة و ما اذا كان الخطر قابلا للاحتفاظ او انه يجب التخفيف منه او حتى تجنبه، او انه يجب بيعه و التخلص منه (جزئيا او كليا).... الخ.

تقوم الشركة بتجنب او تخفيف او نقل المخاطر التي تهدد الوضع المالي للشركة بشكل كبير (الافلاس) و التي تنجم عن الخسائر في الممتلكات، او تلك الخسائر الناجمة عن الدعاوى القانونية، او تلك الخسائر الناجمة عن الازعاج البشري.

❖ بعض القواعد العامة لإدارة المخاطر (Rules of Risk Management)

✘ لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته :

(Don't risk more than you can afford to lose)

و هي اول و أهم قاعدة في ادارة المخاطر. فمن المهم جدا ان تحدد اكبر حجم (اي ان تحدد سقفا اعلى) للخسارة التي يمكن ان تقع (Maximum loss). اوضح مثال على ذلك موضوع الاستثمار في الاسهم. فكما ان احتمال ارتفاع قيمة السهم موجود، فان احتمال انخفاض قيمته موجود ايضا لكن بنسب متفاوتة تتناسب مع اداء الشركة الماضي و التوقعات المستقبلية المصاحبة لذلك.

فاذا ما استثمرت مبلغ 100000 مثلا، فان هنالك احتمالا - و لو انه ضئيل - بان تخسر كامل المبلغ بسبب افلاس الشركة مثلا. صحيح ان احتمال وقوع هذا الحدث قد يكون ضئيلا جدا لكنه الحدث ممكن. المشكلة هي ان بعض المستثمرين في سوق الاسهم يقعون في خطأ فادح في ادارة خطر انخفاض قيمة الاسهم التي يستثمرون بها و هو ببساطة انهم يخاطرون بأكثر مما يستطيعون تحمله ماليا. فكلنا يذكر الانخفاض الكبير الذي تعرضت له اسواق الاسهم الخليجية في شباط من عام 2006 - و بخاصة السوق السعودية - و التي تسببت بأزمات عديدة على الصعيد الفردي لصغار المستثمرين. السبب بشكل رئيسي هو مايلي: فقد اقترض البعض و استثمر في اسواق الاسهم املا في ارتفاع مستمر لاسعارها، و المشكلة ان الضمانات التي استخدموها للاقتراض كانت اصولهم الشخصية من منازل و سيارات و غيرها من اساسيات الحياة. فعندما انخفضت اسعار الاسهم لاسباب لا مجال لحصرها الان،

اضطر هؤلاء للجوء الى بيع ممتلكاتهم لسداد ديونهم للبنوك لان قيمة الاسهم السوقية التي كانوا يحتفظون بها لم تعد كافية حتى لسداد الجزء اليسير من تلك القروض (فكانوا عمليا يجازفون بما لا يملكون!)...صحيح ان الدافع كان تحقيق عائد كبير لان المخاطرة كبيرة (فالعائد يتناسب طرذا مع الخطر بحيث كلما زاد الخطر زاد معه العائد المتوقع) لكن....

ما دام حجم الخسارة المتوقعة (و لو ان احتمال حصولها قليل) يزيد عما يمكن تحمله + الاحتفاظ بذلك الخطر = سلوك غير مبرر اقتصاديا، فالدافع لهذا السلوك تجاه هذا النوع من الخطر هو دافع غير موضوعي (Irrational). اذا: لا تخاطر باكثر مما تستطيع تحمله

تقسيم رأس المال الى ثلاثة أقسام: قسم للسوق وقسم عقارات وأراضي وقسم للسيولة .

✘ احسب احتمال وقوع الربح و الخسارة (Consider the odds)

ان عدم معرفة احتمال الربح و احتمال وقوع الخسارة عند ممارسة اي نشاط اقتصادي يجعل عملية القيام بهذا النشاط اشبه بالمقامرة غير المحسوبة، لانه بالطبع ستكون في وضع افضل فيما لو عرفت تلك الاحتمالات. فقد يكون احتمال الخسارة ضئيلا او كبيرا، لكن حتى لو كان احتمال وقوع الخسارة ضئيلا (لنقل 5%) فان ما يهم هنا معرفة حجم الخسارة التي يمكن ان تتحقق في حال وقوعها.

ان معرفة احتمال الربح و الخسارة من اهم العوامل التي تحدد من خلالها الاستراتيجية التي يجب ان تتعامل بها مع الخطر. فمثلا ان كان احتمال الخسارة عال (لنقل 75%) فان نقل الخطر او التخلص منه من خلال شراء بوليصة تأمين سيكون امرا مكلفا جدا، فافضل حال لبيع الخطر لشركة التأمين هو في ان يكون احتمال وقوع الخسارة ضئيلا لكن اثره كبير (اي حجم الخسارة كبير)، و في المقابل فان اسوء حال تشتري به تأمينا على خطر ما هو عندما يكون احتمال وقوع الخطر عاليا لكن الخسارة التي يمكن ان تنجم عنه هي صغيرة القيمة. فشركات التأمين تحدد قيمة اقساطها بناء على احتمالات وقوع الخسارة اولا ثم حجم الخسارة ثانيا لانها تعمل وفق قانون الاعداد الكبيرة (Law of Large Numbers) الذي يجعل من احتمال وقوع الخسارة بالنسبة لها يتضاءل مع ارتفاع عدد زبائنها من المؤمنين. فافضل طريقة للتعامل مع الاخطار التي فيها احتمال الخسارة عال هو تجنب الخطر كليا، و بخاصة ان كانت قيمة الخسارة كبيرة. اذا تقدير احتمالات الربح و الخسارة يرشدك الى السياسة الافضل للتعامل مع الخطر.

✘ لا تخاطر بـ الكثير في سبيل القليل (Don't risk a lot for a little)

اما القاعدة الثالثة فتعني انه يجب ان تتجنب الاحتفاظ بالمخاطر ذات الخسائر العالية و التي يمكن لك ان تتخلص منها بتكلفة ضئيلة. فمثلا: لو اشتريت سيارة بقيمة 2 مليون و استطعت الحصول على تأمين شامل عليها بكلفة 5000 سنويا (اي بتكلفة قدرها ربع الواحد في المئة 0.25% من قيمة السيارة)، فمن الافضل لك و بكل تأكيد ان لا تتحمل مخاطر السرقة او الحريق او الاضرار الناجمة عن الحوادث التي لست سببا فيها و التي ستعرض قيمة السيارة العالية الى التراجع بشكل كبير، و خاصة ان كانت تكلفة نقل الخطر السنوية (بيعه) لشركة التأمين بهذه الضآلة.

اذا: "يجب الا يتم تحمل المخاطر ذات الخسارة الكبيرة و التي يمكن التخلص منها بتكلفة ضئيلة". لكن في المقابل: ان كانت الخسارة المرتبطة بالخطر ضئيلة نسبة لتكلفة نقل الخطر (قسط التأمين)، فمن الافضل الاحتفاظ بالخطر و عدم نقله.

طبعا عدم تحمل الخطر او تحمله لايعتمد فقط على تحليل الخطر بشكل موضوعي (من حيث حجم الخسارة المرتبطة به و احتمال حدوثه)، بل هو امر يعتمد على التفضيلات الشخصية للافراد ايضا. فهناك من يحب تحمل المخاطر (Risky person) املا في عائد اعلى (Higher Reward)، و هنالك من لا يحب تحمل المخاطرة ابدا (Risk Averse)، و هنالك من هو حيادي بالنسبة لتحمل المخاطرة - اي بين الحالتين - (Risk Neutral). الفرق الجوهرى بين هؤلاء الافراد في سلوكهم تجاه الخطر يعود الى العلاقة بين العائد المتوقع، تكلفة التخلص من الخطر، و حجم الخطر نفسه. فالعائد المتوقع يتناسب طردا مع المخاطرة التي يتم تحملها، كما ان تكلفة التخلص من الخطر هي ايضا تتناسب طردا مع احتمال وقوع الخطر بالدرجة الاولى (و مع حجم الخسارة المتوقع بالدرجة الثانية).

❖ المخاطر في المؤسسات المالية :

تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق الأرباح وتعظيم قيمة حقوق الملكية وبالتالي زيادة ثروة حملة الأسهم، وفي سعيها هذا عليها مواجهة جملة من أنواع المخاطر . كما هو معلوم، فإن طبيعة العلاقة بين العائد على الاستثمار ومخاطره هي علاقة طردية، وكلما ارتفع مستوى الربح المقصود كلما زاد مستوى الخطر المرافق والمتوجب تحمله. هذه المخاطر ترتبط بعوامل اقتصادية كلية (عامة)مثل التضخم، الكساد، وغيرها من العوامل التي تؤثر في كل الاستثمارات؛ وترتبط أيضاً بعوامل اقتصادية جزئية (خاصة) مثل ظهور منافسين جدد في نفس قطاع النشاط الاقتصادي، إفلاس موردين أو عملاء، تعطل أو فشل الأنظمة التقنية التي تستخدمها المؤسسة.....الخ

الطبيعة الخاصة للمؤسسات المالية وللوظائف التي تقوم بها تجعل منها عرضة لمخاطر خاصة بها. فالمؤسسات المالية تقوم بوظيفة جوهرية في نظام المدفوعات في معظم الدول والاقتصاديات، كما تلعب دور الوسيط بين الأفراد والجهات التي تمتلك فائض من السيولة (المودعون) وأولئك الذين هم بحاجة للسيولة لتمويل حاجات استهلاكية أو استثمارية أو غيرها (المقترضون). والخطر الأكبر بالنسبة للبنوك يكمن في سوء إدارة الأصول والخصوم (Asset-Liability Management (ALM)) وهنا نشير إلى إنّ الاختلاف الرئيس بين المؤسسة المالية وغير المالية يكمن في طبيعة الأصول و الخصوم وبالتالي هيكل التمويل لكل منها فأغلبية أصول المؤسسات المالية هي على شكل أصول سائلة (عملات نقدية وأوراق مالية ذات قابلية للتسييل بشكل سريع) ومن الصعب أن تتمايز عن أصول المؤسسات المالية المنافسة؛ وهذا يؤدي إلى تقارب و انخفاض العائد على الأصول (Return On Assets ROAs) لذلك وبهدف تقديم معدل عائد مرتفع وتنافسي لحمّلة الأسهم وجذب المستثمرين الجدد، تجد المؤسسات المالية نفسها مضطرة إلى تخفيض نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول الأمر الذي يعني العمل في ظل رافعة مالية مرتفعة أي استعمال نسبة عالية من قوة الرفع المالي وبالتالي تحمّل مخاطر مرتفعة والاستثمار في أصول أكثر خطراً من المطالب المستخدمة في تمويلها مع المحافظة على أقل مستوى ممكن من السيولة. لذلك، في مثل هذه الشروط فإن أي خطأ في القرارات مهما كان ضئيلاً يُمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية جداً على قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها. من هنا كان لابد من وضع نظام لإدارة المخاطر لإدارة المؤسسة المالية (مؤسسة وليس فرد)

لكون المؤسسات المالية، كغيرها، تعتمد على صورتها و سمعتها لدى الناس في الحفاظ على المتعاملين معها و جذب المزيد من الأعمال فإن أي خلل قد يؤدي إلى خلل في ثقة الجمهور وبالتالي تراجع أعمالها؛ أكثر من ذلك قد يؤثر هذا الخلل على المؤسسات المالية الأخرى المحلية منها والأجنبية حتى. فبعض الأحداث قد تُضعف ثقة الجمهور في واحدة أو أكثر من المؤسسات المالية المحلية أو الأجنبية، ونقص الثقة هذا يُمكن أن ينتشر بسرعة ويؤدي إلى فشل النظام المصرفي ككل أو يؤدي إلى خلق مشاكل في قدرة هذا النظام على الوفاء بالتزاماته.

مما سبق يمكن القول إن المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي كما أنها تشكل مصدراً للربح في حال أحسن إدارتها؛ أو سبب للخسارة في حال أخفقنا في ذلك. فكما هو معلوم فإن مستوى العائد والخطر مرتبطان بعلاقة طردية، لذلك على المصارف تبني سياسة مبنية على مبادئ نذكر منها:

✚ - فهم المخاطر وإدارتها بشكل فعال

✚ - عدم تجنبها بل تجنب تركزها

✚ - تجنبها في حال : **عدم القدرة على تحملها**, أو زيادة تكلفة إدارتها عن عوائدها
(الأرباح المتوقع تحققها في حال تحملها)

تقدمت الصناعة المالية كثيرا خلال العقود الأخيرة ويبقى مستقبلها معتمداً على الطريقة التي تتكيف بها مع عالم المال الذي يتغير سريعا. منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ومع العولمة والثورة التكنولوجية وثورة تقنية المعلومات، فقد امتد نطاق العديد من المؤسسات المالية إلى أن تجاوز التشريعات والحدود الوطنية للبلدان لذلك، فقد أضحت القطاع المالي أكثر حيوية و تعقيدا . وعلاوة على ذلك هناك ميل واضح نحو دمج الوظائف والخدمات المالية وتجميعها ، واتجاها نحو التعزيز المالي، الأمر الذي يصعب معه التفريق بين المخاطر المميزة للقطاعات المختلفة في الصناعة المالية. و هناك أيضا تطور غير مسبوق في أتمتة العمليات و نمذجة الحسابات المالية و تقنيات إدارة المخاطر عودة سردار . جميع هذه التطورات ينتظر منها أن تؤدي إلى مزيد من التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية. وبالتالي فإن هذه المؤسسات بحاجة لأن تتزود بالخبرات الإدارية المطلوبة ونظم التشغيل الملائمة حتى تستطيع التكيف مع هذه البيئة المتغيرة، حيث أن بقاءها وتطورها سيبقى رهن قدرتها على التأقلم مع المستجدات ونجاحها في إدارة المخاطر الناشئة عن تقديم الخدمات المالية الجديدة.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر المفاهيم والأساليب الأساسية

المخاطر هي حالة من عدم اليقين أو الشك في تحقيق الأهداف المرسومة. في المجال المالي و المصرفي بشكل خاص، هناك عدد كبير من المخاطر، منها ما هو مشترك مع باقي النشاطات الاقتصادية ومنها ما هو خاص بالمؤسسات المالية ويرتبط بطبيعة النشاط لهذه المؤسسات وبالتالي بهيكل تمويلها.

في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حدث تطور نوعي في النظرة إلى المخاطر وذلك نتيجة لديناميكية المخاطر وتطورها الملازم لتطور العمل المصرفي والخدمات المستحدثة من جهة وكذلك نتيجة التشدد في وضع الضوابط والبنى التنظيمية من قبل السلطات النقدية في الدول المختلفة من جهة أخرى.

إن تنظيم عملية إدارة المخاطر وأدواتها، وكذلك التعليمات والأنظمة المفروضة لمواجهة كل أنواع المخاطر وغيرها، كل ذلك يساعد في تجنب القطاع المالي الكثير من الأزمات. وهنا لا بد من الإشارة إلى إن الفلسفة الكامنة خلف مفهوم كفاية رأس المال تتجسد في فكرة تأمين رأسمال يتوافق ويتناسب مع المخاطر (البوازل). هذه الفلسفة تتضمن نمذجة المخاطر بهدف الوصول إلى وضع قيمة مقابلة لكل نوع من أنواع الخطر (أوزان ترجيحية). الأساس في قياس وتقييم المخاطر هو مقدار الخسائر المحتملة. وعليه، من وجهة نظر تنظيمية، فإن رأس المال المطلوب ما هو إلا قيمة كمية كافية لمواجهة هذه الخسائر المحتملة. أما من وجهة نظر اقتصادية، فإن مفهوم كفاية رأس المال يندلج على مقدار الخسائر المحتملة من كل مصدر من مصادر الخطر، وتخصيص رأس المال الاقتصادي "الكافي" لمواجهة هذه المخاطرة.

أولاً: مفهوم المخاطر وإدارتها:

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة. وتواجه كل منشآت الأعمال حالة عدم اليقين أو الشك في مدى تحقق نتائج نشاطاتها، (الشك شرط أساسي للتطور) فأى مشروع استثماري، إنتاجياً كان أو خدمي إنما يبني توقعاته بناءً على ما هو متاح من معلومات تتعلق بالوضع الاقتصادي الكلي ووضع قطاع النشاط الاقتصادي الذي ينتمي إليه وموقعه في هذه السوق وفي النهاية على توقعاته وتوقعات الآخرين لتطور كل هذه العوامل في المستقبل. والمؤسسات التي تشغل في إدارة المخاطر بشكل فعال ستخرج

من السوق نتيجة الخسائر التي ستحل بها في وقت ما والبقاء سيكون لتلك المؤسسات القادرة على إدارة المخاطر بشكل فعال.

يجب التفريق بين مخاطر الأعمال والمخاطر المالية. مخاطر الأعمال هي تلك التي تتولد من طبيعة أعمال المنشأة وتتصل بعوامل تؤثر في ظروف السوق. أما المخاطر المالية فمصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية وتكون هذه المخاطر في العادة مرتبطة بالهيكل التمويلي للمؤسسات المالية واعتمادها الكبير على أموال الغير (الرافعة المالية) في القيام بتقديم خدماتها، حيث إن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية حيث أن المؤسسات المالية بشكل عام تعمل في ظل رافعة مالية كبيرة جداً. وبينما يمكن التحكم في آثار المخاطر الخاصة بأصل أو استثمار محدد من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية، لا يمكن ذلك الإجراء بالنسبة للمخاطر العامة. غير أن بعضاً من مكونات هذه المخاطر العامة هي في حكم المقدور عليه لتخفيف آثارها واستخدام أساليب لتحويلها إلى الغير .

وثمة طريقة أخرى لتقسيم المخاطر، حيث يقسم بعض الباحثون المخاطر إلى مخاطر عامة وهي التي ترتبط بأحوال السوق والاقتصاد عامة ومخاطر خاصة وهي تلك التي تتصل بالمؤسسة ذاتها.

وتقسم المخاطر من حيث إمكانية إدارتها إلى:

- مخاطر يمكن التخلص منها.
- مخاطر يمكن تحويلها لأطراف أخرى.
- ومخاطر بإمكان المؤسسة التعامل معها وإدارتها بنفسها.

في حقيقة الأمر، تتعرض المؤسسات المالية إلى عدد كبير من المخاطر أثناء قيامها بعملها وتقديم خدماتها، وخصوصاً عندما تتجاوز حدود بلدها كحالات الاندماج والاستحواذ بين البنوك.

بشكل عام يمكن تقسيم المخاطر إلى أربعة أنواع رئيسية:

هي مخاطر مالية (Financial Risk)، مخاطر تشغيلية (Operational Risk)، مخاطر أعمال (Business Risk) وأخيراً مخاطر الحوادث أو الكوارث (Event Risk).

المخاطر المالية بدورها يمكن تقسيمها إلى نوعين من المخاطر:

المخاطر الصافية ومخاطر المضاربة.

■ المخاطر الصافية وتتضمن مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر عدم السداد؛

وهي مخاطر قد تتسبب بخسائر للمؤسسة في حال تمت إدارتها بشكل خاطئ.

■ أما **مخاطر المضاربة** والتي تنجم عن عمليات المراجعة التي قد تولد أرباحاً في حال كانت العملية سليمة أو خسائر في حال العكس. مخاطر المضاربة تتضمن مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأخيراً مخاطر أسعار السوق أو مخاطر المراكز المفتوحة.

■ **المخاطر التشغيلية** ترتبط بتنظيم المؤسسة وبكفاءة أنظمتها التشغيلية والتكنولوجية. درجة الالتزام والامتثال للتعليمات والأنظمة المعتمدة، الإجراءات المتخذة لضبط عمليات سوء الإدارة والغش.

■ **مخاطر الأعمال** ترتبط بالبيئة التشريعية والقانونية التي تعمل المؤسسة في كنفها وما تتضمنه من سياسات اقتصادية كلية وقوانين وأنظمة تصدر عن السلطات النقدية في البلد وكذلك ترتبط بالبنى التحتية المتاحة وبمدى تطور نظام الدفع.

■ **مخاطر الأحداث أو الحوادث** تتعلق بكل العوامل الخارجية التي في حال حدوثها ستعرض للخطر أعمال المؤسسة أو ستقوض ظروف العمل القائمة وبالتالي ستترك أثراً على كفاءة رأسمال المؤسسة وكفايتها.

وتشتمل طرق تقادي المخاطر على توحيد أساليب ومراحل العمل، وتكوين محفظة استثمارية متنوعة وتنفيذ نظام أداء يقوم على الحوافز مع بقاء مبدأ المسؤولية عن الأعمال المنفذة أو المؤداة.

و يمكن تخفيض بعض المخاطر التي تتعرض لها البنوك أو التخلص منها بتحويلها أو بيعها في أسواق مجهزة لهذا الغرض (أسواق التحوط). تضم طرق تحويل المخاطر استخدام المشتقات المالية للتحوط، وبيع الالتزامات المالية، وتغيير شروط الاقتراض، إضافة لطرق أخرى تستخدم لهذا الغرض .

ومن ناحية أخرى هناك مخاطر لا يمكن التخلص منها أو حتى تحويلها للغير ويجب على المصرف أن يتحملها نظراً لصعوبة الفصل بين الخطر نفسه وبين الأصل الذي يرتبط به. والنوع الثاني هي المخاطر التي تقبلها المؤسسات المالية على أساس أنها مخاطر ملازمة لأنشطتها ولا يمكن فصلها عن هذه الأنشطة. وهذه المخاطر تقبلها المؤسسات وتتعامل معها على أنها جزء من عملها وهي متخصصة فيها وتكافأ عليها. ومن أمثلة ذلك المخاطر الائتمانية الكامنة ومخاطر السوق المصاحبة للأنشطة التجارية للمصارف .

هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف إستراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي ستعرض لها، وإعطاء قيم لهذه المخاطر.

ثانياً: إدارة المخاطر : الخلفية والتطور

رغم أن نشاطات الأعمال تتعرض دائما للمخاطر، فإن الدراسة الرسمية لإدارة المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين . ففي عام 1959 أشارت دراسة Markowitz إلى أن اختيار المحفظة ما هي إلا معضلة تعظيم العائد المتوقع من هذه المحفظة وتخفيض مخاطرها . ويأتي العائد المتوقع الكبير (يقاس بالوسط الحسابي) فقط بالدخول في مزيد من المخاطر . وعلى ذلك، فإن المعضلة التي تواجه المستثمرين هي إيجاد التوليفة المثلى من المخاطر و العائد . وقد أشار تحليل Markowitz كذلك إلى العناصر العامة والخاصة للمخاطر وأنه يمكن تخفيض أثر المكون الخاص للمخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول بينما يتحمل المستثمر العنصر العام في المخاطر . ومع ذلك، فإن منهج Markowitz يواجه مشكلات عملية في حالة اشتغال المحفظة الاستثمارية على أصول كثيرة .

وفي عام 1964 طور Sharpe نموذج "تقييم الأصول الرأسمالية" وتناول فيه مفهومي "المخاطر العامة" و "المخاطر المتبقية" . وتضم الصور المطورة لهذا النموذج نموذج "العامل الوحيد للمخاطر" الذي يقيس درجة حساسية الأصول للتغيرات في السوق (معامل بيتا beta) ووفقا لهذا النموذج فبينما يمكن تشتيت المخاطر المتبقية (الخاصة بالمنشأة) بتنويع المحفظة فإن معامل بيتا يقيس درجة حساسية المحفظة لدورات العمل المقاسة بمؤشرات إجمالية. يؤخذ على هذا النموذج اعتماده على مؤشر واحد لتفسير المخاطر الكامنة في الأصول .

أما نظرية مراجعة الأسعار التي تقدم بها Ross سنة 1976 فقد ذهبت للقول بأن عددا من العوامل تؤثر في العائد المتوقع للأصول. وأثر هذا النموذج هو أن المخاطرة الإجمالية هي حصيلة جمع المخاطر المرتبطة بكل عامل من العوامل إضافة إلى المخاطر المتبقية . ولهذا ، يمكن أن نحدد لكل أصل من الأصول عددا من علاوات المخاطرة لتقابل معامل بيتا لكل عامل من عوامل المخاطرة . ومع أن هذه النظرية قد وجدت قبولا على نطاق واسع، إلا أنه لا يتوفر إجماع على العوامل التي تؤثر في مخاطرة كل أصل أو في الطريقة التي تقدرها هذه المخاطرة . وهناك ثلاث مناهج لتطبيق هذا النموذج . الأول هو نموذج "العوامل الأساسية" الذي يقدر علاوات المخاطرة بافتراض أن معامل بيتا لكل عامل من العوامل معطى . والثاني وهو نموذج "الاقتصاد الكلي" والذي يفترض أن علاوة المخاطرة على كل عامل معطاة و يقدر معامل بيتا المقابل . أما النموذج الثالث فهو النموذج الإحصائي الذي يسعى لتحديد علاوات المخاطرة ومعاملات بيتا في آن واحد. وتأخذ استراتيجيات إدارة المخاطر وأساليبها الحديثة ملامح النظريات المذكورة كما تتبنى أدوات كثيرة لتحليل المخاطر . والعنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطرة

والعائد .فالعائد المتوقع يزداد مع زيادة المخاطر .وطالما أن الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد على أسهم المساهمين، فإن إدارة المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد هي من الوظائف المهمة لهذه المؤسسات .وتقوم بهذا الدور من خلال التنوع الكفاء للمخاطر الخاصة واختزال وتحويل المخاطر العامة. كما توجد طريقتان رئيسيتان للقياس الكمي لدرجة تعرض المؤسسات المالية للمخاطر. الأولى وهي قياس المخاطر بطريقة مجزأة (ومثال ذلك نموذج " تحليل الفجوة" لتقدير مخاطر الفائدة و نموذج " القيمة المخاطر بها " لتقدير مخاطر السوق). والثانية هي طريقة قياس التعرض للمخاطر بطريقة موحدة وذلك بإجراء تقييم شامل لمستوى مخاطر المنشأة (ومثال ذلك، نموذج العائد المعدل وفق المخاطر الإجمالية على مستوى المنشأة).

ثالثاً: إدارة المخاطر: العملية والنظام

رغم أن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن أن تنفذ بفاعلية ما لم تكن جزءاً من نظام أشمل، ولا بد لعملية إدارة المخاطر أن تكون شاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للمؤسسة حتى توجد الوعي والإدراك بمسألة إدارة المخاطر .وتجدر الإشارة هنا إلى أن العملية الخاصة بإدارة المخاطر في مؤسسة مالية بعينها تعتمد على طبيعة أنشطتها وحجم ودرجة تطور هذه المؤسسات .

تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر:

يعتبر مجلس إدارة أي مؤسسة مالية هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر . (طريقة التجاري) ويجب تبليغ هذه الأهداف العامة إلى كل مكان في المؤسسة المالية. وإضافة إلى أنه يجيز السياسات العامة المتعلقة بالمخاطر، فينبغي على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها .

كما يجب إطلاع مجلس الإدارة بصورة منتظمة عن المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف ومراجعة موقفها من خلال التقارير. وتقع على الإدارة العليا مسؤولية هذه البنود الخاصة التي أجازها مجلس الإدارة. ولأجل هذا، فعلى إدارة المصرف أن تضع السياسات والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر، والتي تضم عملية مراجعة إدارة المخاطر، والحدود المناسبة للدخول فيها، والنظم الكافية لقياسها، والآلية الشاملة لتسجيلها وأدوات السيطرة الداخلية الفاعلة. ويجب أن تشمل الإجراءات على كيفية إجازة خطط إدارة المخاطر، وحدود وآليات التأكد من تنفيذ الأهداف الكلية لإدارة المخاطر . ويجب على المصارف أن تعين بوضوح

الأشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها. كما يجب الاهتمام بالفصل بين واجبات قياس المخاطر ومراقبتها من جانب، ومهام السيطرة عليها من جانب آخر. وإلى جانب ذلك ، يجب توفر القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، وذلك بالأخذ في الاعتبار حدود المخاطر، ودرجة التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى، والمخاطر الائتمانية ومخاطر تركيز الأصول . وللسيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المتعددة يجب مراعاة دليل الاستثمار والخطط الخاصة بذلك . ومن الضروري أن تغطي هذه الخطوط الإرشادية هيكل الأصول من حيث آجالها ودرجة تركيزها، وعدم توافق الأصول مع الخصوم، وكيفية تغطيتها، وتصكيكها وما إلى ذلك من التدابير الخاصة بإدارة المخاطر .

الإبقاء على الآلية المناسبة لقياس المخاطر ورصدها ودرء آثارها ينبغي أن يكون لدى المصارف نظم المعلومات المعتادة لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها . والخطوات التي يجب اتخاذها لهذا الغرض تتمثل في إيجاد معايير تصنيف ومراجعة المخاطر، وتقييم درجات التعرض لها .

و من المهم كذلك وجود تقارير نمطية و متكررة حول المراجعة و المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة. المطلوب في هذا الجانب هو استحداث معايير وقوائم الأصول ذات المخاطر، وتقارير إدارة وتدقيق المخاطر . ويمكن للمصرف أن يستخدم كذلك المصادر الخارجية لتقييم المخاطر مثل أساليب الجدارة المالية ومعايير الرقابة المصرفية مثل معيار : كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة وحجم العوائد وسيولة الأصول والملاءة والذي يعرف في اللغة الإنجليزية بمعيار CAMELS وهي كلمة تتكون من الحروف الأولى باللغة الإنجليزية للعناصر المكونة للمعيار المذكور أعلاه:

*Capital, Asset Quality, Management Competence,)
(Earnings, Liquidity, Solvency*

والمخاطر التي تدخل فيها المصارف يجب متابعتها وإدارتها بكفاءة. ويتوجب على المصارف أن تقوم باختبار الشد ، أي أن تفحص تأثيرات المتغيرات المستقبلية على المحفظة الاستثمارية . والمجالات التي يجب على المصرف أن يفحصها هي تأثيرات الانخفاض في أداء الصناعة المصرفية أو الاقتصاد الكلي، وتأثيرات مخاطر السوق على معدلات التعثر في السداد وأوضاع السيولة لدى المصرف. ولا بد أن يكون لدى المصارف خطط طوارئ يمكن تنفيذها في ظروف مختلفة .

وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية

يجب أن تتوفر للمصارف وسائل المراقبة التي تضمن الالتزام بكافة السياسات. ويشمل نظام مراقبة داخلية كفاء عملية تحديد وتقييم الأنواع المتعددة للمخاطر ونظم معلومات كافية. كما يجب أن تكون هناك سياسات وإجراءات وأن يتم التقيد بها بانتظام، وتشتمل هذه السياسات والإجراءات على إجراء المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي، وإصدار تقارير دورية منتظمة ومن جهة مستقلة بغرض تحديد مواطن الضعف. والعنصر المهم في موضوع المراقبة الداخلية هو التأكد من أن مهام قياس المخاطر، ورصدها وضبطها مفصولة الواحدة عن الأخرى. وأخيراً، هناك عنصر آخر مهم في تقليل المخاطر، وهو وجود نظام حوافز ومحاسبة يشجع الموظفين على الإقلال من الدخول في المخاطر. وتتطلب هذه العقود القائمة على الحوافز الوجود المسبق لنظام الرصد الدقيق لاحتمالات التعرض للمخاطر ولنظام المراقبة الداخلية. ونظام الحوافز الكفاء هو الذي يقيد صلاحيات اتخاذ القرار في حدود مقبولة ويشجع متخذي القرار على إدارة المخاطر بطريقة تتماشى مع أهداف المصرف وتطلعاته. (حوافز المصارف)

رابعاً: المخاطر الرئيسية التي تواجه المؤسسات المالية:

كما أشرنا سابقاً، الهدف الأساس لإدارة المؤسسة المالية هو تعظيم ثروة حملة حقوق الملكية وبالتالي تعظيم العائد على حقوق الملكية هذه على المدى الطويل. تحقيق هذا الهدف إنما يتطلب من إدارة المؤسسة تحمل المخاطر، فطبيعة العلاقة الطردية بين العائد والخطر تقتضي تحمل المزيد من المخاطر كلما تطلعنا إلى زيادة العائد، لذا، لا بد من دراسة المخاطر بشكل معمق بهدف عدم تحولها إلى مجازفة.

أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر العمليات من خارج الميزانية، مخاطر أسعار الصرف، المخاطر القطرية والسيادية، المخاطر التكنولوجية، المخاطر التشغيلية، و مخاطر الإفلاس.، فإن الإدارة الفعالة والحكيمة لهذه المخاطر تعد مركزية بالنسبة لأي مؤسسة مالية في تحقيق نتائج جيدة وتحقيق أهدافها.

أخيراً يمكن القول أن العمل المصرفي هو في النهاية إدارة للمخاطر.

الفصل الثالث

المخاطر الائتمانية

أولاً - مفهوم الائتمان والمخاطر الائتمانية :

يجمع الائتمان بين كل من المنح (من قبل الدائن) والأخذ (من قبل المدين) إذ يمثل عملياً مبلغاً من المال سيتم دفعه في تاريخ محدد مسبقاً مقابل منافع تم استلامها قبل ذلك .
وعليه يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه : هو عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى ، وذلك لتغطية العجز في السيولة (العميل) ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو أن تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة المصرف للعميل ، أو تعهد المصرف (بالدفع) نيابة عن العميل لدى الغير .

وتنشأ بدورها المخاطر الائتمانية نتيجة أن بعض الدفعات المتوقعة قد لا تتم بالكامل وفي وقتها المحدد . وهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة عدم تسوية الالتزام المترتب على الطرف الآخر عن جزء أو كامل الالتزام عند الاستحقاق أو أي وقت لاحق له، وذلك سواء بالنسبة للاستثمارات المالية أو السندات أو القروض .

هذه المخاطر تؤدي إلى التأثير على إيرادات البنك الحالية والمستقبلية، لذلك فإن وجود سياسات فعالة وكفوءة والالتزام فيها ومراجعتها باستمرار ووجود إدارة لمخاطر الائتمان يقلل من مثل هذه المخاطر. كما وتنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة أن بعض الدفعات المتوقعة قد لا تتم بالكامل وفي وقتها المحدد.

وعليه يمكن القول أن المخاطر الائتمانية بأنها : هي المخاطر الناتجة عن عدم رغبة أو قدرة المقترض في سداد التزاماته تجاه المصرف، أو المخاطر الناتجة عن فقدان جزء من الفوائد المستحقة، أو أصل الدين أو كلاهما، سواء بالنسبة للاستثمارات المالية أو السندات أو القروض .

و المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر الذي يركز على ركنين اثنين هما:
الخسارة والمستقبل، ولا يقتصر على نوع معين، ولا يمكن لأي مصرف أن يستمر بأعماله إذا لم يتعرض إلى بعض القروض المحفوفة بالمخاطر .

إن المخاطر الائتمانية بالنسبة للمصرف هي مخاطر التعرض إلى الخسائر الناتجة عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل مع المصرف في الوفاء بالتزاماته . والتي تشمل البنود داخل

الميزانية، مثل: (القروض ، الكمبيالات المخصومة والجاري المدين)، وتشمل البنود خارج الميزانية ، مثل : (الكفالات والاعتمادات المستندية) .

وتنتج المخاطر الائتمانية عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الأصلي وفوائده)، أو في توقيتات السداد، إذ أن المخاطر الائتمانية لا تتعلق بعملية تقديم القرض أو الائتمان فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه .

إن السبب الرئيس وراء المخاطر الائتمانية هو العميل (شخص عادي أو اعتباري) بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل الائتمان وفوائده، والدائن هو المتضرر من جرائها ولا يواجهها المدين . فالديون المعدومة تخصم من حقوق الملكية أولاً.

إذاً يمكن القول أن عملية الائتمان¹ هي:

- ✓ عملية تتضمن علاقة بين طرفين ، طرف دائن وآخر مدين.
- ✓ تتركز أساساً على الثقة.
- ✓ تنشأ من خلال عملية تبادلية.
- ✓ تتضمن الدفع من قبل المدين بتاريخ محدد.
- ✓ يرتبط الائتمان ببعض المخاطر لوجود فترة زمنية بين بداية نشوء الائتمان وبين تاريخ تسديده.

ثانياً – أهمية الائتمان المصرفي:

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان من زوايا مختلفة هي:

- 1 - أهميته للمصرف مانح الائتمان:
تعد وظيفة منح القروض والتسهيلات المصرفية من الوظائف الأساسية للعمل المصرفي حيث يتم استخدام نسبة من موارده المختلفة (ودائع ومدخرات) في شكل قروض وتسهيلات تمنح للجهات المقترضة، وتحقق المصارف من وراء ذلك عوائد مالية . تشكل النسبة الكبرى من الأرباح المحققة من النشاط المصرفي.

2- أهميته للمقترض (أفراد أو شركات):

الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية يمكن المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات

¹ الدوري ، زكريا، السامرائي، يسرى: (البنوك المركزية والسياسات النقدية)، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، الطبعة العربية.

العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها.

3- أهميته للمجتمع:

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يفسح المجال أمام خلق فرص استثمارية جديدة، أو التوسع في الأنشطة الحالية ، وفي جميع الأحوال يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج والخدمات والتي تؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف وزيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع و تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية.

ثالثاً - أنواع المخاطر الائتمانية :

يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى ما يلي:

- ✚ مخاطر إقراضية مباشرة : وهي المخاطر التي تتعلق بعدم سداد القرض ..
- ✚ مخاطر إقراضية محتملة : وهي المخاطر التي ترتبط بالائتمان غير المباشر ، مثل : الاعتمادات والكفالات ، والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالة ..
- ✚ مخاطر المصدر : وينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين المقبولة لدى المصرف ، مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.
- ✚ مخاطر ما قبل التسويات : وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته تجاه المصرف ..
- ✚ مخاطر التسويات : وتتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها دفع المصرف نيابة عن أحد الشركاء وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه ...
- ✚ مخاطر التحصيل : وهي مخاطر تنشأ نتيجة قيام المصرف بالتحويل بناءً على تعليمات أحد العملاء وقبل أن يقوم بالدفع .

رابعاً - مصادر المخاطر الائتمانية:

تتنوع مصادر المخاطر الائتمانية وتتلخص هذه المصادر فيما يلي:

- شركاء الأعمال:

قد يكون أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف له مصلحة شخصية مع مؤسسة منافسة فإنه سوف يستفيد من المعلومات التي يطلع عليها بحكم عضويته في إدارة المصرف.

- خطر التمويل:

من المعروف أن المصرف لا يقرض أمواله الخاصة، وإنما يقرض أموال المودعين وبنسبة يحددها المصرف المركزي (نسبة القروض إلى الودائع) ويتلخص خطر التمويل هنا في احتمال قيام أصحاب الودائع باسترداد ودائعهم بشكل مفاجئ وبكميات كبيرة، لذلك فالوديعة التي يقوم المصرف بالإقراض منها يجب أن تتصف بصفات منها أنها وديعة ادخارية بشكل أساسي.

- مخاطر عدم التنويع:

و يقصد فيه هنا عدم توزيع الائتمان على أكثر من جهة، بمعنى أنه من الخطر أن يقوم المصرف بمنح كل قروضه أو معظمها لجهة واحدة أو عدد محدود من المقترضين ، لذلك يجب أن تنص قوانين المصارف المركزية على نسب محددة من قروض المصرف التي تذهب لمقترض واحد.

- القوانين والأنظمة:

تصبح القوانين والأنظمة مصدراً للخطر إذا تم تغييرها في غير صالح المصرف ودون إعطاء المصرف مهلة كافية لتعديل وتوفيق أوضاعه بموجبها مثل تغير حجم رأس المال ، وتغير نسب الودائع لرأس المال، وتغير نسبة السيولة، ونسبة الاحتياطي القانوني وهكذا.

- سمعة المصرف:

إذا ما شاع أن المصرف متساهل نسبياً في شروط منح الائتمان فإن ذلك يجذب إليه المتعاملين غير الجيدين مما يزيد من مخاطر عدم الوفاء، والعكس صحيح أي إذا شاع أن المصرف متشدد في شروط منح الائتمان فإن ذلك يؤدي إلى نفور متعاملين جيدين عن التعامل معه وبالتالي تتأثر حصة المصرف السوقية سلباً.

- تقنية المعلومات:

تقنية المعلومات لها مخاطرها، فلو دخل المصرف في مجال التجارة الإلكترونية وطلب من المتعاملين معه استعمال هذه الأساليب الإلكترونية في الإيداع والسحب وما إلى ذلك من معاملات مصرفية، فأول ما يتجه إليه التفكير هو موضوع أمن المعلومات وهناك مخاطر أخرى مرتبطة باستعمال التكنولوجيا منها خطر الفشل في إقناع المتعاملين باستعمال هذه الأساليب الإلكترونية مما يؤدي إلى نفور عدد من العملاء من التعامل مع المصرف.

- الجمهور:

الجمهور عموماً له مخاطرة، مثل احتمال نشر الشائعات المغرضة عن إدارة المصرف مما

يسبب عزوف بعض المودعين عن إيداع نقودهم ومن ثم يتعزز خطر التمويل، أو احتمال اشتهاار المصرف بين عملاءه بأنه متشدد أو العكس (متساهل) وفي كلا الحالتين يكون الوضع الائتماني في المصرف غير ملائم.

• الخطط طويلة المدى:

وهذه الخطط هدفها تحقيق البقاء والنمو والازدهار، والمخاطر التي قد تنشأ عن الخطط طويلة المدى قد تكون ناجمة عن عدم واقعيتها أو عدم قابليتها للتطبيق في الواقع العملي فينشأ عن ذلك ما يعرف (بفجوة التوقعات) ، وكلما كانت الخطة مفرطة في التفاؤل أو التشاؤم كانت الفجوة أوسع.

إن المخاطر الائتمانية تشكل الجزء الأكبر من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، فهي تشكل ما بين (50-65%) من حجم المخاطر التي تنشأ نتيجة احتمالات متعددة ، ولعل أهم تلك الاحتمالات هي :

أ - تغير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته، والتي تعطي المجال للمصارف للتوسع أكثر في إعطاء الائتمان، أو لتضييق المجال فتفرض نسباً أكثر تشدداً ، مثل نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع .

ب - تغير مناخ التشغيل الذي يعمل فيه المقترض، والتي تتعلق بعدم توفر المواد الخام للإنتاج ، أو تغير أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم ، أو دخول منافسين جدد .

ت - قلة خبرة موظفي المصرف ، وخاصة فيما يتعلق في الاستفسار عن العميل وسمعته المالية ، وعدم إجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية له ، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى لو أخذ المصرف الضمانات اللازمة .

ث - تغير الظروف الاقتصادية العامة والتطورات السياسية والاجتماعية .

ج - تذبذب أسعار الصرف للعملاء المقترضين في الخارج ، ولاسيما عند انخفاضها ، والتي تؤدي بدورها إلى خسارة كبيرة للمصرف المقرض .

ح - تذبذب أسعار الفائدة ، وخاصة عند ارتفاعها ، والتي تؤدي بدورها إلى قلة إقبال العملاء على القروض ، لأن التكلفة عليهم سوف تكون مرتفعة، قد تكون أعلى من الدخل المتوقع حصولهم عليه من المشاريع التي يمولونها من القروض .

خ - قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة ، والذي يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة .

وتتجنب إدارة الائتمان في المصارف لبعض أنواع الائتمانات لديها قبل وقوع المخاطر، وتتخلص منها (المخاطر) بعد وقوعها إذا كانت بعض أنواع الائتمان غير ملائمة للمصرف ، أو من

خلال التأمين ضد أنواع منها ، أضف إلى ذلك لجوء إدارة الائتمان في سياستها الائتمانية واستراتيجية عملها الائتماني إلى أسلوب الإدارة الحذرة التي تركز على جوانب الأمان في سياستها من خلال تنظيمها للعلاقة بين السيولة والربحية والأمان قد مكّنها من تجنب الكثير من المخاطر .

وإن ما يهنا تحت بند مخاطر الائتمان هو موضوع الأمان ، فمن المعروف أن المصارف تتسم برأس مال صغير ، وهذا يعني أن حافة الأمان بالنسبة للمودعين والذي يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمارات قليلة ، هذا يعني أن المصرف لا يستطيع أن يتحمل خسائر تزيد على قيمة رأس المال ، وإذا زادت الخسائر على ذلك فقد تأتي على أموال المودعين مما يؤدي إلى إفلاس المصرف .

يعتبر مبدأ الأمان الركيزة الأساسية لعمليات استثمار الموارد المالية ، خاصة ما يتعلق منها بالعمليات الائتمانية ، وذلك بسبب توجيه أغلب الموارد نحو هذه العمليات ، ومن هنا تلجأ إدارة المصرف إلى التأكد من سلامة المركز المالي للعميل ، ليس فقط عند حصوله على القرض ، بل خلال فترة الائتمان ، بمعنى متابعة مركز العميل قبل وبعد الحصول على القرض ، للتأكد من مقدرته على الوفاء بالتزاماته عند حصول أجل الاستحقاق .

من هنا نلاحظ أن مراعاة المصرف لأمن العملية الائتمانية يؤدي إلى التقليل من خسائر القروض ، أو من حجم الديون المتعثرة التي من شأنها أن تؤدي إلى الإفلاس ، فمثلاً حدث في المكسيك عام 1995 م أن بلغ حجم الديون المتعثرة (10.3%) من إجمالي القروض ، وقد بلغت هذه النسبة عند بعض الدول (35%) مثل كوريا الجنوبية وكولومبيا ، مما أدى إلى حدوث أزمات مصرفية في تلك البلدان .

خامساً - أنماط إدارة الائتمان المصرفي:

1- النمط التقليدي في الائتمان المصرفي: (النمط الإنكليزي)

2- النمط المعاصر في الائتمان المصرفي: (النمط الأوروبي والأمريكي)

حيث ينحصر النمط التقليدي بتركيز اهتمامات البنوك التجارية بشكل خاص نحو الائتمان الذي يتسم بالتصفية الذاتية، بمعنى حصر آجال الائتمان المصرفي وبشكل مطلق بأماد قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة الواحدة لتكون قادرة على أن تصفي نفسها بنفسها، أي أن تسدد قيمة هذه الائتمانات في نهاية العام من حصيلة ما يحققه الأفراد والشركات من تدفقات نقدية ناتجة عن عملية البيع التي تم تمويلها، يعطي هذا النمط لمبدأ السيولة أهمية كبرى في كيفية توظيف الأموال .

وعموماً فقد شكل هذا التقليد المصرفي الانكليزي نمطاً لسياسة إدارة الائتمان من قبل العديد من البنوك التجارية في الكثير من دول العالم النامي والدول العربية. وأما عن النمط المعاصر في تقديم الائتمان فقد ظهر هذا التوجه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل تحتاج إلى تمويل طويل الأجل. فمن غير المنطقي أن يقترض المستثمر لأجل قصير كي يقوم ببناء مصنع مثلاً ثم يقوم بتسديد هذا القرض قبل أن يحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع، الأمر الذي اضطر البنوك التجارية إلى تقديم قروض طويلة الأجل أو المشاركة المباشرة بإقامة مشروعات استثمارية، وبالتالي بدأت البنوك بالتخلي عن مبدأ السيولة المطلقة لصالح الائتمان طويل الأجل، مع الأخذ بالاعتبار متطلبات السيولة اللازمة لمواجهة أي طارئ.

سادساً - إدارة الائتمان:

تختص إدارة الائتمان أساساً بإدارة القروض وتمويل التسهيلات الائتمانية، ويمكن صياغة أهداف إدارة الائتمان على أنها حماية أموال المصرف المستثمرة لدى المدينين والوصول بالتدفقات النقدية التشغيلية إلى الحد الأمثل، لهذا يجب تطبيق سياسات وإجراءات في منح الائتمان للعملاء وفي تحصيل الدفعات والحد من مخاطر عدم السداد.

ويمكن تحقيق أهداف إدارة الائتمان بواسطة وظيفة الرقابة الصحية (Monitoring Function) أي:

تقييم مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى (مخاطر العملة).
التفاوض حول الشروط الائتمانية الملائمة لتلك المخاطر وترتيبها.
تحصيل الدفعات طبقاً لتلك الشروط.

• عناصر إدارة الائتمان:

- ✓ شروط الائتمان.
- ✓ حدود (سقف) الائتمان.
- ✓ السياسة الائتمانية.
- ✓ التحليل الائتماني.
- ✓ رقابة المخاطر وضبطها.
- ✓ نظم التخطيط والتنظيم.
- ✓ تحصيل الديون وإدارتها.
- ✓ التأمين على الائتمان.

✓ ترتيب طرق آمنة للسداد.

✓ إدارة الدفعات.

• المؤثرات على إدارة الائتمان:

لقد أثرت عدة تطورات على إدارة الائتمان في السنوات الأخيرة هي:

➤ أسعار فائدة مرتفعة:

تؤثر أسعار الفائدة المرتفعة في تكلفة منح الائتمان, مما سيؤثر سلباً على حجم التسهيلات الائتمانية لدى المصرف, لذلك فإن الوعي بتكلفة منح الائتمان يجب أن يمرر إلى مديري منح الائتمان بصورة منتظمة توضح تكلفة منح التسهيلات الائتمانية للعملاء بحيث يحقق المصرف عائد مقبول بمخاطرة مقبولة.

➤ توافر القروض المصرفية:

إن الائتمان المصرفي الآن ندرة أكثر من ذي قبل وليس هذا نتيجة لقواعد كفاية رأس المال الجديدة فقط, ولكن أيضاً بسبب الخسائر الجسيمة التي تكبدتها المصارف نتيجة الديون المعدومة المرتفعة. وهكذا أصبحت الشركات الصغيرة أكثر عرضة للمصاعب المالية لأنها تعتمد غالباً على القروض المصرفية لتمويل عملياتها, فعلى عكس الشركات الكبيرة فإن الشركات الصغيرة لا تملك مصادر بديلة لتمويل قروضها كالسندات والأوراق التجارية.

➤ الربحية المنخفضة والتدفقات النقدية الضعيفة:

يمكن أن تكون كلفة منح الائتمان حادة وخصوصاً للشركات ذات الربحية المنخفضة وتعاني من مشكلات في التدفقات النقدية.

في حالة الركود الاقتصادي مثل هذه المشكلات يمكن أن تكون حادة لاسيما بالنسبة للشركات الصغيرة, حيث يصبح من الصعب حصولها على تسهيلات ائتمانية من المصرف لأن من أساسيات منح الائتمان المصرفي هو جدولة دفعات وأقساط القرض على فترات محددة.

➤ المعلومات الائتمانية المؤتمتة:

لقد أثر استخدام الحاسوب في إدارة الائتمان بشكل كبير ومفيد, حيث أصبح اتخاذ القرار الائتماني أسهل بوجود قاعدة بيانات عن العملاء, فمثلاً يمكن إظهار تحليل عن التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف مرتبة وفقاً لأجلها وبحيث يتبين منها التسهيلات التي تجاوزت فترة الاستحقاق, وأصبح بالإمكان نقل المعلومات الائتمانية إلكترونياً إلى العملاء في أي مكان.

سابعاً- رقابة الائتمان:

تعد من الوظائف المهمة لإدارة الائتمان، ورقابة الائتمان تعني عملية تقرير كم من الائتمان يجب أن يمنح للعملاء المقترضين، وتأكيد تطبيق شروط الائتمان.

ورقابة الائتمان مهمة في الجوانب التالية:

- ✓ تجنب نقص السيولة بسبب الإقراض الزائد للمقترضين.
- ✓ تأمين توازن مثالي بين منح الائتمان لخلق تسهيلات أكثر وبين المخاطر المالية الناشئة عن عدم الدفع أو السداد المتأخر.
- ✓ الرقابة الضعيفة على الائتمان تزيد من مخاطر السيولة والربحية.

📌 تحقيق الرقابة على الائتمان:

إن الرقابة على الائتمان عملية مستمرة تتألف من العناصر التالية:

- وضع مبادئ وأسس تطبق في قرارات منح الائتمان.
- وضع وتطبيق سياسة ائتمانية (مثلاً: تقرير شروط الائتمان العادية للعملاء ووضع حدود وسقوف قصوى للمدينين).
- تقييم الائتمان للعملاء الأفراد لتقرير ما إذا كان يجب منحهم الائتمان أم لا.
- الإدارة التشغيلية لدورة الائتمان، أي مطالبات ووسائل التحصيل والرقابة على الاستلام.
- مراقبة الجدارة الائتمانية وحدود الائتمان بالنسبة للعملاء.
- ترتيب طرق آمنة للتحصيل إذ لا يمكن منح الائتمان دون مخاطرة غير مقبولة.
- الرقابة المستمرة للمدينين وللدیون المعدومة إزاء السياسة الائتمانية وأهداف أخرى.
- وضع نظام لرقابة الائتمان والإبقاء عليه.

📌 رقابة الائتمان كجزء من المزيج التسويقي:

تعد رقابة الائتمان عنصراً من عناصر المزيج التسويقي (Marketing Mix) كجزء من وظيفة خدمة العميل من قبل دائرة الائتمان عن طريق الاتصال المباشر والمنتظم معه، ويمكن للخدمة التي تقدم للعميل أن تساعد في خلق تصورات عن المصرف لدى العميل.

إن تقديم طلبات الائتمان ووضع الشروط الائتمانية يجب أن يكون جزءاً من الخدمة البيعية، فإذا لم يتم منح العميل الائتمان الذي يريده فإن أسلوب الرفض سيؤثر على العلاقات المستقبلية مع العميل.

ويجب أن يتم ضبط الائتمان ورقابته ولكن يجب أن يكون مقارناً مع الشروط الائتمانية التي يمنحها المنافسون. كما أن طرق الاستفسار والشكوى يجب أن تكون كفوءة لإرضاء العميل.

ثامناً - إدارة مخاطر الائتمان :

تلجأ المصارف عادة إلى استخدام كثير من الوسائل والأساليب لتقليل مخاطر الائتمان لديها، وإن من أهم هذه الوسائل والأساليب ما يلي:

دراسة عناصر منح الائتمان - الاستفسار عن سمعة العميل - المقابلات الشخصية مع طالب القرض - تدريب موظفي الائتمان - التزام موظفو إدارة الائتمان بإجراءات منح التسهيلات الائتمانية - اتباع المصارف لإجراءات ووسائل علاج الديون المتعثرة - اتباع المصارف لنظام دقيق ورقابة داخلي قوي - اعتماد المصارف على خبراء متخصصين في شؤون الاستثمار - قيام المصارف بوضع خطوط رئيسية للتنظيم الداخلي.

❖ دراسة عناصر منح الائتمان:

وتقوم هذه العملية على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض والفوائد والمواعيد المحددة ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي يجب أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها تشكل الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، وهناك معايير كثيرة لمنح الائتمان من أهمها (5Cs) والذاكري (PARTS) Mnemonic.

☒ معيار 5Cs :

Character-Capacity-Capital-Collateral- Economic Conditions.

1- شخصية العميل: Character

ويتعلق هذا العنصر برغبة العميل في سداد أصل القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات وفي وقت الكساد، ويعتمد ذلك على أخلاقيات العميل وأمانته، ولذلك يجب هنا دراسة سلوكيات العميل ومدى التزامه بتعهداته، وتظهر أهمية دراسة هذا العنصر أكثر في حالة الشركات الصغيرة الحجم لأن العامل الشخصي له أثره في هذه الحالة على مجريات الأمور بشكل أكبر، أما في حالة الشركات الكبيرة فإن مواصفات شخصيتها تشمل العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمدها.

وإن النزاهة والأمانة ليست المظاهر الوحيدة الواجب أخذها بعين الاعتبار للشخصية، حيث ليس من الضروري أن يكون العملاء الأمناء جديرين بالائتمان، ويتم عادة تقييم الشخصية بالنظر إلى الأمور التالية:

إذا كان المديرون يملكون مصلحة مالية في منشأة الأعمال.

إذا كانت الإدارة من نوعية جيدة.

إذا كانت مباني المنشأة تعطي انطباع بأنها تُدار جيداً.

إذا كان لدى المنشأة مستشارون ماليون ذو سمعة جيدة, وإذا كان الأمر كذلك فكم قوة العلاقة بين المنشأة ومستشاريها.

2- المقدرة أو القدرة على الاستدانة: Capacity

وهي قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفاعلية, ويعيد تسديد ما يتوجب عليه من رأس المال والفوائد, وتعني القدرة أيضاً امتلاك مصادر بشرية ومادية للتشغيل بربحية والنجاح في العمل. ويفترض توفر الأهلية الكاملة فيمن يوقع على عقد القرض فلا يكون المقترض قاصراً أو غير مؤهلاً قانوناً للتوقيع, أما في حالة الشركات فيجب التأكد من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم من قاموا فعلاً بالتوقيع وبكامل عددهم, وأيضاً يجب أن تكون إدارة الشركة مدرية ولديها خبرة كافية مالية في إدارة أموال واستثمارات الشركة.

3- رأس المال: Capital

يعتبر رأسمال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني, لذلك تزيد إدارة الائتمان من تحليلها لرأسمال العميل من أجل تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف. ويقصد برأسمال العميل: مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة.

فرأسمال العميل يمثل الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل العميل في تسديد التزاماته اتجاه المصرف.

وعندما يقوم عميل مؤسسي (شركة) بطلب قرض فإنه يُطلب منه عادة وضع مبلغ من أمواله الخاصة, حيث لا يتوقع من المصرف تحمل مخاطرة رأسمال عندما يقوم بالإقراض إذا ما أثبت الاستثمار الذي قام فيه العميل أنه فاشل ولم يكن للعميل أية أموال خاصة في هذا الاستثمار فإن المصرف سيتحمل كامل الخسارة, فلذلك يعتبر رأس المال عنصراً واقعياً من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين ومن هنا يأتي التركيز على تحليل نسب المديونية والتمويل.

وكقاعدة عامة, يجب أن لا يقوم المصرف بإقراض أموال إلى مشروع ما بشكل أكبر من التي يقوم العميل نفسه باستثمارها في ذلك المشروع حتى في حال حصول المصرف على ضمانات كافية.

4- الضمانات: Collateral

وهي مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يقدمها إلى المصرف لضمان القرض, وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة أدبية تؤهله اعتماد إدارة

الائتمان في ضمان تسديد القرض, ويمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضماناً للعميل.

ولقد تنوعت الضمانات حتى قُسمت التسهيلات الائتمانية بحسب ضماناتها إلى:

قروض بضمان عقارات.

قروض بضمان بضائع.

قروض بضمان أوراق مالية.

قروض بضمان كمبيالات.

قروض بضمان محاصيل زراعية.

قروض بضمان شخصي.

قروض بضمان تنازلات عن حق في عملية توريد.

قروض بضمان ودائع توفير أو ودائع لأجل.

قروض بضمانات أخرى (ذهب, مجوهرات, رواتب).

قروض بدون ضمان.

ولا يجب إطلاقاً اعتبار الضمانات مصدر الاطمئنان الرئيسي, فهي تعتبر ضمانات تكميلية استكمالاً لعنصر الثقة المتوفرة أصلاً في المقرض.

والضمان الأفضل بالنسبة للمصرف هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة, ولذلك يجب مراعاة عدة صفات في الضمانات:

سهولة التوثيق - سهولة التصريف والبيع - إمكانية التخزين بدون كلفة عالية.

ويفترض من إدارة المصرف أن تقوم بمتابعة ومراقبة التطورات التي تحدث على الضمان من حيث الكمية وتذبذب الأسعار وتاريخ انتهاء الصلاحية.

5- الظروف الاقتصادية: Economic Conditions

يجب أن تنتظر إدارة الائتمان إلى الظروف الاقتصادية كعيار في منح الائتمان.

فالظروف الاقتصادية تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع.

وبشكل منطقي يترتب على وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين أو في بلد ما أن تقوم إدارة المصرف باتخاذ سياسات ائتمانية مرنة, وذلك توقعاً منها بأن العمل في أسواق نشطة

تعزز من الربحية والملاءة

ونستخلص بعد دراستنا بشكل متعمق للمعايير الخمسة السابقة ما يلي:

أن المعيارين الأول والثاني (الشخصية والمقدرة) هما بمثابة مبادئ ثابتة لا اجتهاد في تفسيرها، ولا يتم النظر بأمر الائتمان لولاها.

المعايير الثلاثة المتبقية (رأس المال والضمان والظروف الاقتصادية) هي متداخلة مع بعضها ويتم اتخاذ قرار منح الائتمان بعد دراسة كل منها.

ومن الطبيعي أن لا ينتج عن التحليل الائتماني وصول جميع المعايير السابقة إلى أعلى مستوى لها، ولكن الضعف المقبول في أحدها يمكن أن يعوض بقوة معيار آخر وذلك بشرط أن تأتي الدراسة لها جميعاً متوازنة ومقبولة.

ولقد تم تطوير هذا المنهج (5Cs) بعد ذلك وأصبح (6Cs) ثم (7Cs) حيث تم إضافة معيارين آخرين هما المنافسة (Competition) والتدفق النقدي (Cash Flow).

❖ معيار الذاكري (PARTS) Mnemonic: 2:

ويضم المعايير التالية:

(1)- الغرض: Purpose

(2)- المبلغ: Amount

(3)- التسديد: Repayment

(4)- الشروط: Terms

(5)- الضمان: Security.

○ الاستفسار عن سمعة العميل:

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمديري الائتمان في المصرف اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل (القدرة على الاستدانة ورأس المال)، بهدف التوصل إلى قناعة تامة بأن العميل لديه النية السليمة للسداد.

ويمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى قسمين رئيسيين:

▪ المصادر الداخلية للمصرف: وتشمل أقسام المصرف الداخلية، وذلك في حال كان طالب

القرض عميلاً للمصرف حيث تقوم إدارة الائتمان بجمع المعلومات من سجلات

المصرف الداخلية التي تبين الوضع الداخلي للعميل ومستوى ملاءته المالية وتطور

نشاطه التشغيلي وكشف شامل لتعامله مع المصرف خلال السنوات السابقة.

والمصادر الداخلية تضم:

حسابات العميل - وضعه المالي - قدرته وكفاءته في تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق.

² عبد الله، خالد أمين: (إطار إدارة المخاطر الائتمانية)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2002.

المصادر الخارجية للمصرف: يجب أن تهتم إدارة الائتمان بمصادر المعلومات الخارجية من حيث جمع كل ما يحيط بالعميل من معلومات ولاسيما تلك التي تتصف بالحيادية والموضوعية وتقيد إدارة الائتمان في اتخاذ القرار السليم.

▪ والمصادر الخارجية تضم:

مركز المخاطر المصرفية في المصرف المركزي - الاستعلام من المصارف الأخرى عن وضع العميل وتقييم وضعه - الاتصال بعملاء طالب القرض - الصحف والمجلات والنشرات التجارية - السجل التجاري للعميل.

○ المقابلات الشخصية مع طالب القرض:

حيث يمكن لمسؤولي الائتمان التعرف من خلال هذه المقابلات على شخصية العميل وما يفكر فيه من مشاريع مستقبلية ووضعه السابق، والغرض من الائتمان وسبب التعامل مع هذا المصرف بالتحديد دون الاتصال بغيره وبرنامج التسديد الذي يقترحه العميل ونوع الأصول الثابتة التي يعمل فيها وما يملكه من عقارات وغيرها من المعلومات الممكن الحصول عليها.

○ تدريب موظفي الائتمان:

يتم قرار الائتمان عادة بنوع من التعقيد والصعوبة والذي يحدد بالتالي كفاءة وفاعلية إدارة الائتمان، ومرجع ذلك يعود إلى نتائج القرار الائتماني لإدارة الائتمان خاصة إدارة المصرف عامةً.

وأهم خطوة في القرار الائتماني تدور حول اتخاذ القرار بالموافقة على منح الائتمان للعميل أو رفض طلبه، وهنا يعتبر مكن الخطورة والتعقيد في قرار منح الائتمان من عدمه، حيث أن القرار الخاطئ بمنح الائتمان هو بالمثل القرار الخاطئ برفض منحه فالأول ينتج عنه خسارة الائتمان والثاني ينتج عنه ضياع فرصة العائد من منح الائتمان.

وإن قرار الموافقة أو الرفض لا يتم من فراغ وإنما هي عملية جوهريّة يقوم بها موظفو الائتمان من خلال التدريب والخبرة الكافية وتوجيههم التوجيه الصحيح، وإن أي نقص في الخبرة أو عدم التدريب الجيد قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون دراسة كاملة وصحيحة عن طالبي هذه التسهيلات مما ينتج عنه ارتفاع في القروض المشكوك في تحصيلها أو المعدومة منها.

○ التزام موظفو إدارة الائتمان بإجراءات منح التسهيلات الائتمانية:

تمر عملية منح الائتمان بعدة إجراءات منها:

✘ دراسة طلبات الاقتراض: يتقدم العميل بطلب تسهيلات ائتمانية ويكون الطلب مُعد من قبل المصرف، يحدد فيه الغرض من الحصول على الائتمان وفترة وجداول سداده مع فوائده، وقد يتطلب الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل طالب الائتمان.

تحليل المركز المالي للعميل: أي دراسة وتحليل بيانات, مثل دراسة وتحليل الملف الائتماني للعميل طالب الائتمان (أفراد أو شركات أعمال) وإجراء استعلام مصرفي حول العميل.

✘ الاستفسار عن مقدم الطلب: كما ذكرنا مسبقاً من المصادر الداخلية أو المصادر الخارجية.

✘ التفاوض مع العميل: بعد الدراسة في المراحل السابقة يقوم مسؤولو الائتمان بالتفاوض مع العميل على شروط عقد الائتمان نيابة عن المصرف, ويتضمن ذلك التفاوض على مبلغ الائتمان, كيفية صرفه, سداده, الضمانات, سعر الفائدة على القرض, وغير ذلك من الشروط.

✘ طلب الضمان التكميلي: هنا يطلب المصرف من العميل تقديم ضماناته والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات, بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة.

✘ توقيع عقد القرض: بين المصرف والعميل طالب الائتمان.
صرف قيمة القرض (كله أو بعضه): بعد توقيع عقد القرض, يضع المصرف قيمة القرض تحت تصرف العميل في حساب لديه.

✘ سداد القرض ومتابعته: يقوم المصرف هنا بتحصيل قيمة القرض وفوائده وفقاً لجدول السداد الذي اتفق عليه مع العميل عند توقيع عقد القرض.

○ تعامل المصرف مع القروض المتعثرة وإجراءات علاجها:

هناك بعض المشاكل والصعوبات التي قد يجد البنك نفسه محاطاً فيها وذلك فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية التي يقدمها لعملائه:³

- ✓ التأخر غير الاعتيادي في استلام المصرف للتقارير المالية.
- ✓ التغيرات المفاجئة التي يدخلها المشروع أو المنشأة على الأساليب المتبعة في حساب الاهتلاك، تقييم المخزون، وغيرها.
- ✓ قيام المشروع بإعادة هيكلة الديون أو تخفيض نسبة توزيع الأرباح أو تغيير التصنيف الائتماني.
- ✓ انخفاض سعر سهم الشركة المقترضة.
- ✓ تحقيق المقترض لخسائر إيرادية في سنة أو أكثر وخاصة من خلال بعض النسب المالية كالعائد على حق الملكية .

³ الشعار، نضال: (أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي)، حلب، سورية، 2005.

✓ التغييرات العكسية في هيكل رأسمال الشركة المقترضة (نسبة حق الملكية إلى الديون) ،
وفي عنصر السيولة (نسبة التداول) ، وفي مستوى الفعالية (نسبة المبيعات إلى
المخزون).

✓ انحراف المبيعات أو التدفقات النقدية الفعلية عن الأرقام المتوقعة.

✓ التغييرات المفاجئة في أرصدة الإيداع .

ووفقاً لما سبق يمكننا فهم مفهوم الديون المتعثرة كما يلي:

الديون المتعثرة: هي التسهيلات الائتمانية التي قدمها المصرف للعميل ولم يتم الثاني بتسديد
مستحقات هذه التسهيلات في تواريخها المحددة، وبذلك يتحول هذا الدين من تسهيلات
ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت تصبح ديناً متعثراً.

وهنا يجب على المصرف اتخاذ الخطوات التالية لمعالجة تلك القروض:

- تعظيم فرص المصرف في استرداد كامل الأموال التي قدمها للعميل من خلال : تأجيل
السداد، إعادة جدولة السداد، إعطاء العميل تسهيلات إضافية لحل مشكلاته المالية، الاتفاق
على مشاركة المصرف في إدارة المنشأة المقترضة.
- الوقوف السريع على المشاكل التي يمكن أن تخلقها القروض المتعثرة وتقديم تقرير عن
المشكلة ومصدرها ، وعدم التأخير في ذلك.
- الفصل بين مسؤوليات وظيفة معالجة هذه القروض وبين وظيفة الائتمان في المصرف، وذلك
لتجنب أي تضارب في صلاحيات موظفي قسم الائتمان.
- تقدير المصادر المتوفرة لتحصيل القروض المتعثرة.
- بحث النواحي الضريبية والقانونية المحيطة بالمقترض من قبل طاقم معالجة هذه القروض
للووقوف على أي التزامات تقع على عائق المقترض.
- تقييم كفاءة ونوعية ونزاهة الإدارة الحالية في الشركة المقترضة، والقيام بزيارات ميدانية
للإطلاع على واقع سير العمل فيها.
- البحث السريع مع الشركة المعسرة في الخيارات المحتملة ، بغية تقليل النفقات وزيادة التدفقات
النقدية ، وتحسين سيطرة الإدارة على زمام الأمور في الشركة بشكل خاص.
- بحث إمكانية عقد اتفاق جديد مؤقت في حال ظهر أن تلك المشاكل قصيرة الأجل ، أو إيجاد
وسائل لمساعدة الزبون على تعزيز تدفقاته النقدية ، أو إيجاد ضمانات إضافية ، أو كفالات
جديدة ، أو الدخول في عملية اندماج، أو التصفية ، أو إعلان الإفلاس.

○ اتباع المصارف لنظام تدقيق ورقابة داخلي قوي:

أي وضع نظام تدقيق ورقابة داخلي يمثل خط الدفاع الأول لمواجهة مخاطر الاختلاس والتلاعب بأموال المصرف من قبل بعض الموظفين.

○ اعتماد المصارف على خبراء متخصصين في شؤون الاستثمار:

أي الاعتماد على خبراء من أجل تحديد معالم الاستراتيجية العلمية والعملية التي تساعد على إدارة محفظة الاستثمارات المصرفية.

○ قيام المصارف بوضع خطوط رئيسية للتنظيم الداخلي:

أي وضع خطوط رئيسية من قبل إدارة المصرف عند القيام بعملية تقسيم الأعمال في المصرف, مثل: تحديد نطاق الإشراف, تبسيط العمل وتوحيده, تقسيم العمل وتوزيعه على أقسام متخصصة, تدريب الموظفين, حصر المسؤولية عند منح الصلاحيات, تنسيق العمل بين الأقسام.

تاسعاً - قياس المخاطر الائتمانية:

لكي يتم إبقاء المخاطر الائتمانية وضبطها ضمن الحدود المقبولة يحتاج المصرف إلى نظام قياس ومراقبة, ويتكون هذا النظام من أربعة عناصر, هي:

- سياسة واضحة للائتمان (رفض منح الائتمان إلى فئات معينة من العملاء , سقوف ائتمانية لعملاء من فئة معينة, إجمالي سقوف الائتمان).

- التدقيق على العملاء بشكل فردي ومستمر, وذلك بهدف اتخاذ قرارات حول منح الائتمان من خلال نظام لتقييم ملاءتهم المالية وتقييم سقوفهم الائتمانية.

- إجراءات تشغيلية كفؤة, وذلك من خلال متابعة الطلبات وعمليات تحصيل الديون.

- مراقبة أداء إدارة الائتمان , وذلك من خلال مراقبة النظام نفسه , فمديري الائتمان يزودوا عادة بالأهداف والميزانيات . والتي على أساسها يتم قياس أدائهم . ويمكن أن تتضمن

تقارير الأداء معلومات حول المدفوعات المتأخرة , مثل: معدل فترة التحصيل والديون المعدومة التي تم شطبها واستخدام الائتمان.

وعلى الرغم من الدراسات التي تقوم فيها المصارف قبل منح الائتمان - وحتى لو تم اتخاذ قرار منح الائتمان وفق الأسس السليمة - إلا أن احتمال الفشل المالي للمقترض وعدم مقدرته

على السداد يبقى قائماً ولو من الناحية النظرية, وذلك بسبب احتمال وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف, وإذا ما تحقق هذا الاحتمال

فإن حقوق المصرف على المقترض تصبح في حالة خطرة أو مشكوك فيها.

ولهذا يتطلب من المصرف إجراء دراسات ائتمانية للمنشأة الطالبة للقروض لمعرفة قدرتها بالاستمرار في مزاولة نشاطها، والضمانات التي يجب فرضها عليها لضمان استرداد قيمة القروض الممنوحة.

وقد تم وضع مجموعة من النماذج لقياس الفشل والتنبؤ فيه من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA وهيئة سوق الأوراق المالية SEC في أعقاب الإفلاسات الكبيرة التي اجتاحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أشهر هذه النماذج (نموذج Sherrord ونموذج keda).

❖ نموذج KIDA:

ويعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية من خلال المعادلة التالية :

$$Z = 1.024X1 + 0.42X2 + 0.461X3 + 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث أن:

X1 = صافي الربح بعد الضريبة اجموع الموجودات

X2 = صافي حقوق الملكية اجموع الموجودات

X3 = الموجودات السائلة المطلوبة المتداولة

X4 = المبيعات اجموع الموجودات

X5 = النقدية اجموع الموجودات

فإذا كانت قيمة Z > الصفر يكون الفشل متوقعاً.

ويمكن قياس مخاطر الائتمان من خلال مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض، ومخصص الديون المشكوك فيها ترتبط بعلاقة طردية مع حجم القروض، أي عندما يزيد مخصص الديون المشكوك فيها فإن مخاطر الائتمان تزيد، وهكذا.

مخاطر الائتمان = مخصص الديون المشكوك فيها والفوائد المعلقة / إجمالي القروض.

وهناك مقاييس ومؤشرات كمية يمكن بواسطتها قياس مخاطر الائتمان هي:⁴

صافي أعباء القروض / إجمالي القروض.

مخصص الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض.

مخصص الديون المشكوك فيها / القروض التي استحققت ولم تسدد.

⁴ حماد، طارق عبد العال: (إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك))، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

متوسط القروض / الأصول.

القروض غير المسددة / إجمالي الخسائر.

خسائر القروض / إجمالي الخسائر.

احتياطي خسائر القروض / القروض.

ومن المقاييس المتقدمة لقياس مخاطر القروض نذكر ما يلي:

درجة تركيز القروض.

معدل نمو القروض.

معدلات الإقراض المرتفعة.

الإحتياطيات / القروض غير المسددة.

ومن أهم الإجراءات التي يجب أن تقوم فيها إدارة مخاطر الائتمان:⁵

✚ إعداد تقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك ومحفظة الائتمانية:

من خلال إجراء تقييم دوري لمخاطر استثمارات البنك ومحفظة الائتمان لديه، وما تم من إجراءات في شأنها وما سيتم اتخاذه لمواجهة ما يستجد من مخاطر ، ويعرض التقييم على الإدارة العليا للبنك ، الأمر الذي يتطلب وضع نظام تفصيلي يتم بموجبه إعداد التقييم بالسرعة والدقة اللازمة. ويتعين أن يتم التنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان وإدارات الائتمان المختلفة بالبنك وكذلك الإدارات المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات ، وذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم في عملية التقييم هذه.

✚ إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي:

تهدف عملية تقييم المخاطر إلى إيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط ، والعمل، وعلى مستوى المحفظة ككل، ويساعد نظام تقييم المخاطر في منح الائتمان الجيد على أسس موضوعية، والرقابة على جودة المحفظة وتحديد إستراتيجية التعامل مع المخاطر المستقبلية لها، وتحديد الأنشطة الاقتصادية، وتحديد الأنشطة الاقتصادية المستهدفة التوسع الائتماني فيها وتلك المراد تقليص الائتمان الموجه لها، وتسعير التمويل أساساً على العلاقة بين العائد والمخاطرة، ووضع أساس هام لتحديد السلطات التقديرية في مجال منح الائتمان. إن نظام التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية ليس بديلاً للتحليل الائتماني حيث أنه لا يشمل كافة التصورات والاحتمالات المتوقع حدوثها.

ويتم التعرف على تقييم المخاطر من خلال جانبين :

الأول : مخاطر النشاط الاقتصادي.

⁵ الخطيب، سمير: (قياس وإدارة المخاطر بالبنوك)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005

والثاني يتعلق بالمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعميل.

عاشراً - محاذير عملية الائتمان:

تجميل القوائم المالية : مثل:

✘ تجميل بند المدينون: من خلال عدم إظهار الحسابات المعدومة والمشكوك فيها بغية تضخيم الأرباح والموجودات المتداولة.

✘ تجميل بند المخزون: من خلال إعادة تقييم الإدارة للمخزون وبدون تحقق مدقق الحسابات من ذلك, وكذلك الموجودات الثابتة.

✘ تجميل بند حقوق الملكية: من خلال قيام الشركاء بضخ أموال في نهاية الفترة وسحبها في بداية الفترة.

✘ تجميل بنود رأس المال العامل: من خلال التلاعب بالوقت (تأجيل الدفع وتسريع التحصيل) ... إلخ.

▪ **فشل وتعثر منشآت الأعمال**: وهو عبارة عن عدم القدرة على سداد كامل الالتزامات وهي بداية الإفلاس, وهنا تكمن أهمية التنبؤ بالفشل من خلال التأكد من قدرة العميل على خدمة القروض الممنوحة ومتابعة القروض بكافة مراحلها .

وللفشل أنواع:

أ- الفشل الاقتصادي: وهو عدم القدرة على تحقيق عوائد مناسبة تتناسب مع حجم المخاطر وتغطي كلفة رأس المال .

ب- الفشل المالي: هو الإعسار الفني (أزمة سيولة) تؤدي في النهاية لإعسار حقيقي .

وللفشل مظاهر مختلفة تتجلى في:

تراجع حجم المبيعات بشكل مستمر .

تغير متكرر في الإدارة.

ارتفاع معدل دوران الموظفين .

تزايد المديونية بشكل مستمر .

للفشل أسباب:

منها ما هو خارجي: مثل: ظروف اقتصادية عامة قاهرة - قرارات حكومية - منافسة شديدة.

ومنها ما هو داخلي: مثل: الأسباب المتعلقة بمخاطر الشركة وأدائها وإدارتها وسياستها.

التجارة المفرطة: ويطلق على الشركة المفرطة في التجارة (قاصرة رأس المال) حيث تقوم بمستوى

مرتفع جداً من النشاط التجاري وأكبر بكثير من مصادرها المالية المتوفرة لديها وهذا يجعلها

معرضة للمخاطر الكبيرة.

ويمكننا القول بشكل عام:

يمكن لإدارة المصرف التقليل من المخاطرة الائتمانية من خلال انتهاج سياسة إقراضية متحفظة، غير أن ذلك يؤدي بالمقابل إلى عدم تقديم بعض القروض المربحة، ومن الصعب تقدير المخاطرة الائتمانية بدون الفحص الدقيق لمكونات محفظة القروض.

ومن بين أهم العوامل المؤثرة في هذه المخاطرة:

تنوع القروض حسب شرائحها. وتنوعها قطاعياً وجغرافياً.

ذلك لأن التنوع يحمي المصرف من تكس المخاطرة Risk Concentration فلو قام المصرف بتركيز قروضه في قطاع معين، فإن أي خلل في ذلك القطاع يؤدي إلى آثار ملحوظة أو مهمة على أرباح المصرف. ووجود الضمانات. وتطبيق المعايير الائتمانية السليمة.

ونظراً لأن القروض تقدم في أسواق تنافسية، فإن المردود الأعلى يتحقق بوجه عام مقابل تحمل المصرف للمخاطرة الأعلى، وللتخفيف من آثار المخاطرة الائتمانية الأعلى فإن بإمكان المصرف طلب الضمانة الكافية التي يعمل عليها كوسيلة لاستعادة القرض عند عجز المقترض عن الوفاء بالتسديدات المتفق عليها.

وهناك أنواع أخرى من مخاطر الائتمان المصرفي نذكرها كالتالي⁶:

مخاطر تغير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته، ومخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض، ومخاطر قلة خبرة موظفي البنك وكذلك قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة، ومخاطر الظروف الاقتصادية، ومخاطر تذبذب أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

وأخيراً: لمواجهة تلك المخاطر يجب دراسة عناصر منح الائتمان (رغبة العميل في السداد ومقدرته على إدارة شركته بكفاءة، وحجم رأس المال في البنك ونوعية الضمانات المقدمة، والظروف الاقتصادية)، والاستفسار عن سمعة العميل من خلال المصادر الداخلية والخارجية والمقابلات الشخصية مع العميل المقترض، بالإضافة إلى تدريب موظفي الائتمان.

❖ قياس المخاطر الائتمانية :

لكي يتم إبقاء المخاطر الائتمانية وضبطها ضمن الحدود المقبولة يحتاج إلى نظام قياس ومراقبة، و يتكون من أربعة عناصر وهي ..

- سياسة واضحة للائتمان: (رفض منح الائتمان إلى فئات معينة من العملاء ، سقف ائتمانية لعملاء من فئة تصنيف معينة ، إجمالي سقف الائتمان) ..

⁶ أرشيد، عبد المعطي رضا، جودة، محفوظ أحمد: (إدارة الائتمان)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، الطبعة الأولى.

- التدقيق على العملاء بشكل فردي ومستمر : وذلك بهدف اتخاذ قرارات حول منح الائتمان من خلال نظام لتقييم ملاءتهم المالية وتقييم سقفهم الائتمانية ..
- إجراءات تشغيلية كفوءة : وذلك من خلال متابعة الطلبات وعمليات تحصيل الديون ..
- مراقبة أداء إدارة الائتمان : وذلك من خلال مراقبة النظام نفسه ، فمديري الائتمان يزدودوا عادة بالأهداف والميزانيات . والتي على أساسها يتم قياس أدائهم . ويمكن أن تتضمن تقارير الأداء معلومات حول المدفوعات المتأخرة ، مثل :

معدل فترة التحصيل والديون المعدومة التي تم شطبها وحجم استخدام الائتمان .

وعلى الرغم من الدراسات التي تقوم بها المصارف قبل منح الائتمان - وحتى لو تم اتخاذ قرار منح الائتمان وفق الأسس السليمة - إلا أن احتمال الفشل المالي للمقترض وعدم مقدرته على السداد يبقى قائماً ولو من الناحية النظرية ، وذلك بسبب احتمال وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف ، و إذا ما تحقق هذا الاحتمال فإن حقوق المصرف على المقترض تصبح في حالة خطرة أو مشكوكاً فيها . ولهذا يتطلب من المصرف إجراء دراسات ائتمانية للمنشآت الطالبة للقروض لمعرفة قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطاتها ، والضمانات التي يجب فرضها عليها لضمان استرداد قيمة القروض الممنوحة ..

ولقد تم وضع مجموعة من النماذج لقياس الفشل المالي والتنبؤ به من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وهيئة سوق الأوراق المالية SEC في أعقاب الافلاسات الكبيرة التي اجتاحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .

ويمكن قياس مخاطر الائتمان من خلال مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض ، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع حجم القروض ، أي عندما يزيد مخصص الديون المشكوك فيها فإن مخاطر الائتمان تزيد ، وهكذا .

مخصص الديون المشكوك فيها والفوائد المعلقة

----- = مخاطر الائتمان

إجمالي القروض

الفصل الرابع مخاطر السيولة

يعتبر موضوع السيولة المصرفية من المواضيع التي تستأثر باهتمام الإدارات المصرفية والسلطات النقدية والرقابية التي تقع على عاتقها مسؤوليات وقاية وسلامة العمل المصرفي والسهر على حقوق المودعين.

وتتبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة استعداد المصرف الدائم لاحتمال إقدام بعض المودعين بسحب ودائعهم في أي وقت الأمر الذي يستدعي أن يستجيب المصرف لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة عن طريق توفير السيولة المناسبة دون أن ينعكس ذلك سلبياً على أوجه نشاطاتها وعلى الأهداف المتوخاة.

أولاً- مفهوم السيولة ومخاطر السيولة

تعد السيولة وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمصارف، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات معينة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في المواعيد التي تحدد الاستحقاق، وتبرز أهمية السيولة للمصارف خاصة في مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، ولكي تتمكن من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية، بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية بنوعية متميزة ومستمرة ..

إن كمية السيولة التي يحتفظ بها المصرف مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة المصارف، فإن زيادة السيولة تعني أن المصرف لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد الوطني (ضعف الربحية)، وإن ضعف هذه السيولة يمكن أن يؤدي إلى التعثر أو الإفلاس كما حدث لمصرف واشنطن ميوتشول في 2008/9/26 م الذي أعلن عن توقفه عن الدفع وإقفال أبواب المصرف، وذلك بسبب فقدان السيولة نتيجة للسحب الكثيف والمفاجئ لأموال بعض العملاء.

وعليه يمكن أن نعرف السيولة المصرفية بأنها: مدى ما تحتفظ به المصارف من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذ إن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذا المصرف وبدون تأخير.

إن توفر السيولة من شأنها أن تساعد المصارف على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة اضطرابها إلى تصفية بعض موجوداته غير السائلة ، وبذلك تمثل عنصر الأمان والحماية له. وتبرز أهمية هذه السيولة من خلال اعتمادها على عدة عوامل، منها ما يلي:

أ- الثبات النسبي للودائع : فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي ودائع المصرف أكبر كانت الإدارة على ثقة أكبر بسيولتها .

ب - قصر مدة الائتمان : فكلما كان أمد القرض أقل قلت المخاطر من جهة ، وشعرت الإدارة بالاطمئنان من جهة ثانية.

والموجودات السائلة تختلف في درجة سيولتها ، أي في سرعة تحويلها إلى نقد ، كما تختلف في درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف ، ومن جانب آخر تختلف القروض حسب درجة المخاطر نتيجة عدم تسديدها في تاريخ الاستحقاق ، وهذا ما يجعل إدارة المصرف تهتم بإدارة السيولة لديها بشكل رئيس ، وذلك من خلال التأكد من قدرة ذلك المصرف على مواجهة جميع التزاماته التعاقدية مواجهة تامة ، وإدارة تلك السيولة إدارة قوية تشمل النظم الجيدة الخاصة بمعلومات الإدارة والسيطرة على السيولة مركزياً ، وتحليل احتياجات التمويل وتنوع مصادر التمويل والتخطيط للحالات الطارئة .

ولهذا تقوم إدارة المصرف بإدارة سيولتها وعدم التعرض للمخاطر أو التقليل منها ، وذلك من خلال الموازنة بين احتياجات المصرف النقدية لمواجهة التدفق النقدي الخارج ، مثل طلبات سحب الودائع ، وعمليات الإقراض ، والتدفق النقدي الداخل الناتج عن الزيادة في الودائع ، وتصفية الأصول ، ويمكن أن تتضح عملية المبادلة بين العائد والمخاطرة من خلال قيام المصرف بتحويل استثماراته من الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الأوراق المالية طوية الأجل أو القروض ، مما يؤدي إلى زيادة عوائد المصرف ولكن في نفس الوقت زيادة المخاطر ، والعكس عند زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل فإنه يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر وانخفاض الكفاءة .

وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة نتيجة عدم قدرة ذلك المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف المعني غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية، وذلك إما عن طريق زيادة التزاماته أو القيام بتكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة، مما يؤثر على ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام ملاءة المصرف المالية.

ومما سبق يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها :

هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف من جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج ، بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين ، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على المصرف نشاطاً غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة ، وبالمثل هناك إمكانية حدوث سحب مفاجئ وغير متوقع لأرصدة قروض لم تستخدم مما يحد من قدرة المصرف على التمويل.

ثانياً - عناصر السيولة المصرفية:

تتكون عناصر السيولة من :

- السيولة الحاضرة:

وهي التي تتكون من النقود الموجودة بخزينة البنك، والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين بالخارج والاحتياطي النقدي والحسابات الجارية لدى البنك المركزي...

- السيولة شبه النقدية:

وهي التي تتكون من أذون الخزانة والأوراق التجارية برسم الخصم والتصفية الجزئية لمحفظة الأوراق المالية. أي بمعنى آخر هي الأصول التي يمكن تسيلها بسرعة وبدون خسائر كبيرة...

- الأصول ذات السيولة المشتقة:

وهي تلك الأصول التي لا تتمتع بسيولة ذاتية وإنما تشتق سيولتها من استحقاقها وإتمام تحصيلها أو من أنها تقلل من مقدار الالتزامات التي قد يتحملها البنك فتتمنع النقص في سيولته.

ثالثاً - مصادر مخاطر السيولة

معظم مصادر التمويل في المصارف هي مصادر قصيرة الأجل بينما تتمثل استخدامات الأموال في عناصر وأصول مختلفة تتخلف درجة سيولتها بحسب طبيعة كل عنصر من عناصر الأصول من سندات الخزينة إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل إلى استثمارات في أوراق مالية.

يتميز النظام المصرفي بتنسيق وتطبيق مجمل فعالياته وأنشطته ومجمل عملياته المصرفية وفقاً لأسس تشريعية وتنظيمية مثل الحد الأدنى من رأس المال وتوفير حد أدنى من السيولة

النقدية مقارنة بالودائع (الاحتياطي القانوني) كما يوجد حدود على مجالات استثماراته وتوظيف أمواله.. كما أن عليه الالتزام بالتعليمات والسياسات المعدة من قبل السلطات النقدية وخاصة فيما يتعلق بحجم الائتمان المصرفي.

يستند العمل المصرفي إلى الثقة في التعامل ما بين المصرف وأصحاب الودائع وكذلك بين المصرف والمقترضين. لذلك يجب الموازنة بين حجم الإقراض والودائع. من الصعب تحقيق حالة التلاؤم بين أهداف أصحاب المصرف المتمثلة في تعظيم العائد أي الاحتفاظ بأقل قدر من النقدية وبين غايات المودعين والمتمثلة بتوفر قدر كبير من النقدية يكفي للقيام بعمليات السحب وسداد الالتزامات (الربحية والمخاطرة). لهذه الأسباب يحاول المصرف تحقيق نوع من التلاؤم بين متطلبات السيولة والربحية، وذلك عبر تنويع محفظة أصوله من حيث درجة سيولتها.

و تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات، أو على تمويل الزيادة في الموجودات ، وعندما تكون سيولة المصرف المعني غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية وذلك عن طريق زيادة التزاماته أو القيام بتكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة ، مما يؤثر في ربحيته ، وفي الحالات القصوى من الممكن أن يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام ملاءة المصرف المالية. وتحدث مخاطر السيولة في المصارف نتيجة عاملين أساسيين ، وهما :..

العامل الأول : عوامل داخلية :

ضعف تخطيط السيولة ، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث آجال الاستحقاق .

سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة ، مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة .

العامل الثاني : عوامل خارجية :

حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد وما يستتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للمصارف الدائنة في مواعيد استحقاقاتها .

الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال .

وتزداد مخاطر السيولة أهمية عندما يتعرض الوضع السياسي في البلاد لعدم الاستقرار أو تغيير مفاجئ في قيمة العملة المحلية بسبب مخاطر اقتصادية يمكن أن تنجم عنه خسائر فادحة للمصرف .

ثالثاً - أهم مصادر واستخدامات السيولة

يمكن النظر إلى احتياجات المصرف للسيولة في إطار العرض والطلب. فما هي الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السيولة داخل المصرف؟ وما هي المصادر التي يمكن للمصرف الاعتماد عليها لعرض عندما تنشأ الحاجة إلى الأموال المقترضة؟ تأتي أكثر الطلبات إباحاً "للأموال القابلة للصرف من خلال:

- ✓ قيام العملاء بسحب ودائعهم.
 - ✓ طلبات العملاء للاقتراض إما على شكل قروض جديدة أو تجديدات لقروض على وشك الاستحقاق.
 - ✓ تسديدات الالتزامات الناشئة عن الاقتراض المصرفي من المصارف الأخرى .
 - ✓ الأرباح الموزعة نقداً إلى المساهمين أو المالكين.
 - ✓ الضرائب المستحقة...
- ولمواجهة الطلبات السابقة على السيولة يمكن للمصرف الاعتماد على عدة مصادر محتملة:
- الحصول على ودائع جديدة سواء من الحسابات المفتوحة حديثاً أو من الإضافات للودائع في الحسابات الحالية.
 - تسديدات قرض العملاء التي تجهز النقدية الجديدة لمواجهة طلبات السيولة الجديدة.
 - الإيرادات المتحققة من تقديم الخدمات غير الإيداعية.
 - الاقتراض من السوق النقدي.
 - بيع موجودات المصرف.

تنشأ الطلبات على الأموال السائلة من:	تتولد عروض الأموال السائلة من:
سحب ودائع العملاء	ورود الودائع من العملاء
طلبات الاقتراض من العملاء الجديرين	إيرادات بيع الخدمات غير الإيداعية
تسديدات الاقتراض . غير الودائع	تسديدات قروض العملاء
المصروفات العاملة والضرائب	بيع موجودات المصرف
تسديدات الأرباح الموزعة نقداً	الاقتراض في السوق النقدي

ومن هنا تبدو مشكلة إدارة السيولة بالمصرف بعاملين هامين هما:
✚ نادراً ما تتعادل الطلبات على سيولة المصرف مع عروض المصرف أي على المصرف دائماً أن يعالج إما العجز في السيولة أو الفائض فيها.

هناك مبادلة بين سيولة المصرف وربحيته. فكلما تم إعداد موارد لمواجهة طلبات السيولة تم تخصيص المبالغ على شكل سائل لمواجهة الطلبات المستقبلية عليها كلما انخفضت الربحية المتوقعة ...

رابعاً - إدارة مخاطر السيولة

- تقوم المصارف بمواجهة الطلب على السيولة الناشئ عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على القروض ، وذلك من خلال إدارة كل من الاحتياطات التالية:
- 1- **الاحتياطات الأولية** : وهي عبارة عن الموجودات النقدية التي تمتلكها إدارة المصرف دون أن تحقق عوائد منها ، وتتكون هذه الاحتياطات من :
 - النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق ، وهي الأموال الموجودة في خزائن المصرف في صورة نقد سائل ..
 - الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى ، حيث تلزم المصارف قانوناً بالاحتفاظ بأموال سائلة في شكل احتياطي للمحافظة على حقوق المودعين، ويمكن للمصرف المركزي أن يحدد حجم هذه الاحتياطات القانونية من خلال التأثير في نسبة الاحتياطي القانوني وكذلك التأثير في حجم الائتمان ..
 - الصكوك تحت التحصيل، وهي الصكوك المقدمة من قبل الزبائن لتحصيلها ، وإضافة قيمتها إلى حسابات الزبائن ، وتدخل نسبة معينة من قيمة هذه الصكوك ضمن نطاق السيولة، وتستبعد قيمة الصكوك التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر .
 - 2 - **الاحتياطات الثانوية** : وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل ، وغالباً ما تشمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة . ويدخل جزء من هذه الاحتياطات ضمن إطار الاحتياطات القانونية ، حيث يلزم المصرف المركزي في بعض الأحيان المصارف بأن تساهم في إقراض مؤسسات الدولة من خلال شراء السندات الحكومية أو حوالات الخزينة ، وخاصة عندما تحتاج الدولة إلى تمويل جزء من العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة زيادة حجم الإنفاق على الإيرادات المتحققة وضمن ما يسمى بمسك الدين العام.
- ويؤلف النقد في الصندوق ولدى المصارف (المصرف المركزي والمصارف الأخرى) والصكوك تحت التحصيل ما يسمى بالاحتياطات الأولية خط الدفاع الأول في سيولة المصرف ، أما خط الدفاع الثاني فيتألف من الاحتياطات الثانوية ، وهي استثمارات قصيرة الأجل ، وتمتاز بالبيعية العالية (السيولة) والمردود المتواضع ، وتمتاز عن الاحتياطات الأولية بوجود المردود ، فهي تباع عندما تشتد طلبات السحب على المصارف غير أن تصفيتها (أو جزء

منها) يفقد المصرف جزءاً من إيراداته المستقبلية ، أضف إلى ذلك أنه إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة (أسعار الاستثمارات منخفضة) فإن الاحتياطات الثانوية ستباع بخسارة . أما إذا بيعت لغرض إشباع الزيادة في الطلب على القروض فإن إيرادات المصرف ترتفع إذا كان المردود من القروض هو أعلى من المردود من الاستثمارات .

وعندما يقرض المصرف عميله فإنه يسجل القرض في البداية كفقرة دائنة ضمن الودائع (مقابل كون العميل مديناً) وعندما يبدأ العميل بالسحب فإن على المصرف تدبير السيولة اللازمة لمواجهته ، فإن كانت أرصده النقدية (بالصندوق ولدى المصارف) غير كافية فإن أمامه سبيلان : أولهما الاقتراض بأسعار الفائدة السائدة في السوق ، والثاني بيع جزء من الاستثمارات ، ويستعمل السبيل الثاني إذا كان النقص في السيولة يتسم بالديمومة . وينشأ في ازدياد أساسي في الطلب على القروض .

إن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة، إذ إن أمام المصرف مصدران للسيولة هما : **الموجودات والمطلوبات** ، وإذا كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة ، فإن تلك المخاطرة تتخفف ، و الاستثمار في استثمارات سائلة يؤدي إلى تخفيض المردود ، لأن المصرف يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات الأطول أجلاً . أما المصدر الثاني للسيولة فهو **الاقتراض من الغير**، وهذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة، وبالتالي فهي توظف نسباً أعلى على موجوداتها في القروض (ذات الربحية الأعلى) . ولهذا تستخدم المصارف طرقاً لتقييم سيولتها للوقوف على مخاطر تلك السيولة ، ومن هذه الطرق ما يلي :

- تقييم إدارة الاحتياطات القانونية الذي يستخدمها المصرف المركزي والسلطات الرقابية المالية والمصرفية ، وكذلك للتأكد من سلامة التقيد بهذه التشريعات ومدى الالتزام بها .

- تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية ، بما يمكنها من تأدية التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها .

- وضع حدود الزيادة التراكمية للمطلوبات المستحقة على الأصول في المدى القصير .

- وضع حدود الاعتماد على التمويل القصير الأجل .

- التقيد بالمتطلبات القانونية للمصرف المركزي .

- مراقبة استحقاقات جميع فئات الأصول والمطلوبات.

خامساً - علاقة سيولة المصرف بربحيته

يمثل الإصلاح المالي ركيزة هامة للإصلاح المصرفي وبخاصة إدارة الأموال في المصرف حيث تعتبر إدارة السيولة والتدفقات النقدية هي حجر الأساس في نجاح المصرف و تحقيق ثقة

العملاء فيه وتعزيزها، ومن الخطأ اعتبار الربحية في المصرف هي المعيار الأساسي والوحيد لمواصلة النجاح والاستمرار إذ تأخذ الأرباح المتوقعة والمستهدفة اهتمام الكثير من رجال الأعمال وقيادات المصارف لدرجة قد تدفعهم إلى التفریط في السيولة سعياً وراء الربح مما قد يؤدي إلى عجز بالسيولة لدى المصرف وبالتالي فشله أو إفلاسه.

ومن النادر أن يحدث توازن بين مصادر السيولة واستخداماتها في لحظة ما في أي مصرف، فعلمياً قد يتعامل المصرف مع عجز أو فائض في السيولة وكلاهما يشير إلى العلاقة العكسية بين السيولة والربحية حيث إن احتفاظ المصرف بموارد سائلة تفوق الطلب المتوقع يعني عدم استغلال المصرف لأفضل فرص التوظيف كما أن وجود عجز بالسيولة يحتم على المصرف اللجوء إلى سوق الإقراض للحصول على السيولة المطلوبة بفوائد أعلى نسبياً أو بيع بعض الأصول بأقل من قيمتها الأمر الذي ينعكس حتماً بآثار سلبية على ربحية المصرف فالتناقض الموجود بين سيولة المصرف وربحيته يعد من المشاكل الرئيسية في الأعمال المصرفية وبالتالي عند حل هذا التناقض يجب أن يكون هامش المصرف متوجهاً نحو السيولة وليس نحو الربحية حتى يكون المصرف قادر على الاستمرار في السوق مع المحافظة على درجة مناسبة من الأمان تمكنه من البقاء والمنافسة.

فهدف المصرف الأساسي المتمثل بتعظيم الربحية لا يجب أن يكون ولا بأي حال من الأحوال على حساب سلامته وسيولته.

- لذا نجد أنفسنا أمام سؤال هام وأساسي وهو :

كيف يحدد المصرف حاجته من السيولة بحيث يحقق التوازن (قدر الإمكان) بين الربحية والسيولة؟

✘ إن استخدامات الأموال في المصرف تتوزع في:

- 1- جزء من الأموال يودع كأرصدة سائلة في حسابات المصرف المركزي. (السيولة القانونية)
 - 2- جزء من الأموال يودع كأرصدة نقدية سائلة في خزائن المصرف. (السيولة الإضافية).
 - 3- جزء من الأموال يوجه نحو تلبية طلبات القروض للعملاء.
 - 4- الجزء الأخير المتبقي يوجه نحو قيام المصرف بالاستثمارات المختلفة.
- وبالتالي المشكلة الأساسية التي تواجه المصارف هي تحديد المقدار من النقود التي سيبقيها سائلة في صناديقه مجمدة دون استثمار والمقدار الذي سيستثمره من مبلغ النقود المتبقي لديه. ويستطيع المصرف أن يقرر على وجه التقريب ما ينبغي أن يحتفظ به من نقود معتمداً على تحليل سلوك الودائع والاستثمارات ودراسة حركة القروض والسلفيات باستخدام المعلومات الإحصائية المتاحة لدى المصرف والتي تتعلق بنمط سلوك القروض والودائع التاريخي معتمداً في ذلك على خبراته السابقة وتجاريه في مختلف الظروف وذلك يعني أن يقوم

المصرف بدراسة حالة السيولة النقدية عنده والاعتماد على الماضي من أجل التنبؤ بما سيكون عليه حالها مستقبلاً فمثلاً يقوم بإعداد إحصائيات على شكل سلاسل زمنية قصيرة الأمد (أسبوعية) تبين حركات السحب والإيداع خلال فترات سابقة ليستدل من خلالها على سلوك النقدية في مختلف الأوقات وبالتالي عندما يعد المصرف مركزه النقدي في أي وقت فإنه يقارن بين هذا المركز وبين ما هو وارد في الإحصائيات في الفترة المماثلة ليتعرف على حالة النقدية لديه فيعمل على توفر ما يلزمه من النقود لمواجهة الفترة التالية إذا كان الاتجاه الذي تدل عليه الإحصائيات يقتضي ذلك.

سادساً - استراتيجيات إدارة السيولة ومخاطرها في المصرف:

استطاع مدراء السيولة المصرفية عبر السنين صياغة العديد من السياسات العريضة لمعالجة السيولة في المصرف ومشكلاتها هذه الاستراتيجيات والسياسات تمثلت في:

- 1 - تجهيز السيولة من الموجودات (إدارة سيولة الموجودات).
- 2 - الاعتماد على السيولة المقترضة لمواجهة الطلبات النقدية (إدارة المطلوبات).
- 3 - الإدارة المتوازنة للسيولة (إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل متوازن).
- 4 - الدخل المتوقع.
- 5 - الاقتراض من البنك المركزي.

❖ إستراتيجية إدارة سيولة الموجودات

تعتبر إدارة سيولة الموجودات أقدم مدخل لمواجهة احتياجات السيولة المصرفية ويقوم هذا المدخل على تخزين السيولة وبصورة موجودات سائلة وعندما تنشأ الحاجة للسيولة يتم بيع موجودات مختارة وتسييلها نقداً حتى يتم الوفاء بمتطلبات السيولة المترتبة على المصرف هذه الإستراتيجية تسمى "إدارة سيولة الموجودات" لأن الأموال السائلة يتم الحصول عليها من خلال تحويل الموجودات غير النقدية إلى موجودات نقدية.

❖ إستراتيجية إدارة سيولة المطلوبات

تتضمن هذه الإستراتيجية اقتراض الأموال السائلة لتغطية كل الطلبات المتوقعة على سيولة المصرف.

❖ إستراتيجية الإدارة المتوازنة للسيولة:

نظراً للمخاطر الناجمة عن تخزين السيولة وعن اقتراض السيولة فإن معظم المصارف يوقف بين خيارات استراتيجيات إدارة السيولة وبالتالي يستخدم كلا من إستراتيجية إدارة سيولة الموجودات وإدارة سيولة المطلوبات معاً وبموجب الإستراتيجية المتوازنة هذه فإن بعض

الطلبات المتوقعة على السيولة يتم الوفاء بها من خلال تخزين السيولة في حين يتم الوفاء بالطلبات الأخرى على السيولة من خلال الحصول على القروض من الغير.

❖ الدخل المتوقع

وتقوم على فكرة التزامن بين مواعيد استحقاق القروض ومواعيد تحقق الدخل للمقترض. وأهم ما فيها نقلها الاهتمام في إدارة السيولة إلى اهتمام بحالة العملاء، دون اهتمام كبير للأصول الأخرى، وهناك الكثيرين ممن يؤيدون هذا التوجه ويعتبرونه توجها عقلانيا، يتطابق والنمو الكبير في حجم القروض .

❖ الاقتراض من البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي، تلجأ إليه المصارف لمدتها بالسيولة اللازمة عند الحاجة إليها، في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة إما بواسطة عملية إعادة الخصم ، أو الاقتراض المباشر . وأهم ما يميز هذا المصدر أنه مؤقت ، حيث يقدم لحين قيام المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة، وبعدها يتم تسديده، لأن البنك المركزي ليس مصدرا دائما للسيولة للجهاز المصرفي .

سابعاً - قياس مخاطر السيولة

بشكل عام لا يوجد مقياس مطلق للسيولة بالرغم من الأرقام الدقيقة المتواجدة في أيدي الباحثين حيث أن السياسة المتبعة في البنوك فيما يخص السيولة هي التي تحدد أي من هذه المقاييس هي الأكثر موثوقية.

لكن ما أجمع عليه المحللين الماليين هو اعتبار المقاييس المحسوبة على أساس التدفق النقدي النوع الأكثر موثوقية من بين المقاييس أي بكلام أكثر وضوحا المقارنة بين كمية النقد المتوقع دخوله إلى خزائن المصرف من أي مصدر وكمية النقد المتوقع خروجه لأي غاية (سواء سحب الإيداعات أو طلبات الائتمان) بالإضافة إلى كمية الأصول القابلة للتسييل. و من أبرز هذه المقاييس :

☒ نسبة القروض إلى الودائع (نسبة التوظيف):

يتم اعتبار هذه النسبة مقياس للسيولة من مبدأ أن القروض هي آخر المتاح للبنك من سيولة (باستثناء العقارات) حيث تنخفض سيولة البنك عندما تزداد القروض وترتفع نسبتها إلى الودائع لأن هذا الارتفاع سيولد حتمية انخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع , وغالبا ما تعطي هذه النسبة إنذارا لإدارة المصرف في إعادة دراسة السياسات الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة.

$$\text{نسبة التوظيف \%} = \frac{\text{إجمالي القروض و التسليفات}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

تشير إلى قدرة البنك على تلبية احتياجات العملاء من خلال استخدام الودائع فكلما ارتفعت النسبة دلت على كفاءته وقدرته على تلبية طلبات الاقتراض الإضافية.

☒ نسبة الاحتياطي القانوني:

تحسب نسبة الاحتياطي القانوني وفقاً للتعليمات التي يصدرها البنك المركزي لكل دولة فكما هو معروف إن نسبة الاحتياطي القانوني تكون من أجل ضمان حقوق المودعين بالدرجة الأولى لذلك فإن أمر تقديرها يرجع للسلطات النقدية ضمن البلد وعليه تكون المعادلة المعبرة عن نسبة الاحتياطي القانوني كالتالي :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني \%} = \frac{\text{أرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

تشمل التزامات أخرى الشيكات و الحوالات المستحقة إضافة إلى مستحقات البنوك الأخرى.

☒ نسبة الرصيد النقدي:

تتأثر السيولة في البنوك بعمليات السحب والإيداع ونظراً لاختلاف الظروف التي تتحكم في كلتا العمليتين فإنهما عادة لا يتعادلان ويترتب على ذلك تغيير في حجم الرصيد النقدي للبنك.

ولكن ما يهم إدارة البنوك ليس التغيير الحاصل في حجم الرصيد لنقدي بل التغيير في نسبته كمعيار لمعرفة سيولة البنك

ويمكن تحسين هذه نسبة الرصيد النقدي من خلال :

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات.
 - سداد قروض سبق أن اقرضها البنك للعملاء أو المتعاملين.
 - الاقتراض من البنك المركزي .
 - زيادة رأس مال البنك بشكل نقدي و ليس عن طريق تجميد الاحتياطات.
 - وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى نتيجة عملية المقاصة .
- كما إن نسبة الرصيد النقدي تنخفض عندما تكون هذه العوامل بصورة عكسية وتحسب :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك + الأرصدة لدى المركزي + الأرصدة لدى البنوك}}{\text{الودائع إجمالي + التزامات أخرى}}$$

☒ نسبة النقدية:

تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من خلال النقدية المتوفرة في خزينته وهي تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية \%} = \frac{\text{النقد في الصندوق}}{\text{الودائع تحت الطلب}}$$

☒ نسبة السيولة:

وهي تعكس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من خلال الاحتياطات الأولية والثانوية ومدى كفاية تلك الاحتياطات، وهي تقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة \%} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية+الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع و ما في حكمها}}$$

كما ويمكن قياس مخاطر السيولة بطرق مختلفة منها مثلاً :

من خلال قسمة صافي القروض على إجمالي الأصول :

صافي القروض

مخاطر السيولة : -----

إجمالي الأصول

نسبة التداول = الموجودات المتداولة والجاهزة / الديون قصيرة الأجل وتكون هذه النسبة جيدة عندما تساوي (2) أي أن الموجودات المتداولة والجاهزة ضعف الديون القصيرة الأجل. نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة والجاهزة - أصعبها تحولاً الى نقدية / الديون قصيرة الأجل.

معدل التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة - الأصول غير سهلة التحويل الى نقدية / الخصوم المتداولة .

نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة / إجمالي الأصول .

معدل دوران النقدية = صافي المبيعات / الأصول سهلة التحويل الى نقدية .

ثامناً - إدارة مخاطر السيولة وفق مبادئ لجنة بازل

لقد أرست لجنة بازل معدلاً موحداً لكفاية رأس المال وذلك بأن وضعت حداً أدنى للعلاقة بين رأس المال (بمفهومه العام) وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان محددة هذه النسبة قدرت ب 8% مع إتاحة الحق لأي دولة بأن تكون أكثر تشدداً

بما أن رأس المال في البنوك يعتبر بمثابة خط الدفاع الأول تجاه المخاطر الائتمانية والسوقية التي تهدد أموال البنوك وتدخل الرعب في نفوس المودعين الأمر الذي ينتهي بالبنك بالإفلاس، إذاً يعتبر رأس المال من المؤشرات الهامة المؤثرة على سيولة البنوك وعلى

استقرارها فتوفر رأس مال كافي بمعدل يتوافق مع الأنظمة والمتطلبات السوقية يشكل سد يقي البنك من الدخول في دوامة التخلي عن جزء من أصوله وتعرضه لخسائر رأسمالية . وهكذا نجد أن ما اتجهت إليه لجنة بازل فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال قد شكل دعامة أساسية على طريق استقرار سيولة البنك والاستقرار المصرفي على وجه العموم.....

🚩 كيفية إدارة مخاطر السيولة وفق بازل

ويتم وضع هيكل لإدارة السيولة من خلال المبادئ التالية:
المبدأ الأول: يجب أن يكون للبنك إستراتيجية متفق عليها للإدارة اليومية للسيولة, ويجب أن تكون هذه الإستراتيجية معلنة للمؤسسة المالية بالكامل.
المبدأ الثاني: يجب أن يوافق مجلس الإدارة على الإستراتيجية والسياسات المهمة المتعلقة بإدارة السيولة. ويجب أن يضمن المجلس أيضاً قيام الإدارة العليا بالخطوات اللازمة للمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة. كما يجب إبلاغ مجلس الإدارة عن موقف السيولة بالبنك بصفة منتظمة وأن يتم إعلامه فوراً بأية تغييرات مادية تطرأ على مركز السيولة الحالي أو المرتقب.

المبدأ الثالث: يجب توافر هيكل إداري لكل بنك يستطيع تنفيذ إستراتيجية السيولة بكفاءة ويشترك فيه أعضاء الإدارة العليا بصفة مستمرة, ويجب أن تتأكد الإدارة العليا من أن السيولة تدار بكفاءة, وأنه تم وضع سياسات وإجراءات مناسبة للسيطرة والحد من مخاطر السيولة. ويجب أن تضع البنوك وتراجع باستمرار الحدود على حجم مراكز السيولة وعلى مدى فترات زمنية مختلفة .

المبدأ الرابع: يجب أن يتوفر للبنك أنظمة معلومات كافية لقياس ومراقبة والتحكم والإقرار عن مخاطر السيولة. أي تقديم تقارير بهذا الشأن بصفة منتظمة لمجلس الإدارة والأشخاص المعنيين الآخرين .

قياس ومراقبة صافي إحتياجات التمويل: ويشمل هذا المبدأ على:

- 1- أن يضع كل بنك نظاماً لقياس ومراقبة إحتياجات التمويل الجارية .
- 2- يجب أن يقوم البنك بتحليل السيولة بإستخدام سيناريوهات متنوعة.
- 3- التخطيط لمواجهة الظروف الطارئة: وذلك من خلال وضع إستراتيجيات لمعالجة أزمات السيولة وإجراءات تعويض القصور في التدفقات النقدية في المواقف الطارئة .

4 - الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة: من خلال نظام ملائم للرقابة الداخلية على عملية إدارة مخاطر السيولة. وتعد المراجعات والتقييمات المستمرة والمنتظمة لكفاءة النظام أحد المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية, ويجب أن تتاح هذه المرجعيات للهيئات الرقابية. ويتعرض المصرف لثلاثة أنواع من مخاطر السيولة هي :

أ- مخاطر السيولة الآجلة والإسترداد: تنشأ مخاطر السيولة الآجلة عند عدم وجود تطابق بين المدفوعات الواردة والصادرة. وقد تكون هناك تأخيرات غير متوقعة في تسديد الدفعات (مخاطر السيولة الآجلة), أو وجود تدفقات دفعات صادرة مرتفعة وغير متوقعة (مخاطر الإسترداد).

ب- مخاطر السيولة الهيكلية: أي احتمال تغير تكاليف الحصول على السيولة لغرض إقبال فجوة السيولة وذلك عندما تصبح إعادة التمويل أكثر تكلفة بسبب انخفاض الملاءة الإئتمانية للمصرف.

ج- مخاطر السيولة في السوق: وتنشأ في حالة عدم إستطاعة بيع أحد المراكز ضمن الفترة الزمنية المرغوبة أو يمكن بيعه ولكن بخصم, وهذه الحالة تنطبق خصوصاً على الأوراق المالية في الأسواق التي لا تتوفر فيها سيولة .

الفصل الخامس

مخاطر السوق

السوق هو المكان الذي تساق إليه السلع وما شابهها، يجتمع البائعون والمبتاعون (المشتررون) فيه ، فيتبادلون السلع بالسلع أو السلع بالنقود عاجلاً أو آجلاً . كما تتنوع أشكال ووسائل الدفع حسب الحال.

ومفهوم المكان يتسع ويضيق ، يتقارب ويتباعد ، بما يماشي تطور مفاهيم الأسواق ، فشبكة الانترنت هي سوق إلكترونية ، والبورصة هي سوق سواء كانت للأوراق المالية أو للأسهم أو للسلع المتخصصة أو للعملات أو المعادن الثمينة ، كما أن أسواق الجملة والمفرق المنتشرة في جميع البلدان الصغيرة والكبيرة ، وكذلك المصارف هي كلها أسواق تجمعها ضوابط عامة تشترك بها وتمتاز كل واحدة بضوابط خاصة بها تبعاً لاختصاصها ، ولها مشاكلها ومخاطرها .

أولاً: مفهوم مخاطر السوق

تواجه المصارف مخاطر الخسارة في عملياتها الداخلة في الميزانية العمومية والخارجة عنها ، وهي مخاطر ناجمة عن تغيرات الأسعار في السوق ، وتبرز هذه المخاطر عادة في العمليات التي تنطوي على أدوات للدين أو أدوات رأسمالية أو نتيجة لوجود أوضاع مصرفية متعلقة بالنقد الأجنبي وخاصة خلال الفترات التي تكون فيها أسعار الصرف غير مستقرة. ومن هنا يمكن تعريف **مخاطر السوق** بأنها : الخسارة التي يمكن أن تتجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية .

وتهتم إدارة المصارف بشكل رئيس في إدارة مخاطر السوق من خلال تطبيق أفضل الممارسات المعروفة لإدارة تلك المخاطر ، وذلك من خلال تبني توصيات المصرف المركزي وغيرها ، وذلك بهدف تحقيق توازن بين المخاطر والعائد ضمن حدود محددة للمخاطر أو تحديد رأسمال محدد يتعرض لمخاطر السوق ، أو كلاهما معاً ، إذا كان ذلك مبرراً ، وضمن سياسة تتميز بالحيطة والحكمة يتم الاستفادة منها في تحديد الفرص المتاحة في الأسواق وتحقيق الأرباح من تحركات تلك الأسواق ..

ولقد قام Bin et al. (2003م) بدراسة تم فيها اختبار أنواع المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها قيمة شهادات الإيداع الأمريكية ، وهذه الأنواع هي : مخاطر سعر الصرف ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر السوق الأمريكي ، ومخاطر السوق المحلي في كل

دولة ، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1/1/1990 إلى 31/12/2000م ، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن عوائد محفظة شهادات الإيداع الأمريكية حساسة للتحركات في سوق الأسهم الأمريكية ، و للتحركات في سوق الأسهم الأجنبية ، و للتحركات في سوق الصرف الأجنبي .
- إن عوائد محفظة شهادات الإيداع الأمريكية حساسة للتقلبات في سوق النقد ، وقد تبين أن شهادات الإيداع الأمريكية في أوروبا وأستراليا أكثر تعرضاً لتلك التقلبات بالمقارنة مع آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا .
- بعد انتشار الأزمات المالية الدولية ، أصبح هناك تغيرات هيكلية جوهرية في أنواع المخاطر المختلفة ، والتي بدورها تؤثر على شهادات الإيداع الأمريكية .

ثانياً: أنواع مخاطر السوق

تتعدد مخاطر السوق بتعدد عملياتها وبتنوعها ، على أنه يمكن التفرقة بين ثلاث مجموعات أساسية من المخاطر وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ، وتلك المتصلة بالتسعير .

أ - مخاطر أسعار الفائدة : ويقصد بها:

المخاطر التي تنتج من التغيرات في أسعار الفائدة والتي تعمل على تخفيض الأرباح أو القيمة الاقتصادية للمصرف ، وهي مخاطر يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضاً بسعر الفائدة السائد الآن مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خلال أجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى . فإن كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتاً ، ويرتفع سعر إعادة التمويل فإن المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض (خطر إعادة التمويل). ذلك لأن توقيت تقديم القروض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع (سلم الاستحقاق). وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة. إعطاءه قرض لسنتين 10% من وديعه لديه لسنة واحدة 8% وبعد سنة ارتفعت الفائدة على الودائع لـ 13%.

تؤثر تقلبات أسعار الفائدة على كل من أرباح المصرف و القيمة السوقية للمصرف ، كلا الجانبين يجب تقييمهما لتحديد الانكشاف الكلي لخطر أسعار الفائدة ، بشكل خاص عندما تشكل الأصول و الخصوم طويلة الأجل نسبة هامة من أصول و خصوم المصرف .

1 - من منظور الأرباح

يركز هذا المنظور على خطر تقلبات أسعار الفائدة على أرباح المصرف في الأجل القصير ، عادة خلال السنة أو السنتين القادمتين ، وفي هذا الصدد فإن عنصر الأرباح الذي تلقى معظم الإهتمام هو صافي عوائد المصرف من الفوائد ، و هذا يشير إلى أهمية عوائد المصرف من الفوائد بالنسبة إلى إجمالي العوائد كما يشير إلى علاقتها المباشرة الواضحة بتقلبات أسعار الفائدة .

و لكن توسع و تنوع الأنشطة التي يقوم بها المصرف ، و التي تولد أنواعا أخرى من الدخل كالرسوم و غيرها ، تطلب من المصرف إهتماما أوسع يشمل جميع عوائد المصرف سواء العوائد من الفوائد أو العوائد الأخرى من غير الفوائد .

فالعوائد من غير الفوائد التي تأتي من عدة أنشطة ، مثل خدمة القروض أو برامج التوريق المختلفة ، يمكن أن تكون ذات حساسية مرتفعة لأسعار الفائدة . فعلى سبيل المثال ، عند ارتفاع أسعار الفائدة ينخفض الطلب على قروض الرهن العقاري و بالتالي تنخفض عائدات المصرف من الرسوم التي تتقاضها مقابل تنظيم القرض .

إن تقدير خطر أسعار الفائدة من منظور الأرباح فقط غير كافي ، خاصة بالنسبة للمصارف التي لديها أصول و خصوم متوسطة أو طويلة الأجل ، ذلك أن معظم الأدوات التي تستخدم لقياس خطر أسعار الفائدة على الأرباح تطبق على إطار زمني قصير ، سنة أو سنتين . و بالتالي من أجل نظرة أشمل لخطر أسعار الفائدة في الأجل الطويل لابد من الأخذ بعين الاعتبار خطر أسعار الفائدة من منظور القيمة السوقية للمصرف .

2- من منظور القيمة السوقية

إن التقلبات في أسعار الفائدة يمكن أن تؤثر أيضا على القيمة السوقية لكل من الأصول و الخصوم و الأدوات من خارج الميزانية . لذلك فإن حساسية القيمة السوقية للمصرف للتغيرات في أسعار الفائدة تعتبر مسألة ذات أهمية بالنسبة لحاملي الأسهم و الإدارة على حد سواء .

القيمة السوقية لأصل أو خصم ما تمثل القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الناتجة عن هذا الأصل أو الخصم ، يتم حساب هذه القيمة الحالية باستخدام معدل الخصم السائد في السوق . و بالتالي تمثل القيمة السوقية للبنك القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة أن يحصل عليها المصرف ، و المساوية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصول مطروحا منها التدفقات النقدية المتوقعة للخصوم مضافا إليها صافي التدفقات النقدية المتوقعة للأدوات من خارج الميزانية .

و بالتالي يعكس منظور القيمة السوقية حساسية صافي ثروة المصرف للتقلبات في أسعار الفائدة

بما أن منظور القيمة السوقية يأخذ بعين الإعتبار الأثر المحتمل لتقلبات أسعار الفائدة على القيمة الحالية لجميع التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للمصرف فهو يوفر نظرة أوسع لمخاطر أسعار الفائدة ، تشمل المخاطر في الأجل الطويل .

ب - مخاطر أسعار الصرف :

وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية ، هذا خاصة وأن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الآونة الأخيرة.

إن مخاطر أسعار الصرف تحدث بسبب :

- وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حده أو بالنسبة لإجمالي مراكز العملات.

- تقلب أسعار الصرف في الأجلين القصير والطويل

- صعوبة التنبؤ بكيفية تحرك أسعار الصرف في المستقبل بدقة

❖ تقلبات أسعار الصرف

إن أسعار الصرف تتقلب خلال كل من الأجلين القصير والطويل

- بالنسبة للأجل القصير فإن أسعار الصرف تتغير باستمرار خلال يوم عمل وذلك في أسواق العملات الأجنبية وقد تكون هذه التغيرات كبيرة جداً حتى خلال بضعة دقائق وهذا يؤدي إلى تحقيق ربح أو خسارة لذلك فإن التوقيت المناسب للمعاملة يمكن أن يؤدي إلى ربح في حين أن التوقيت غير المناسب قد يؤدي إلى خسارة.

ويجب ملاحظة أن هذه التغيرات المستمرة التي تحدث في الأجل القصير تتأثر بظروف

العرض والطلب والتي تؤثر عليها بشكل خاص التوقعات في اتجاه السوق

- بالنسبة للأجل الطويل فإن تقلبات أسعار الصرف تتأثر بعدد من العوامل منها :

○ التغيرات في أسعار الفائدة: ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة

المحلية لأن الأدوات المالية تصبح مغرية أكثر للاستثمار

○ التغير في الأسعار: إن ارتفاع الأسعار المحلية عن الأجنبية يؤدي إلى انخفاض سعر

صرف العملة بسبب زيادة الطلب على البضائع الأجنبية

○ الظروف الاقتصادية والظروف السياسية السائدة في البلد: استقرار الأوضاع الاقتصادية

والسياسية يؤدي إلى جذب الاستثمارات وهذا يعني الإقبال على عملة البلد وبالتالي

ارتفاع سعر صرفها.

- التدخل الحكومي : قد تتدخل الحكومة ممثلة بالبنك المركزي في أسواق العملات الأجنبية من أجل التأثير في سعر صرف عملتها.
- التغير في الدخل: إذا كان معدل الزيادة في دخل دولة ما أسرع منه في دولة أخرى فإن قيمة عملة الدولة الأولى ستخفض لأن الواردات متناسبة طردا مع مستوى الدخل
- التغير في الأذواق: فإذا أصبحت الأقمشة الانكليزية مثلا مرغوبة في الولايات المتحدة فإن طلب الأمريكيان عليها سيزداد وسيرتفع قيمة الإسترليني نتيجة لذلك.

❖التعرض لمخاطر أسعار الصرف

إن التعرض للمخاطرة هو شيء مؤكد و صفة لازمة للتجارة و التمويل الدوليين و لكن رغم ذلك فإنه يمكن تقليل التعرض للمخاطرة من خلال اتخاذ بعض الإجراءات بشرط أن يكون هناك قدرة على تحديد طبيعة هذه المخاطرة و مدى تأثيرها المحتمل .
وقبل أن يتم الحديث عن هذه الإجراءات لا بد لنا أن نذكر ولو بشكل موجز وبسيط لأنواع مخاطر أسعار الصرف التي يتعرض لها المصرف والشركات وهي:

- مخاطرة المعاملة
 - المخاطر السابقة للمعاملة
 - مخاطر التحويل
 - المخاطر الاقتصادية
- 1- مخاطر المعاملة: وهي عبارة عن المخاطرة التي تنشأ نتيجة إجراء مدفوعات أو استلام مقبوضات بعملة أجنبية في وقت ما في المستقبل (قروض وودائع بعملة أجنبية) فأى تحركات غير مواتية لأسعار الصرف قد تؤدي إلى قبض مبلغ أقل بالعملة الوظيفية مقابل المقبوض بالعملة الأجنبية أو دفع مبلغ أكبر بالعملة الوظيفية لإتمام عملية الدفع بالعملة الأجنبية هذا إن لم يتم ترتيب الإجراءات اللازمة للوقاء من هذه المخاطرة .
- 2- المخاطر السابقة للمعاملة : المقصود بها المعاملات التي لم تجري بعد ولكن هناك احتمال أن تتم في المستقبل إذا ما تحققت المعاملة فعلاً (الاعتمادات المستندية المسعرة بعملة أجنبية) وتنشأ إذا كان المصرف قد حدد سعر صرف العملة الأجنبية الذي سيتم التعامل به.
- 3- مخاطر التحويل (ترجمة العملات):وهذه المخاطرة متعلقة بالحسابات المالية أي إذا كان للمصرف فروع أجنبية تابعة له فإن عملية إجراء حسابات موحدة يعني تحويل أرباح وموجودات ومطالبات الفرع الأجنبي من عملته الوظيفية إلى عملة المصرف الأم (العملة التي تظهر بها القوائم المالية) فهنا يمكن أن يتم مواجهة احتمال إما تحقيق مكاسب أو

خسائر ناشئة عن تحويل النتائج المالية للفروع التابعة للمصرف بسبب تغير أسعار الصرف بين بداية ونهاية الفترة المالية (السنة المالية).

4-المخاطر الاقتصادية: تؤدي مخاطرة ارتفاع سعر الصرف إلى خسارة القدرة التنافسية وذلك مقابل المنافسين الأجانب، فجميع المنافسين يواجهون مثل هذه المخاطرة.

ت - مخاطر التسعير

وهي المخاطر الناتجة عن تغير أو انحراف الأسعار بسبب تغيرات في أوضاع السوق وأسعار الفائدة ، فمثلاً يقوم المستثمر بتقدير تلك المخاطر قبل قيامه بالشراء للسندات .

ثالثاً: مصادر مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق تبعاً لنوع المخاطر التي تتعلق به وهي كما يلي :

• مخاطر أسعار الفائدة:

تنشأ نتيجة التحركات غير الموازية لأسعار الفائدة وهذا التحرك لا يؤثر فقط على أرباح الشركات والمؤسسات بل أيضاً على القيمة الاقتصادية لموجوداته والتزاماته وللأدوات المالية خارج الميزانية العمومية ، ويمكن لمخاطر أسعار الفائدة أن تنشأ في القطاع المصرفي وبشكل خاص في عملياته الداخلية ، كما في معاملاته الخارجية.

• مخاطر إعادة التسعير Repricing Risk

ينتج هذا النوع من مخاطر أسعار الفائدة نتيجة الفروقات في مواعيد إستحقاق الأصول و الخصوم ذات معدلات الفائدة الثابتة ، أو الفروقات في مواعيد إعادة تسعير الفائدة بالنسبة للأصول و الخصوم ذات معدلات الفائدة المتغيرة ، و بما أن عدم تطابق مواعيد الإستحقاق و مواعيد إعادة تسعير الفائدة هو شيء ملازم لعمل المصارف فقد يعرض أرباح المصرف و القيمة السوقية للمصرف للتقلب نتيجة تقلبات أسعار الفائدة .

على سبيل المثال ، المصرف الذي يمول قرض طويل الأجل بمعدل فائدة ثابت عن طريق وديعة قصيرة الأجل بمعدل فائدة ثابت أيضاً قد يتعرض إلى انخفاض إيراداته الناتجة عن هذا النشاط و انخفاض قيمته السوقية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة ، لأن التدفقات النقدية التي يحصل عليها المصرف من القرض ستكون ثابتة طيلة حياة القرض في حين أن التدفقات النقدية التي يدفعها على تمويل القرض سترتفع عند انتهاء أجل الوديعة قصيرة الأجل .

• مخاطر الأساس Basis Risk

ينتج عن الارتباط غير التام بين أسعار الفائدة المدفوعة على الخصوم و أسعار الفائدة المقبوضة من الأصول بالرغم من تطابق فترات إعادة التسعير ، حيث يؤدي تغير مستويات أسعار الفائدة إلى تغيرات غير متطابقة في كل من أسعار الفائدة المدفوعة و المقبوضة . على سبيل المثال ، إذا كان المصرف يمول قرض ، بأجل استحقاق عام واحد و معدل فائدة متغير بشكل شهري بحسب أسعار الفائدة على أذون الخزينة ، بواسطة وديعة بأجل استحقاق عام واحد و معدل فائدة متغير بشكل شهري بحسب سعر الفائدة اللابور ، فإن المصرف سيتعرض لخطر تغير الفرق بين السعيرين نتيجة تغير كل منهما بشكل مختلف عن الآخر بسبب عدم ارتباطهما بشكل تام .

• مخاطر منحنى العائد Yield Curve Risk

يعبر منحنى العائد عن العلاقة بين سعر الفائدة و أجل الإستحقاق ، تنتج مخاطر منحنى العائد نتيجة تغير هذه العلاقة ، و بالتالي تغير أسعار الفائدة قصيرة الأجل و طويلة أو متوسطة الأجل بمعدلات مختلفة .

على سبيل المثال ، إذا كان المصرف يمول سندات بأجل إستحقاق 5 سنوات و معدل فائدة متغير على أساس نصف سنوي بواسطة سندات بأجل إستحقاق 6 أشهر ، قد يؤدي التغير في مستويات أسعار الفائدة إلى تغير سعر الفائدة طويل الأجل بمقدار 0.5% (أو بقاءه ثابتا) في حين يؤدي إلى تغير سعر الفائدة قصير الأجل بمقدار 1% ، مما يعرض المصرف لخطر منحنى العائد ، حيث يكون على المصرف إعادة تمويل إستثماره بتكلفة أعلى .

• مخاطر الإختيار Option Risk

ينتج هذا الخطر من الخيارات أو الأصول و الخصوم التي تتضمن خيار ما ، على سبيل المثال عندما يكون للمقرضين أو المقرضين حق الخيار في تغيير كمية أو موعد التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول أو الخصوم التي يحوزونها إستجابة للتغيرات في أسعار الفائدة .

بعض الأصول و الخصوم التي تحتوي خطر الإختيار : قروض الرهن العقاري ، القروض الإستهلاكية ، السندات القابلة للإستدعاء ، المشتقات ، الودائع بدون أجل إستحقاق كودائع التوفير و ودايع تحت الطلب .

على سبيل المثال ، عندما تنخفض أسعار الفائدة فإن العديد من المقرضين الذين يحوزون قرض رهن عقاري أو قرض إستهلاكي مثلا سيسعون للحصول على قرض جديد بمعدل الفائدة الجديد المنخفض و دفع القرض السابق ذو معدل الفائدة الأعلى .

• مخاطر أسعار الصرف

فهي تنشأ نتيجة التحركات غير الموازية لأسعار الصرف، وهي تنشأ أساساً عن وجود مراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية، وهي قد تنشأ عن العمليات الفورية، أو العمليات الآجلة بأشكالها المختلفة ، والتي تدرج تحت مسمى المشتقات المالية.أو الاقتراض بالعملة الصعبة- الاستثمار في الخارج-الاستيراد والتصدير-المساعدات الأجنبية والتحويلات...الخ..

و إن كلاً من نوعي المخاطر (أسعار الفائدة ، أسعار الصرف) تنشأ نتيجة عدة عوامل مرتبطة بتغيرات السوق أي خارج سيطرة المصرف ، منها ما يلي :

- تقلبات عوائد وقيم الأصول والخصوم الناتجة عن تقلب أسعار الفوائد السوقية ..
- التغير في معدلات التضخم ..
- التغير في معدلات النمو الاقتصادي ..
- حالة ميزان المدفوعات ومكوناته ..
- التضارب في توليفة السياسات النقدية والمالية بين الدول ..
- التغيرات في الأنواع على المنتجات المحلية والأجنبية ، سواء كانت داخل القطر أو خارجه ..
- التغيرات في أسعار الفائدة النسبية ..
- تغير التوقعات ..

أما ما يتعلق بمخاطر التسعير فإنها تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول ، و بوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وتوجد عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير كما يلي :

أ - العوامل الخارجية :

- الظروف الاقتصادية المحلية .
- الظروف المحيطة بالصناعة ، أو مناخ الأعمال السائد بالسوق .

ب - العوامل الداخلية :

وتتمثل بالشركة أو المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية نفسها ، وذلك من حيث هيكلها التمويلي و نتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل ، وغيرها من العوامل الداخلية .

رابعاً: إدارة مخاطر السوق

لأهمية مخاطر السوق بأنواعه الثلاثة (مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر أسعار الصرف ، مخاطر التسعير) في القطاع المصرفي ، تقوم إدارة تلك المصارف في اتخاذ عدد من الأساليب والوسائل وضمن حدود معينة بغية السيطرة على تلك المخاطر ..

أ - إدارة مخاطر أسعار الفائدة :

- بغية السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة تقوم المصارف بما يلي :
- المقابلة أو التطابق بين الموجودات والمطلوبات : أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة أيضاً . فالإثتان يتغيران سوية بحسب أسعار الفائدة السائدة في الأسواق .
 - تكييف محفظتي الموجودات والمطلوبات خلال التقلبات في أسعار الفائدة : فلو انخفضت أسعار الفائدة فإن القروض التي سبق أن قدمها المصرف بأسعار فائدة ثابتة والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة ستحقق أرباحاً أعلى للمصرف بسبب الفارق في أسعار الفائدة لصالح المصرف ، هذا قياساً بتمويل القروض المذكورة بمصادر ذات أسعار فائدة ثابتة . والعكس صحيح .
 - التحوط من مخاطر سعر الفائدة بالمشتمقات المالية . وتحليل الفجوة .

❖ تحليل الفجوة

تحليل الفجوة هو إحدى الطرق المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر أسعار الفائدة ، عن طريق قياس الفروقات في مواعيد الإستحقاق وإعادة التسعير .

تقوم تقارير الفجوة بتصنيف الأصول و الخصوم و الأدوات خارج الميزانية ضمن مجموعات زمنية معينة بالإستناد إلى تاريخ الإستحقاق أو إعادة التسعير الخاص بكل منها ، ثم يتم جمع الأصول و الخصوم ضمن كل مجموعة زمنية (حيث تعطى الأصول قيمة موجبة في حين تعطى الخصوم قيمة سالبة) لينتج مقدار صافي الفجوة لكل مجموعة زمنية . بواسطة تقارير الفجوة يتم قياس الخطر عن طريق قياس كل من حجم الفجوة و مدة الفجوة .

• أنواع الفجوة

ضمن كل مجموعة زمنية ، قد يكون لدى المصرف فجوة موجبة أو سالبة أو فجوة حيادية .

✓ الفجوة الموجبة:

يكون لدى المصرف فجوة موجبة عندما تكون قيمة الأصول التي سوف تستحق أو يعاد تسعيرها ضمن مجموعة زمنية ما أكبر من قيمة الخصوم التي سوف تستحق أو يعاد تسعيرها ضمن نفس المجموعة ، و بالتالي يقال عن المصرف أنه حساس للأصول بالنسبة لتلك المجموعة الزمنية . هذا المصرف من المتوقع أن يستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة لأن أصوله يتم تسعيرها بشكل أسرع من خصومه .

✓ الفجوة السالبة:

يكون لدى المصرف فجوة سالبة عندما تكون قيمة الأصول التي سوف تستحق أو يعاد تسعيرها ضمن مجموعة زمنية ما أقل من قيمة الخصوم التي سوف تستحق أو يعاد تسعيرها ضمن نفس المجموعة ، و بالتالي يقال عن المصرف أنه حساس للخصوم بالنسبة لتلك المجموعة الزمنية . هذا المصرف من المتوقع أن يستفيد من انخفاض أسعار الفائدة لأن خصومه يتم تسعيرها بشكل أسرع من أصوله .

✓ الفجوة الحيادية :

عندما تكون قيمة الأصول التي سوف تستحق أو يعاد تسعيرها ضمن مجموعة زمنية ما مساوية لقيمة الخصوم التي سوف تستحق أو يعاد تسعيرها ضمن نفس المجموعة يكون لدى المصرف فجوة حيادية . عندما تكون الفجوة حيادية لا يعني ذلك أن المصرف قد تخلص من مخاطر أسعار الفائدة ، فحتى لو كانت مخاطر إعادة التسعير منخفضة فإن المصرف قد يواجه مخاطر أخرى كخطر الأساس .

لقياس الفجوة بشكل كمي يتم استخدام الصيغة التالية :

التغير في صافي الدخل من الفوائد = (قيمة الفجوة) (التغير في سعر الفائدة) (مدة الفجوة)

ب - إدارة مخاطر أسعار الصرف

إن قياس مخاطر أسعار الصرف على درجة كبيرة من الأهمية من أجل فهم الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك وبالتالي على الإدارة أن تتعهد بأن خسائر سعر الصرف في حال حدوثها لن يكون لها ذلك الأثر المدمر لأرباح البنك .

وبطبيعة الحال لا بد من توفر أنظمة معلومات لإدارة مخاطر سعر الصرف لضمان الالتزام بالحدود المقبولة لهذا النوع من المخاطر كذلك يجب أن يتم مراجعة هذه المخاطر من قبل أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ، ويجب الملاحظة إلى أنه من أجل تغطية مخاطر الصرف الأجنبي فإن بازل قد بينت الحد الأدنى لمستوى رأس المال المخصص لتغطية مخاطر القبض أو الدخول في أعمال بالعملة الأجنبية. وتقاس مخاطر أسعار الصرف باستخدام

مؤشر حجم المراكز المفتوحة

المركز المفتوح في كل عملة ÷ القاعدة الرأسمالية

أو إجمالي المراكز المفتوحة ÷ القاعدة الرأسمالية

◆ تقييم مخاطر أسعار الصرف :

من خلال مراقبة مخاطر العملة يمكن للإدارة تقييم أهمية هذه المخاطرة وبالتالي اتخاذ القرار المناسب حول الإجراءات الممكن اتخاذها (إن وجدت):

أما العوامل التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار فهي :

- 1- **حجم التعرض للمخاطرة :** وذلك بالنسبة لحجم التدفقات النقدية وأرباح الشركة
- 2- **طبيعة التعرض للمخاطرة :** إن التعرض لمخاطرة المعاملة يعد أكثر أهمية بالنسبة للإدارة من التعرض لمخاطرة التحويل والتعرض للمخاطرة الاقتصادية وذلك بسبب النتائج المحتملة لهذه المخاطرة على التدفقات النقدية.
- 3- **التأكد من التعرض للمخاطرة :** أي مدى إمكانية تحقق التعرض للمخاطر والتي تم تقدير حدوثها في المستقبل.
- 4- **الاتجاه المحتمل لتحركات أسعار الصرف :** توجد هناك عدة مناسبات يميل خلالها اتجاه التحرك في سعر الصرف للارتفاع أكثر منه للانخفاض (والعكس صحيح) وذلك خلال الفترة التي قد يتعرض فيها المصرف للمخاطرة فعلى سبيل المثال قد يبقى الاقتصاد الياباني يشهد نمواً قوياً مقارنة مع الاقتصاديات الأخرى فهناك احتمال لأن يرتفع سعر صرف الين أمام العملات الأخرى في هذه الحالة قد يتخذ احد المصارف العاملة في بريطانيا الذي لديه دخل منتظم من العملة اليابانية قرار بأن درجة تعرضه للمخاطرة تعد صغيرة أو منخفضة .
من ناحية أخرى قد يقرر بنك آخر معرض لسداد مدفوعات منتظمة بالعملة اليابانية بأن درجة تعرضه للمخاطرة ذات أهمية كبيرة الأمر الذي قد يتطلب اتخاذ أحد إجراءات إدارة

❖ استراتيجيات إدارة المخاطر :

بعد أن تم قياس التعرض للمخاطر وتقدير الخسائر أو المكاسب التي يمكن أن تحصل من حركات أسعار الصرف يمكننا أن نوضح الموقف الذي يمكن للمصرف أن يأخذه من أجل إدارة المخاطر:

- محايد للمخاطرة
 - متقادي للمخاطرة
 - باحث عن المخاطرة
- ويعني محايد أي يتم تقبل المخاطرة عند حدوثها و ذلك إما للاعتقاد أن هذه المخاطرة صغيرة و غير مهمة أو أن المكاسب و الخسائر التي يمكن أن تتحقق نتيجة تحركات أسعار الصرف ستوازن بعضها بعضاً (إن اختيار هذا القرار لا بد أن يكون قراراً مقصوداً و مفهوم)
- موقف المتقادي للمخاطرة فهو الموقف الطبيعي لأغلب البنوك حيث أنها تقوم باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل الوقاء أو التحوط من المخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة تحركات أسعار الصرف.

موقف الباحث عن المخاطرة وهي أن المصرف يسعى إلى زيادة تعرضه للمخاطرة (حسب الإمكانية) وذلك لأنه يتوقع بأن تحركات أسعار الصرف ستكون في مصلحته وسينتج عن هذا مكاسب كبيرة.

الوقاء أو التحوط من مخاطر أسعار الصرف

وهو عبارة عن الإجراءات المتخذة من أجل تخفيض أو إنهاء التعرض للمخاطرة مستخدمين إحدى الوسائل التالية:

التحوط باستخدام الاقتراض قصير الأجل:

بفرض أن مصرف سوري عليه التزام لمصرف أميركي (\$100000) بعد ثلاثة أشهر ويخشى من ارتفاع سعر صرف الدولار عند موعد السداد فقام بالتحوط عن طريق اقتراض المبلغ عند سعر الصرف الفوري الحالي $1\$ = 45$ ليرة، وترك هذا المبلغ كوديعة (يربح فوائده) لمدة ثلاثة أشهر وبذلك يتجنب المصرف السوري الخطر. فإذا كان سعر الصرف الفوري بعد 3 أشهر أعلى من سعر الصرف الفوري وقت نشوء الالتزام فإنه سيدفع مبلغ أكبر من (4500000 ليرة) إلى الأميركي لو لم يجري التحوط . وتكون تكلفة التحوط هي الفرق بين الفائدة الواجب دفعها على القرض والفائدة على الوديعة .

الوقاء باستخدام العقود الآجلة:

تعريف العقد الآجل: هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين يكون أحدهما مشتري والأخر بائع يتفقان بموجبه على شراء أو بيع كمية معينة من عملة ما على أن يتم التسليم و الاستلام في تاريخ مستقبلي لاحق مقابل سعر صرف محدد وذلك من أجل التحوط أو بهدف الحصول على ربح من خلال المضاربة.

وتتكون تكاليف الفرصة البديلة للتغطية أو التحوط من الفرق بين سعر الصرف المتفق عليه والسعر الفوري عند موعد التسليم وكقاعدة عامة كلما كانت السوق أكثر تذبذباً كلما كانت المخاطرة أكبر وكان الفارق أكبر بين السعر الفعلي والمتفق عليه، وتعلن الأسعار الآجلة يومياً.

فلو أن مصرفاً أميركياً نشأ عليه التزام مقداره £1000000 لجهة بريطانية وذلك بعد ستة أشهر وكان السعر الفوري £/1.5\$ وبما أن الدفع سيتم بالجنيه فإن المصرف سيواجه احتمال تغير سعر الصرف في تاريخ الاستحقاق فقد ينخفض سعر الصرف إلى £/1.4\$ مسبباً ذلك انخفاضاً في الالتزام من \$1.5 مليون إلى \$1.4 مليون وإذا ارتفع سعر الصرف يحدث العكس ولو كانت الاتفاقية تنص على الدفع بالدولار لوقع العبء على الجهة البريطانية ولكن الاتفاق ينص على أن عبء المخاطرة يقع على المصرف الأميركي فإذا لم

يتخذ إجراءات لحماية نفسه سيتعرض لما يسمى الموقف المفتوح أو غير المحمي والحل هو الدخول في عقد آجل.

تسمية الأسعار الآجلة: يمكن الحصول على السعر الآجل عن طريق سعر التبدل الذي يعبر عنه عادة بسعر الخصم أو بسعر العلاوة حيث يتم خصمه أو إضافته إلى السعر الفوري للعملة , إن سعر التبدل لا يحمل دائما إشارة موجبة أو سالبة لتدل على أنه سعر إضافة أو سعر خصم لذلك يجب أن ننظر إلى العلاقة بين سعري التبدل فإذا كان سعر الشراء أكبر من سعر البيع فهذا يعني خصما من السعر الفوري للعملة المسماة أما إذا كان سعر الشراء أصغر من سعر البيع فهذا يعني إضافة إلى السعر الفوري للعملة المسماة

مثال: يمكن الحصول على السعر الآجل لليورو مقابل الدولار كالتالي:

Spot € 1.1350 – 1.1360\$
Swap Rate (-) 220 - 210
Forward Outright 1.1130 – 1.1150

هذا يعني أن السعر الآجل هو بخصم على الدولار وعلامة على اليورو
🚩 **التعامل الآجل بالعملات الأجنبية:**

تتم عمليات التعامل الآجل على أساس سعر يتفق عليه الآن بحيث يتم التسليم في الوقت المحدد في المستقبل ولا يبدأ الحق الآجل من يوم إتمام العملية وإنما من حق يومي العمل العائد لها .

وتشكل نظرية فروق أسعار الفوائد غالبا, الأساس الذي يعتمد عليه في تحديد الأسعار الآجلة. حيث أن علاوة أو خصم السعر الآجل ستكون مساوية لفروق مردود الفوائد عن تلك الفترة.

وتقوم نظرية فروق أسعار الفوائد على أساس أن الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل هو فرق مردود الاستثمار بين العملتين (والجدير بالذكر أنه توجد عدة أنواع من الفوائد التي يمكن أن تؤثر في الأسعار الآجلة فحتى لو تم اعتماد فوائد أدوات الاستثمار قصيرة الأجل كأساس فإننا نجد أنواعا مختلفة من هذه الفوائد الأمر الذي يترك أحيانا إمكانية لبعض عمليات المراجعة الممكنة لذلك يجب أن يتم الحصول على هامش السعر الآجل من خلال فروق أسعار الفائدة الفعالة التي يمكن الحصول عليها لمعظم العملات الرئيسية من سوق العملات الحرة وليس من الأسواق المحلية لهذه العملات خاصة وأن هناك في الغالب فروق قد تكون أحيانا كبيرة في أسعار فوائد العملات بين أسواقها المحلية وأسواقها الحرة في خارج بلدانها). فلو فرضنا أن شخصا ما لديه \$ 100000 وديعة لمدة عام بفائدة 4% وآخر لديه ما يعادل هذا المبلغ بالدين الياباني بفائدة مقدارها 2% , وأن السعر الفوري للدين الياباني

هو 118 ين لكل دولار فما هو السعر الآجل الذي يجعل مبلغ الدولارات عند استحقاقها يساوي مبلغ الينات عند استحقاقها ؟

وللإجابة على التساؤل السابق لابد من الإجابة على مجموعة الأسئلة التالية:

س1- ما هو مبلغ الدولارات عند الاستحقاق ؟

المبلغ الأصلي + فائدة الدولار = المبلغ عند الاستحقاق

أو (المبلغ الأصلي) × (1+ سعر الفائدة على الدولار) = المبلغ عند الاستحقاق

$$104000 = (0.04 + 1) \times 100000$$

س2- ما هي قيمة الين المعادلة لمبلغ 100 ألف دولار بسعر فوري يساوي 118 ين لكل دولار ؟

قيمة الدولارات × السعر الفوري = القيمة العادلة

$$11800000 = 118 \times 100000$$

س3- ما هو مبلغ الين عند الاستحقاق ؟

المبلغ الأصلي + فائدة الين = المبلغ عند الاستحقاق

أو المبلغ الأصلي × (1+ سعر فائدة الين) = المبلغ عند الاستحقاق

$$12036000 = (0.02 + 1) \times 11800000$$

السؤال : ما هو السعر الآجل الذي يجعل مبلغ الدولارات عند الاستحقاق يساوي مبلغ الينات عند الاستحقاق

الجواب : $12036000 \div 104000 = 115.73$ ين لكل دولار . وهو السعر الآجل الكامل تسليم سنة الذي يتساوى عنده مبلغ الدولارات عند الاستحقاق ومبلغ الينات عند الاستحقاق , وبعبارة أخرى هو السعر الفوري معدلا بفروق أسعار الفوائد .

أي السعر الآجل الكامل = مبلغ العملة الأجنبية عند الاستحقاق ÷ مبلغ الدولارات عند الاستحقاق

$$= \text{السعر الفوري} \times (1 + \text{سعر فائدة العملة الأجنبية}) \times (\text{الايام} \div 360) \div [(1 + \text{سعر$$

$$\text{فائدة الدولار}) \times (\text{الايام} \div 360)]$$

$$= 118 \times (1 + 0.02) \times (360 \div 100 \times 360) \div [(1 + 0.04) \times (360 \div 100 \times 360)]$$

$$= 115,73$$

يمكننا القول أنه عندما تتساوى فروق أسعار الفوائد مع كلفة تغطية شراء الأموال تسليمًا آجلًا أي عندما يكون السعر الآجل هو السعر الفوري معدلا تماما بفروق أسعار الفوائد فإن السعر الآجل الكامل يكون هو سعر التوازن أي السعر الذي يجعل الأمر بدون فرق بالنسبة للمستثمر في أي العملتين يستثمر .

اعتمادا على نظرية فروق أسعار الفوائد فإنه يمكننا القول أن العملة التي سعر فائدتها أعلى تباع بخصم في السوق الآجل مقابل العملة التي سعر فائدتها أقل , والعملية التي سعر فائدتها أقل تباع بعلاوة في السوق الآجل مقابل العملة التي سعر فائدتها أعلى.

المضاربة والتحوط في السوق الآجل:

نفرض أن مصرفا يتوقع أن قيمة الجنيه الإسترليني سترتفع في المستقبل إلى $2.40/\text{£}$ وكان السعر الآجل اليوم $10/\text{كانون الأول}$ لمدة ثلاثة أشهر يساوي $2.05/\text{£}$ فإنه يستطيع شراء 100000£ عند سعر $2.05/\text{£}$ وفي 12 نيسان يدفع إلى المصرف $205000\text{\$}$ مقابل 100000£ وإذا كانت توقعاته صحيحة وكان السعر آنذاك $2.40/\text{£}$ فإنه يستطيع بيع 100000£ إلى نفس الجهة بمقدار $240000\text{\$}$ وبذلك يحصل على ربح قدره $(240000-205000)=35000\text{\$}$ وبالطبع إذا أصبح السعر الفوري في 12 نيسان أقل من $2.05/\text{£}$ فإن المضارب سيخسر فمثلا لو أصبح السعر $1.90/\text{£}$ فإن المضارب سيخسر $15000\text{\$} = 190000-205000$

كذلك فالمصرف الذي يتوقع انخفاضا في سعر الجنيه الآجل يستطيع بيع الجنيه مستقبلا فعلى سبيل المثال إذا كان السعر الآجل في 12 نيسان $2.05/\text{£}$ وأن المصرف يتوقع أن يكون السعر في 12 نيسان $1.80/\text{£}$ فإنه يستطيع بيع 100000£ مستقبلا عند سعر $2.05/\text{£}$ فإذا كان على صواب فإنه يستطيع شراء 100000£ بمقدار $180000\text{\$}$ وبيعها إلى المصرف الذي اتفق معه مقابل $205000\text{\$}$ وبهذا يكون قد حقق ربح قدره $205000-180000=25000$

❖ الوقاء باستخدام عقود الخيارات:

تعريف خيار العملة: هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين الطرف الأول هو مشتري الخيار (حامل الخيار) وبين البائع (محرر الخيار) حيث تعطي هذه الاتفاقية الحق لحامل الخيار (المشتري) إما بشراء أو بيع مبلغ معين من عملة ما بسعر صرف محدد على أن تتم التسوية في تاريخ مستقبلي لاحق ويتم هذا مقابل أن يقوم مشتري الخيار بدفع مبلغ معين لبائع الخيار عند عقد الاتفاقية ويسمى هذا المبلغ بالعلاوة وهي مقابل تحمل البائع للمخاطرة وتتميز بأنها غير قابلة للرد وليست جزء من قيمة الصفقة.

السعر الذي يتم على أساسه تنفيذ الخيار يسمى بسعر الضريبة أو التنفيذ وقد يكون هذا السعر أعلى أو أدنى من سعر الصرف السائد حالياً في السوق .

عقود الخيارات تقسم لقسمين :

- 1- خيارات الشراء: يعطي حامله حق شراء مبلغ معين من عملة ما بالسعر المحدد في العقد .
 - 2- خيارات البيع: يعطي حامله حق بيع مبلغ معين من عملة ما بالسعر المحدد.
- لماذا تستخدم خيارات العملة: تستخدم كبديل للعقود الآجلة حيث أن العقد الآجل ملزم أما عقد الخيار فهو غير ملزم أي أنه يعطي حامله الحرية إما بتنفيذه إذا رأى في هذا مصلحة له أو عدم تنفيذه إذا وجد أنه قد يتعرض للخسارة نتيجة لتغير سعر الصرف.
- العوائق من استخدام الخيارات:

- 1- التكلفة: بما أن عقد الخيار يترتب عليه دفع علاوة من قبل مشتري الخيار فإن هذا يسبب تكلفة بالنسبة له .
 - 2- فترة التغطية: إن عقود الخيارات تستخدم للتعرض للمخاطر قصيرة الأجل .
 - 3- العملات: إن العملات المتاحة للتعامل بها في الخيارات محدودة.
- مثال:**

لنفترض أن مصرف سوري يتوجب عليه دفع مبلغ (500000 ريال) بعد 3 أشهر لمصرف سعودي على أساس أن سعر الصرف الفوري (1ريال = 13 ليرة) ولكي يحمي نفسه من مخاطر تقلبات أسعار الصرف فإنه يحاول تغطية المخاطر وذلك بشراء عقد خيار يعطيه الحق في أن يشتري بعد 3 أشهر (500000 ريال) بسعر آجل (1ريال=13 ليرة) وبعلاوة مقدارها 1% (5000 ريال أي ما يعادل 65000 ليرة) في مثل هذه الحالة سيواجه المصرف السوري الاحتمالات التالية:

ارتفاع سعر صرف الريال مقابل الليرة بعد 3 أشهر إلى 1ريال = 14 ليرة وهنا وبدون عقد الخيار فإنه ملزم بدفع مبلغ (7000000 ليرة) والخسارة هنا (7000000 - 6500000) تساوي 500000 ليرة

أما في حالة حصول المصرف السوري على عقد الخيار فإنه سيدفع (6500000 ليرة) حسب سعر الصرف الآجل وبالتالي ما وفره المستورد هو مقدار التوفير = 7000000 - 6500000 - 65000 = 435000 ليرة

انخفاض أسعار الصرف الفورية إلى 1ريال = 12.5 ليرة في هذه الحالة سيدفع المصرف السوري (6250000 ليرة) فقط وذلك بدون عقد الخيار وهذا أقل من المبلغ الأصلي (6500000 ليرة) ويعتبر توفير له.

أما في حالة وجود عقد خيار فإنه سيرفض تنفيذ الخيار ويخسر فقط قيمة العلاوة .

❖ الوقاء باستخدام مستقبلات العملة:

تعريف مستقبليات العملة : يشبه العقد المستقبلي العقد في السوق الآجل , فهو اتفاقية شراء أو بيع كمية محددة من العملة الأجنبية لتسليمها في نقطة زمنية في المستقبل عند سعر صرف معين كما يحدث على سبيل المثال في بورصة شيكاغو التجارية وبالرغم من أن العقد المستقبلي والعقد الآجل متشابهان إلا أنهما يختلفان في أمور عديدة أهمها: يقوم سمسار الصرف في العقد المستقبلي نيابة عن المتعاقد بإبرام اتفاقية تنص على تبادل كمية محددة من العملة الأجنبية عند أفضل سعر ممكن . وتتطلب الاتفاقية إيداع هامش وعادة ما يكون نسبة ثابتة من قيمة العقد مع البورصة المتخصصة. العقد المستقبلي قابل للبيع أو إعادة البيع بينما الآجل غير قابل للبيع. تتوفر اتفاقية العقد المستقبلي فقط في أربع تواريخ استحقاق وهي ثالث أربعماء من شهر آذار, حزيران, أيلول, وكانون الأول. وبالمقارنة نجد أن اتفاقيات العقود الآجلة هي اتفاقيات خاصة لمدة تتراوح بين 30, 60, 90, 120 يوما من تاريخ الابتداء. تتميز سوق العقود المستقبلية بكونها عالية التمرکز وموحدة القياس.

❖ الوقاء باستخدام عقد المبادلة

تعريف عقد مبادلات العملة : تمثل عملية التبدیل أو المقايضة شراء وبيع عملة على أساس التسليم الفوري بالسعر الفوري وإعادة بيعها أو شرائها بنفس الوقت على أساس التسليم الآجل بسعر تسليم آجل يتم تحديده على أساس فروق أسعار الفائدة على القروض والودائع بين العملتين . وتقوم المصارف بعمليات التبدیل لأغراض عديدة فهي تسمح لها بالتحول من عملة إلى أخرى بشكل مؤقت دون الاحتفاظ بأي وضع من العملات المتعامل بها. ويمكن للمصارف المركزية عبر التبدیل توفير السيولة , كما يمكن من خلال التبدیل خلق وضع آجل مقابل وضع آجل وغير ذلك من الأغراض. ويمائل سعر (السواب) أو التبدیل في سوق العملات فرق الفائدة في السوق النقدي فسعر التبدیل ليس سعرا للعملة بل هو سعر لفرق العملة يرتبط بالسعرين الفوري والآجل الكامل فهو في النهاية السعر الذي يضاف إلى أو يطرح من السعر الفوري ليعطي السعر الآجل الكامل الذي تتحدد على أساسه عمليات التسليم الآجل للعملات ويعطى سعر التبدیل في العادة من جهتي الشراء والبيع فإذا كان سعر الشراء أقل من سعر البيع يعني ذلك أنه سعر إضافة للعملة المسماة وتتم إضافته إلى السعر الفوري وإذا كان سعر الشراء هو الأكبر من سعر البيع يعني ذلك سعر خصم للعملة المسماة يجري خصمه من السعر الفوري وفي الحالتين يكون سعر التبدیل في صالح الجهة التي تعطي السعر.

وقد يكتفي المتعامل بأن يعلن الفرق بين السعرين تسليمًا فوريًا وتسليمًا آجلًا بدلًا من تحديد السعر الكامل وقد يقوم المتعاملون بتحويل الفروق بين السعرين الفوري والآجل أحيانًا على أساس نسبة مئوية كأن يعلن السعر على أنه 2% خصم في السنة بالنسبة للعملة A مقابل العملة B وفي هذه الحالة يتم الوصول إلى السعر بالشكل التالي:

$$[(\text{السعر الآجل} - \text{السعر الفوري}) \div \text{السعر الفوري}] \times (\text{عدد أيام السنة} \div \text{مدة التسليم}) \times 100$$

مثال:

بفرض أن سعر تبديل الدولار مقابل اليورو لأجل ثلاثة أشهر هو 2-3 عن السعر الفوري البالغ 760-762 سنتًا أوروبيًا . يعني ذلك أنه سعر إضافة للعملة المسماة وهي الدولار بمعنى أن معطي السعر مستعد لشراء الدولار تسليم آجل لثلاثة أشهر على أساس 762 سنتًا ومستعد لبيع الدولار تسليم آجل لثلاثة أشهر على أساس 765 سنتًا. فمقدم السعر إذا يرغب بشراء الدولار آجل ثلاثة أشهر مقابل 2 سنت أعلى من الفوري.

مع أن عقود المقايضة تنشأ بين البنوك من جهة وعملائها من جهة أخرى إلا أن معظم تلك العقود خاصة الكبيرة منها تنشأ بين البنوك ذاتها . إذ قد يكون هناك بنكان لدى أحدهما فائضاً من عملة أجنبية ما (مثلاً الدولار) في حين أن لديه التزامات استحققت بالمارك الألماني ، وهناك بنك آخر لديه فائضاً من المارك الألماني وعليه التزامات استحققت بالدولار الأمريكي فهنا يكون من مصلحة كلا البنكين الدخول في عقد مبادلة للعملتين الدولار والمارك ، إذ أنه سوف يحقق للبنكين ميزة التحوط من مخاطر تقلب سعر صرف المارك الألماني بالنسبة للبنك الأول ومخاطر تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للبنك الثاني وذلك لأن سعر الصرف بالنسبة لهاتين العملتين يكون محدد في صك العقد .

• أنواع المقايضة أو التبادل:

- عمليات تبادل تامة: ويتم فيها إغلاق عمليتي الشراء والبيع مع نفس الطرف المتعامل معه ، حيث يتم تحديد سعري التبادل اللازمين ، أي السعر الفوري و الآجل ، بعد التفاوض على السعر والوصول إلى اتفاق وتتم بعد ذلك عملية التبادل كاملة مع نفس الطرف.
- عمليات التبادل الموجهة : وتتكون من عمليتين منفصلتين ، تغلق كل منهما مع طرف مختلف. حيث يمكن للمتعامل أن يفاوض أحد الأطراف لشراء عملة معينة على أساس تسليم آجل ، وبعد فترة قصيرة يفاوض طرفاً آخر لبيع نفس العملة على أساس تسليم فوري ، وليس بالضرورة أن يتساوى المبلغان تماماً، عند استعمال عمليات التبادل لخلق وضع آجل مقابل وضع آجل آخر.

بعد أن ناقشنا الأساليب المستخدمة من أجل الوقاء من التعرض لمخاطرة أسعار الصرف لا بد لنا أن ننتبه إلى أنه ليس من الممكن تجنب المخاطر بشكل تام ولكن علينا أن نقوم

بكل ما هو ضروري في محاولة تخفيض حجم هذه المخاطرة إلى أدنى مستوى ممكن ، وأن هذه المحاولة تتطلب أن يكون هناك عملية مراقبة مستمرة من قبل الأشخاص القائمين على إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف والحيلولة دون ظهور هذه المخاطر ومحاولة إيجاد حلول لها .

كما أنه يجب الانتباه إلى أنه ربما هذه الأمور الوقائية أيضاً قد تحول دون تحقيق المصرف أرباح كبيرة إذا حدثت تحركات ايجابية في أسعار الصرف ، ولكن لا بد من القول أن الوقاء (إدارة المخاطر) يقدم تأميناً ضد النتائج أو الأحداث المعاكسة التي يمكن أن تحدث ولو كان هذا الأمر مكلف ولكنه ضروري .

وأخيراً يمكن أن نقول: إن العقد الآجل عبارة عن اتفاقية بين أحد العملاء والمصرف يتم بموجبها شراء أو بيع مبلغ محدد من عملة معينة مقابل أخرى بسعر صرف محدد على أن تتم التسوية بتاريخ مستقبلي ، وقد يكون تاريخ التسوية المستقبلي المحدد في العقد ، إما تاريخ محدد (كالذي في العقد الآجل المباشر الكامل) أو أي وقت بين تاريخين محددتين (كالذي في عقد خيار تاريخ الحق). وتعتبر العقود الآجلة والمستقبلية على العملة وسيلة مقبولة لمواجهة مخاطر تقلب سعر الصرف ، فلو أن مصرفاً ما يتوقع الحصول على مبلغ معين بالين الياباني في تاريخ معين في المستقبل ، ويخشى أن ينخفض سعر صرف الين في مقابل الدولار ، عندما يحل موعد الحصول على ذلك المبلغ ، عندئذ يمكنها إبرام عقد آجل أو عقد مستقبلي لبيع الين بالدولار في التاريخ المتوقع لحصوله عليه . ونفس الإجراء يمكن اتباعه لو كان يتوقع دفع مبلغ معين بالين ، ويخشى أن يرتفع سعر صرف الين في مقابل الدولار . في هذه الحالة يمكن للمصرف إبرام عقد شراء آجل أو مستقبلي للمبلغ المطلوب ، ينفذ في تاريخ الحاجة إلى المبلغ وبسعر الصرف الحالي بين الدولار والين في السوق الآجل أو سوق العقود ..

حالة عملية Forward

نفترض أن شركة يابانية قد اشترت سيارات BMW من ألمانيا بتاريخ 5- 2- 2009م ، وسوف تدفع ثمنها (2) مليون يورو بعد ستة شهور أي بتاريخ 7-8-2009م .
علماً بأن سعر صرف اليورو مقابل الين الياباني كان بتاريخ الشراء هو (140)، وقد كان سعر الفائدة على اليورو Bid 2,75 % - والAsk 2,85 % .
وعلى الين Bid 1,25 % - والAsk 1,50 % .

هناك توقعات بارتفاع سعر صرف اليورو

لذا ، المطلوب تثبيت تكلفة البضاعة المشتراة عن طريق إبرام عقد الفور ورد.

الخطوات الواجب إتباعها من قبل الشركة :

(1)- تأخذ الشركة قرضاً من البنك بالين الياباني ولغاية 7-8-2009م

(2)- تباع الين أنياً (spot) وتشتري به يورو .

(3)- يتم ربط اليورو كوديعة لغاية 7-8-2009م

وتكون النتيجة كما يلي :

لمعرفة كم القرض المطلوب أخذه بالين الياباني :

$$2000000 \times 140 = 280000000 \text{ ين}$$

وتكون فوائد هذا القرض مايلي :

$$1885417 \text{ ين} = 36000 / 181 \times (1,5 \times 280000000)$$

وبعد ذلك يتم ربط اليورو كوديعة فتكون الفوائد المتحصلة منها:

$$27652.78 \text{ يورو} = 36000 / 181 \times (2.75 \times 2000000)$$

والمعادل لها بالين الياباني هو:

$$3871389 = 140 \times 27652.78 \text{ ين .}$$

فيكون الفرق بين أسعار الفوائد المقبوضة والمدفوعة هو :

$$1985972 = 3871389 - 1885417 \text{ ين .}$$

وبالتالي تكون سعر تكلفة ال(2)مليون يورو الحقيقية هي :

$$278014028 = 1985972 - 280000000 \text{ ين}$$

ويكون لدينا سعر الفور ورد :

$$139.007 = 2000000 / 278014028$$

- آلية ضبط العلاقة بين أسعار الصرف ومعدلات التضخم :

إن لكل من معدل التضخم وأسعار الفائدة علاقة بأسعار الصرف . فإذا ما قررت الحكومة تخفيض قيمة عملتها ، فحينئذ يتوقع أن يزداد الطلب على منتجاتها ، وذلك لترتفع أسعار تلك المنتجات بالتبعية محدثة قدرأً من التضخم ، يكون من شأنه تعويض الانخفاض في قيمة العملة ، وكما أن الارتفاع في الأسعار سوف يصل إلى المستوى الذي يجعل سعر السلعة في السوق المحلي مساوياً لسعرها في دولة أخرى لم تتخضض قيمة عملتها ، وهذا ما يسمى بقانون السعر الواحد .(قاعدة الأواني المستطرقة)..

- تبادل العملات بين طرفين (swap): ويعني تبادل العملات بين طرفين في تاريخ مقبل ، وبسعر صرف يحدد عند التعاقد ، فلو أن مصرفاً رغب في تحويل مبلغ معين إلى أحد

فروعه في دولة أخرى ، على أن تسترد هـ بعد ثلاثة شهور ، فيمكنها حماية نفسها من تقلبات سعر الصرف بين الدولار وعملة الدولة الأخرى ، وذلك من خلال ترتيبات المبادلة ، يضمن المصرف بمقتضاه الحصول على المبلغ الذي سبق أن دفعه بالدولار وليس بعملة الدولة الأخرى في التاريخ المحدد ، أي بعد ثلاثة شهور ، وقد يتم إبرام الاتفاق مع تاجر متخصص أو بنك آخر أو حتى شركة أخرى . أما تكلفة تلك الترتيبات فتتمثل في الفرق بين سعر الصرف في وقت الاتفاق وسعر الصرف بعد ثلاثة شهور . ولما كان سعر الصرف الأخير قد سبق تحديده مسبقاً فإن تكلفة هذا النوع من العقود لا تختلف عن تكلفة العقود الآجلة ..

ولقد عمدت بعض الحكومات من خلال مصارفها المركزية إلى إجراء ترتيبات التبادل ، وذلك بغية الحد من مخاطر سعر صرف عملتها ، أي تتعهد برد المبالغ بذات العملة ولا يتم ذلك من خلال المصرف والمصرف المركزي ، بل من خلال المصرف المركزي في كلا الدولتين ، ولعل ترتيبات عملية التبادل تعد ذات أهمية كبيرة في حالة العملات التي لا يوجد لها سوق آجل أو سوق عقود مستقبلية يحقق الحماية المطلوبة ، أو عندما تضع الدولة الأخرى قيوداً وقوانين على مبادلة عملتها ..

- عقود القروض المتوازية :

وعادة تبرم مثل هذه العقود بين مصرفين ، فلو أن مصرف ما في اليابان رغب في أن يقدم لأحد فروعه في أمريكا قرضاً بمبلغ معين ولمدة فترة معينة ، وأن مصرفاً أمريكياً رغب في أن يقدم لأحد فروعه في اليابان قرضاً بنفس الوقت وبذات تاريخ الاستحقاق ، فقد يتمكن طرف ثالث (سمسار) في إجراء ما يسمى بالقرض المتوازي ، والذي يقوم بمقتضاه المصرف الأمريكي بتقديم القرض لفرع المصرف الياباني في أمريكا ، وذلك مقابل قيام المصرف الياباني بتقديم القرض لفرع المصرف الأمريكي في اليابان . ويعد هذا الأسلوب ملائماً في الحالات التي يوجد فيها قيود على تحويل العملة ، كما أنها تعد طريقة ملائمة في الحالات التي يكون فيها تاريخ استحقاق القرض ممتداً لفترة طويلة ، بشكل يصعب معه تغطية مخاطر تغير أسعار الصرف بعقد آجل ، وفي الوقت نفسه قد لا يكون في الإمكان مبادلة العملة من خلال وطاء أو سماسة ..

- تعديل نظام التعامل بين المصرف والفروع التابعة له :

حيث يمكن للمصرف الاحتفاظ برصيد كبير من عملة أجنبية ما في أحد الفروع ، بينما يحتفظ بنفس الرصيد النقدي لدى فرع بلد تابع لنفس المصرف الأم . وقد يطلب المصرف الأم من الفرع الأول أن يسدد ما عليه من مستحقات تجنباً لتغير سعر الصرف الذي هو في غير صالحه ..

- إدارة رأس المال العامل : بحيث يمكن للمصرف العمل على جعل رصيده من عملة ما في حده الأدنى ، ويسعى في الوقت نفسه في الحصول على المزيد من القروض بتلك العملة . وذلك بهدف التقليل من مخاطر سعر الصرف ..
 - الموازنة أو المطابقة بين الدخل المتحقق والمصروفات المتحققة بالعملة نفسها ..
 - الموازنة أو المطابقة بين الموجودات والمطلوبات بالعملة نفسها ..
- وتجدر الإشارة أن تطبيق هذه الطرق والأساليب من شأنها التقليل أو إزالة التعرض للمخاطر ، ويترتب على ذلك نتائج منها تجنب كلي من التعرض للمخاطر أسعار الصرف أو التجنب الجزئي من التعرض لها ، أو إزالة التعرض للمخاطر كلياً من خلال تثبيت سعر الصرف في الوقت الحالي لعملية تعامل عملة أجنبية مستقبلية (أو في المستقبل) . وأي قرار يمكن أن يتخذ يعتمد على تقدير المصرف لحجم المخاطر المحتملة الممكن أن يتعرض لها أو موقف المصرف اتجاه مخاطر أسعار الصرف ..
- إذا تقبل المصرف فكرة التعرض لمخاطر أسعار الصرف في بعض الحالات ، فيقوم ذلك المصرف في تحديد مقدار الغطاء الذي يريده المصرف أن يتم التعامل به ، وعلى سبيل المثال قد يشترط المصرف مايلي ..
- غطاء نسبته (100%) للمخاطر المحتملة التي قد تظهر خلال الأشهر الستة القادمة ..
- غطاء نسبته (75 - 100%) للمخاطر المتوقع حدوثها خلال الأشهر الستة إلى الإثني عشر شهراً القادمين ..
- غطاء نسبته من (50 - 75%) للمخاطر المتوقع حدوثها سنة إلى سنتين .
- غطاء نسبته (25 - 50%) للمخاطر المتوقع حدوثها خلال سنتين إلى أربع سنوات ..
- ولقد قام كل من (Mun & Morgan . 2003) بدراسة حول طبيعة تحركات نسبة التغطية لدى المصارف الأمريكية الكبيرة عند التعرض لمخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف الأجنبي وذلك بهدف تقييم أداء التغطية ، سواء عند تغطية مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف معاً في وقت واحد أو كلاً على حدى ، حيث تسعى بشكل خاص لفهم فيما إذا كانت استراتيجية التغطية المترافقة تستطيع أن تحسن الأداء المتعلق باستراتيجية التغطية المنفصلة للمخاطر ، وذلك باستخدام بيانات شهرية للمتغيرات خلال الفترة الزمنية الممتدة من بداية شهر كانون الثاني من عام 1991 م وحتى نهاية شهر كانون الأول من عام 2000م .
- ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أداء تغطية مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف معاً في وقت واحد أفضل من أداء التغطية كلاً على حدى ، وبالتالي ستحقق المصارف بالتغطية المترافقة أداء أفضل من التغطية المنفصلة لتلك المخاطر ..

إن اختيار أي قرار في شأن التعرض للمخاطر يتم اتخاذه من قبل المصرف في ظل الاعتقاد السائد بأنه غير ذات أهمية أو أن هنالك دلالات مؤكدة من حصول تحركات مفضلة في أسعار الصرف واستقرار في سعر الصرف ، وبالتالي فإن اتخاذ القرار لا يتم على أساس التجاهل أو التغاضي عن مخاطر التعرض . وإن اختيار استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الصرف لأمر هام ، فمخاطر أسعار الصرف هي مخاطر ذات اتجاهين ، ذلك لأن حركات أسعار الصرف قد تكون إما إيجابية مع المكسب المتحقق، أو معاكسة مع الخسارة الناتجة عن ذلك . وقد يتوجه المصرف لقبول المخاطر متى ما حصلت ، وبالتالي قبول المكاسب والخسائر من حركات أسعار الصرف ، لأن آثارها سوف تتوازن في الأجل الطويل . هنا التاريخ يعيد نفسه..... (وكل شيء مخصص بالسعر)

وعادة ما تقبل المصارف مخاطر أسعار الصرف كفرصة لتحقيق الربح ، ذلك لأن عمليات التعامل بالعملة الأجنبية أضحت من أهم مصادر الدخل للمصارف والتي تقوم بالتعامل بناءً على معرفتها بالسوق ومصادر معلوماتها المختلفة التي تؤهلها لتدارك الأمر قبل فوات الأوان سواء من حيث تحقيق الربح أو الحد من الخسائر .

ويتحقق الربح في السوق من خلال :

- الهامش بين سعري البيع والشراء والمتحقق من عمليات العملاء والعمليات التي تتم بين المؤسسات . .
- عمليات المضاربة ، والذي يتم بناءً على درجة جيدة وكبيرة من المعرفة في السوق والحركات التي يقوم بها العملاء . إذا كنت لا تعرف العوم لا تلق بنفسك في الماء . .
- وإذا كانت الخسائر والمكاسب المحتملة من حركات سعر الصرف عالية قياساً بالأرباح المتوقعة ، فإن على المصرف أن يدرس الوسائل الممكنة لإدارة مخاطر سعر الصرف وأن لا يكون محايداً نحو المخاطر . وذلك من خلال تقادي المخاطر كلما كان ذلك ممكناً ، وذلك عندما يحتمل تحقق خسائر مهمة . أو الرقابة والسيطرة على المخاطر عندما لا يمكن تقاديتها بالكامل ، وذلك لتدنية حجم الخسائر المحتملة . أو تقبل المخاطر ، بل ربما زيادة التعرض لها عندما تكون حركات أسعار الصرف إيجابية أكثر منها سلبية . .

ت - إدارة مخاطر التسعير

حيث تقوم إدارة المصرف العليا بتعيين سياسة معتمدة من قبلها من تقييم أصولها والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلاً من قيمها الدفترية ، وأن يكون ذلك التقييم معقولاً تأخذ بعين الاعتبار مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق ، وتستند إدارة المصرف العليا

في ذلك على لجنة إدارة أصول وخصوم المصرف التي تجتمع دورياً لمناقشة مجموعة من الأمور المختلفة ومن بينها التسعير والمخاطر المتعلقة به ، وكيفية إدارته ومتابعته .. وتتعتمد إدارة المصرف على التقارير المالية كمصدر للمعلومات ، فمن خلال تحليل المعلومات المحاسبية فيها يتم التنبؤ باتجاه وحركة أسعار الأوراق المالية والتوقيت المناسب للشراء والبيع ، وكذلك تحديد العائد المتوقع، وتستخدم في تقسيم المعلومات على نوعين من المؤشرات، محاسبية وأخرى سوقية.

خامساً: قياس مخاطر السوق

أ - قياس مخاطر أسعار الفائدة :

حيث تستخدم المصارف عادة مؤشرات تدل على قدرة تلك المصارف على تقليل الآثار السلبية لتقلبات أسعار الفائدة ودرء المخاطر، وذلك من خلال قياس هذا الخطر من خلال استخدام النسبة التالية :

الموجودات الحساسة لسعر الفائدة

$$\bullet \text{ مخاطر أسعار الفائدة} = \frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}}$$

المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

حيث يمكن من خلال هذه النسبة تحديد درجة المخاطر التي يقبلها المصرف على ضوء توقعاته لأسعار الفائدة المستقبلية ، فإذا توقع المصرف ارتفاع أسعار الفوائد فإنه سوف يخصص أمواله لاقتناء أصول تتأثر فائدتها بتقلبات أسعار الفوائد (تسمى أصول حساسة لأسعار الفوائد) مثل الأوراق المالية قصيرة الأجل . وهنا فإنه عندما تتحقق توقعات المصرف وترتفع أسعار الفوائد فإن الإيراد الناتج عن الفوائد سوف يزيد على الارتفاع الناجم عن الأموال المقترضة ، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى الخصوم الحساسة لسعر الفائدة ، فإذا كانت أكثر من الواحد الصحيح كان عائد المصرف أعلى عند ارتفاع أسعار الفوائد والعكس صحيح ، في حالة توقع المصرف انخفاض أسعار الفوائد فإنه يحاول تخصيص أمواله لاقتناء أصول لا تتأثر فائدتها كثيراً بتقلبات أسعار الفوائد (تسمى أصول غير حساسة لأسعار الفائدة) مثل القروض ثابتة الفوائد ، الأصول التي ترتفع قيمتها مع انخفاض أسعار الفوائد مثل السندات ..

تؤثر أسعار الفوائد على العوائد المتمثلة بالفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة والتي تسمى هامش الفائدة ، فإذا كانت محفظة الأصول ومحفظة الخصوم متساوية الحساسية

لأسعار الفوائد (بمعنى أن معدل الحساسية للأصول الخطرة والخصوم الخطرة يساوي الواحد الصحيح) فإن المصرف يستطيع المحافظة على هامش مستقر على مر الزمن ، ولكن في الواقع هذا الهامش يتغير على مر الزمن لأن حساسية الأصول للفائدة تختلف عن حساسية الخصوم ، حيث إنه عند ارتفاع أسعار الفائدة السوقية فإن هامش الفائدة سينخفض إذا كانت فوائد الخصوم أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة من فوائد الأصول ، أما إذا انخفضت الفائدة السوقية فإن الفوائد على ودائع المصرف ستتناقص أكثر من فوائد القروض ، مما يؤدي إلى زيادة الهامش. ويتم احتساب ومعرفة هامش الفائدة من خلال العملية الحسابية التالية :

$$\text{هامش الفائدة} = \frac{\text{الفائدة المقبوضة من الأصول المدرة للدخل}}{\text{الفائدة المدفوعة على الخصوم}} - \frac{\text{الأصول المدرة للدخل}}{\text{الخصوم التي تدفع لها فوائد}}$$

ولهذا يقوم المراقبون المصرفيون بمراقبة الطرق التي تتبعها المصارف للسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة ، ومنها وجود إشراف فعال من جانب الإدارة والإدارة العليا للمصرف ووجود سياسات ملائمة لإدارة المخاطر ، و وجود نظم لقياس المخاطر ومتابعتها وإجراءات للرقابة الشاملة ، وفضلاً عن ذلك أن يتلقى أولئك المراقبون في الوقت المناسب معلومات كافية من المصارف كي يتمكنوا من تقدير مستوى المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة

ب - قياس مخاطر أسعار الصرف :

عادة تقاس مخاطر أسعار الصرف باستخدام مؤشر حجم مراكز العملات المفتوحة لكل عملة على حدى إلى القاعدة الرأسمالية للمصرف ، ويقصد بالمراكز المفتوحة وجود فائض أو عجز في عملة معينة ..

وذلك من خلال استخدام النسب التالية :

المركز المفتوح في كل عملة

$$\text{مخاطر أسعار الصرف} = \frac{\text{المركز المفتوح في كل عملة}}{\text{القاعدة الرأسمالية}}$$

أ

إجمالي المراكز المفتوحة

$$\text{مخاطر أسعار الصرف} = \frac{\text{إجمالي المراكز المفتوحة}}{\text{القاعدة الرأسمالية}}$$

ت

ت - قياس مخاطر التسعير:

حيث تعتمد إدارة المصرف على نوعين من المؤشرات ، محاسبية وأخرى سوقية ..

- المؤشرات المحاسبية وتشمل :..

* ربحية السهم: تعد ربحية السهم من المؤشرات المحاسبية التي يسترشد بها المستثمرون في السوق المالي لأغراض الاستثمار في الأسهم العادية ، حيث كلما كانت ربحية السهم مرتفعة كان تقدير المستثمرين لأداء المصرف الحالي والمستقبلي جيداً مما ينعكس إيجابياً على سعر السهم في السوق. ولأهمية هذا المؤشر نصت أغلبية المعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البورصات على ضرورة الإفصاح عنه في صلب القوائم المالية.

* العائد على حقوق الملكية : يعبر العائد على حقوق الملكية عن العلاقة بين الأموال المستثمرة من الملاك وعوائد تلك الأموال . فهو مقياس للربحية من وجهة نظر المالكين . وكلما كانت نسبة الربح المتحقق على الأموال المستثمرة في المصرف أكبر ، كان المردود على هذه الاستثمارات مناسباً ومشجعاً على الاستمرار في المصرف ودافعاً على استثمار المزيد من الأموال فيها . وتتمثل حقوق الملكية في رأس المال المستثمر و الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

* العائد على الأصول : يقيس هذا المعدل نسبة الربح المحقق لكل ليرة مستثمرة في الأصول ، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة ، أي العلاقة بين الأصول والأرباح المحققة من استخدام الأصول . وهو من المؤشرات التي تقيس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة والخاضعة لسيطرتها بغض النظر عن طريقة تمويلها .

* يتم تقييم مباني المصرف والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية ، وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة معينة للوقاية من مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق - عند تحققها بالبيع - للضريبة .

* نسبة صافي التدفقات النقدية على الأصول : حيث يعبر هذا المقياس عن صافي التدفقات النقدية من كل العمليات لكل ليرة مستثمرة في الأصول ، و تمثل صافي التدفقات النقدية الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من نشاط الوحدة.

* نسبة المديونية : تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على المصادر الخارجية لتمويل عملياته وأصوله الثابتة ، فكلما كانت هذه النسبة أقل بالمقارنة مع معيار المصارف المماثلة كانت مقدرة المصرف أفضل على تحمل خسائر دون الإضرار بحقوق الدائنين ، وبشكل عام تختلف هذه النسبة من قطاع إلى آخر تبعاً لطبيعة القطاع .

* نسبة الملكية : تعتبر هذه النسبة مكملة لنسبة المديونية ، إذ تبين ذلك الجزء من الأصول الممولة ذاتياً ، لذلك تقيس هذه النسبة مقدرة المصرف على الاستمرار في النشاط لفترات

طويلة في المستقبل ، فكلما زادت هذه النسبة زادت ثقة المستثمرين في الهيكل التمويلي للمصرف وانخفضت نسبة المديونية .

* نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الأرباح المحققة : تعكس هذه النسبة سياسة المصرف في توزيع أرباحه . إن انخفاض هذه النسبة قد يعني احتفاظ المصرف بقدر من أرباحه المحققة في نهاية الفترة المالية لأغراض الاستثمار والتوسع في المستقبل ، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع هذه النسبة تعني زيادة نصيب السهم من الأرباح الموزعة ، وفي كلا الحالتين فإنها من المؤشرات المهمة للمستثمرين وللمصرف .

- المؤشرات السوقية وتشمل:

* نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية : يبين مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ما يضيفه السوق المالي على قيمة السهم قياساً بما هو مسجل كقيمة دفترية في سجلات المصرف ، وتقاس هذه النسبة بعدد المرات ، فإذا كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة فإن هذا يعني أن المصرف يقوم بأداء جيد حسب تقييم المستثمرين ، أن ذلك ينعكس على سعر السهم حيث يرتفع في السوق..

* حصة السهم العادي من التوزيعات: يبين هذا المؤشر ما يتحصل عليه حامل السهم العادي من الأرباح الموزعة في نهاية العام ، حيث يقيس الربح الموزع للسهم من الدخل الناتج عن الاستثمار في أسهم المصرف. فالأرباح الموزعة تعكس أداء المصرف وسياسته في توزيع الأرباح. فزيادة أرباح المصرف وفقاً لسياسة التوزيع قد يؤدي إلى زيادة حصة السهم من التوزيعات أحياناً .

* مضاعف سعر السهم العادي: يعتبر هذا المؤشر هاماً بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية . وتكون هذا المضاعف عالياً عادة في المصارف التي تنمو بمعدلات مرتفعة، والسبب هو توقعات المستثمرين في الأسواق المالية لنمو سريع في الأرباح المستقبلية للمصرف، وفي الأرباح الموزعة مما يؤدي إلى الإقبال على شراء السهم فيرتفع سعره في السوق . كما يستخدم هذا المؤشر في تقييم مدى التضخم أو الانكماش الحاصل في سعر السهم ، ومن ثم التنبؤ بحركة الأسعار.

* معدل دوران السهم العادي : يبين هذا المؤشر مدى إقبال المستثمرين على الأسهم متمثلاً في عدد الأسهم المتداولة في الصفقات المالية مقارنة بالأسهم المكتتب فيها ، فكلما كان معدل دوران السهم مرتفعاً زاد إقبال المستثمرين على أسهم ذلك المصرف .

* نسبة المساهمة الأجنبية : تعتبر نسبة المساهمة الأجنبية من المؤشرات الهامة للمستثمرين ، لكون وجود الشريك الأجنبي يوحى بنوع من التنظيم وقوة المركز المالي للمصرف ، وعليه

كلما ارتفعت هذه النسبة مقارنة بالمصارف المماثلة كان ذلك دافعاً للاستثمار في أسهم ذلك المصرف ، ومن ثم يزداد الطلب على أسهم ذلك المصرف ويرتفع سعرها في السوق .

* نسبة أيام التداول : حيث تعكس هذه النسبة حركة أسهم المصرف ، فزيادة عدد أيام التداول قد يفسر على أنه زيادة في نشاط المصرف واستمرارية في تداول أسهمه في السوق ..

ويستخدم المصرف لقياس مخاطر السوق نموذجاً داخلياً لاحتساب القيمة قيد المخاطرة يومياً على مراكز التداول لليوم الفائت والموجودات الاستثمارية وسجلات المصرف . ويقوم المصرف أيضاً بتحليل القيمة قيد المخاطرة لقياس مخاطر السوق إحصائياً ، وذلك على قروضه التجارية واستثماراته ومراكز السيولة لديه حسب أهمية وطبيعة تلك المراكز ، ويمكن للمصرف في هذه الطريقة أن يتنبأ بالخسائر المستقبلية وفق مستوى للثقة تم تحديده سلفاً ، وتوفر نتائج قياس المخاطر معلومات أساسية تمكن الإدارة العامة للمصرف من إصدار الأحكام على مدى تعرض المصرف لمخاطر السوق ، واستناداً لهذه المعلومات يكون لدى المصرف القدرة على رقابة المخاطر بطريقة فعالة ..

كما ويتم احتساب انكشاف أسعار الفائدة لسجلات المصرف بدقة بالإضافة إلى مراجعتها على أساس أسعار السوق بالنسبة للمحافظ الخاضعة لتحليل القيمة قيد المخاطرة ، ذلك لأن التغيرات في أسعار الفائدة تشكل ضغوطات على تكاليف المصرف ، فالمصرف الذي يتضرر نتيجة أسعار الفائدة العالية يمكن أن يجد نفسه في أزمات مالية ، مثل الزيادة السريعة والحادة في تكاليف الاقتراض ، وبالتالي أن التحركات لا يمكن التنبؤ بها في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتسعير لا تؤثر فقط على أرباح المصرف بل يمكن أن يحدد فيما إذا المصرف سيبقى أم لا .

كما أن المصرف يقوم بانتظام بفحص تقديرات المخاطر الناجمة عن طريقة القيمة قيد المخاطرة لاستثماراته ومحافظ التداول ذات الدخل الثابت لقياس مستوى الأداء ودقة أدوات إدارة المخاطر . مستخدماً نماذج دقيقة لتقييم مراكزه للحصول على المعلومات عن السوق بطريقة منتظمة عن مصادر إحصائيات الأسواق العامة ، حتى يضمن المصرف القدرة على تحقيق أفضل النتائج من خلال أدوات قياس المخاطر ..

ولكي يتم التأكد من قياس حدود مخاطر السوق يقوم المصرف بتحليل سيناريو لاحتساب القيمة قيد المخاطرة على حدود مراكز التداول ، وتتخذ نتائج هذا السيناريو بالاعتبار عند تحديد الحدود المطلوب وإستراتيجيات التداول .

الفصل السادس المخاطر التشغيلية

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار إتفاقية بازل 2 وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي إلا أن الإهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهةته والتحوط منه يعتبر أمراً حديثاً ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق، إلا أن الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول كالمكسيك ودول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا والأرجنتين والتي أدت إلى إنهيار بنوك كبيرة وألحقت خسائر جسيمة بإقتصاديات هذه الدول وهددت الاستقرار المالي، وكمثال على ذلك حالة بنك بيرنغ: لقد كان يوم 26/2/1995م أحد الأيام المهمة بالنسبة لإدارة المخاطر بشكل عام وللمخاطر التشغيلية بشكل خاص، حيث أعلن في هذا اليوم في سنغافورة عن خسائر بنك Baring Bank بمبلغ 600 مليون \$ نتيجة المتاجرة بالأدوات المالية المشتقة .

لم يكن هناك مراقبة على (ليسون) وكان مسؤولاً عن إجراء عمليات شراء وبيع الأدوات المالية وفي نفس الوقت كان أيضاً مسؤولاً عن إجراء القيود المحاسبية لهذه العمليات، حيث تبين عند تصفية البنك بأن ليسون كان يحقق خسائر وكان يخفيها في حساب معلق.

ونفس الشيء حصل في الأزمة المالية الأخيرة 2008م مع بنك سوسيتيه جنرال الذي تكبد خسارة قدرت بـ 7مليار \$ عن طريق موظف لديه "جيروم كيرفيل" 31 سنة والمتهم بعمليات مضاربة غير مصرح بها حيث قام بشراء 140 ألف عقد مستقبلي في مؤشر داكس الألماني للأسهم وبقيمة إجمالية قدرت بـ 70مليار \$ ما أدى إلى هذه الخسارة الضخمة.

إن السبب الرئيس لمثل هذه الكوارث هو عدم وجود إدارة مخاطر تراقب يومياً جميع العمليات وتقييمها وتتاكد من تطبيق تعليمات الإدارة والمعايير المصرفية السليمة، مما دفع بالبنوك والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالإستقرار المالي إلى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو

الضعف الواضح في الحوكمة وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات الحكومية والضعف الواضح في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص .
كما أن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الإعتماد على تكنولوجيا ووسائل الإتصالات الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية E-Banking بالإضافة إلى تزايد إعتماد البنوك على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت تزايد الإهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية .

أولاً: مفهوم المخاطر التشغيلية

إن تشغيل الأموال التي يحصل عليها المصرف من مصادرها المختلفة يعتبر الوظيفة الثانية من الوظائف التي يقوم بها (بعد قبول الودائع) بغية تحقيق أهدافه الخاصة والعامة ، وهناك أسس واعتبارات يأخذها المصرف ويتقيد بمراعاتها عند توظيفه لأمواله بغض النظر عن مصادرها ، ومن هذه الأسس السيولة التي يعتمد عليها المصرف وكذلك الربحية لتغطي ما يتحمله من مخاطر ، ومنها مخاطر التشغيل ..

إن مخاطر التشغيل تعكس لدى المصرف مدى الرقابة الداخلية فيها وعدم حدوث انهيار في إجراءاتها ، لأن مثل هذا الانهيار يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الأخطاء أو الغش أو التقصير في الإجراء اللازم في الوقت المناسب ، أو إلحاق الضرر بمصالح المصرف.

وبشكل آخر ، كأن يكون ذلك عن طريق عملائه أو الموظفين المسؤولين عن القروض أو موظفين آخرين يتجاوزون صلاحياتهم أو يقومون بعملهم بطريقة غير أخلاقية أو بدافع المخاطرة ..

وتعتبر هذه المخاطر في الغالب قابلة للتأمين عليها كلياً أو جزئياً ، ومن بين أهم أنواع هذه المخاطر التزوير والاختلاسات التي يتورط بها الأفراد العاملون في المصرف وأعمال السطو (النهب) واختراق أمن الحواسيب وغيرها (وهي حوادث تستقطب في الغالب انتباه واهتمامات الجمهور) .

وعلى هذا يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها :

هي احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من : ..

- العمليات الداخلية

- الأنظمة .

- العاملين .

- أحداث خارجية.

إن من شأن هذه المخاطر أن تشير إلى احتمالات التغيير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المصرف ، وهكذا فإن مخاطر تشغيل المصرف ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام والفروع وعدد الموظفين . ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها المصرف لذلك فإن نجاح الرقابة على الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام المصرف في تقديم المنتجات والخدمات يعمل بكفاءة أم لا .

ثانياً: مصادر المخاطر التشغيلية

تنشأ مخاطر التشغيل نتيجة أعمال كثيرة منها : الاختلاس ، الرشوة ، سرقة المصرف ، الكوارث الطبيعية ، الاحتيال الداخلي والخارجي ، التجاوز في صلاحيات التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية ، الفشل في أنظمة التكنولوجيا مثل عدم التأمين الكافي لها أو ملاءمة تصميمها أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة ، الخسائر الناشئة عن سوء التصرف ، إهمال في تنفيذ المهام كالاستشارات الخاطئة ، عدم المحافظة على السرية لمصرفية وإعطاء معلومات سرية عن العملاء . فقدان وثائق مهمة أو إتلافها ، وغيرها .

نماذج من الخسائر التي قد تنشأ عن مخاطر التشغيل



ثالثاً: إدارة المخاطر التشغيلية

تعتمد إدارة المصرف على مجموعة من السبل والطرق ، وذلك لمواجهة تلك المخاطر وإدارتها من خلال تطبيق أفضل الممارسات المصرفية المعروفة لإدارة مخاطر التشغيل ، بهدف عدم حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية من جهة وعدم التأثير على كفاءة إدارة المصرف ، ومن هذه السبل والطرق ما يلي :..

أ - تخصيص المصارف النسبة التالية :وهي متوسط مجمل الدخل السنوي خلال آخر ثلاث سنوات سابقة مضروباً ب 15% لمقابلة مخاطر التشغيل وتسمى هذه الطريقة بمنهج المؤشر الرئيسي. ويأتي بعد تطبيقه لفترة معينة المنهج المعياري وبعده يأتي منهج القياس المتقدم..

ب - التأمين ضد أي إجراء يتخذ في حالة الإفصاح عن الخسائر ...

ت - يتم تعيين شخص من قبل الإدارة العليا للمصرف وبسرية تامة تكون مسؤوليته جمع البيانات والمعلومات الخاصة بمخاطر التشغيل . حيث يتم أخذ المعلومات والبيانات وجمعها من عدة أقسام ودوائر منها : الدائرة القانونية للمصرف وقسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي والمراقبين وشؤون الموظفين والأمن وإدارة المعلومات والضرائب ومن الشكايات التي ترد من قبل عملاء المصرف ..

ث - يتم الفصل بين الجهة التي تجمع وتحلل المعلومات والبيانات الخاصة بمخاطر التشغيل ، والجهة التي تقرض القرارات على أساس تلك المعلومات والبيانات وتتخذ الإجراءات المناسبة..

ج - وجود نظام مراقبة لمخاطر التشغيل من شأنه أن يساعد على ضبط تلك المخاطر وتقليل خسائرها على شكل تقارير ترتفع إلى الإدارة العليا ، وتكون هي بدورها مسؤولة عن تنفيذ السياسة المقررة من قبل مجلس إدارة المصرف بهذا الشأن وأن تضع الإجراءات والتعليمات الخاصة بذلك ..

ح - تقوم السلطات الرقابية دورياً بتقييم إستراتيجيات وسياسات وإجراءات وممارسات المصارف المتعلقة بمخاطر التشغيل .

خ - التأمين الكافي (الأمن) لنظم حسابات المصرف والمعلومات الخاصة بالعملاء .

د - السرعة في حل المشاكل وصيانة النظم وإنجاز الأعمال ..

ذ - التخطيط للحالات الطارئة . وذلك في حالة إخفاق النظم عن أداء الخدمات ، أو اختيار نظم التشغيل البديلة والتأكد من فاعليتها وبشكل دوري ، وإبرام عقود بديلة مع مقدمي دعم فني آخرين تنفذ في حالة إخفاق المقدمين الأساسيين ، وتوفير التعليمات الخاصة باستخدام هذه الخطط وتعليمات تنفيذها .

ر - يقوم المصرف بتوزيع المخاطر حسب الأنشطة ، ويتم تحويل تلك المخاطر إلى أرقام يمكن التعامل معها ..

ز - استخدام أدوات الوقاية من مخاطر التشغيل وقياس تلك المخاطر كمياً ، وذلك من خلال تقدير مدى تكرار هذه الخسائر وحجمها من جهة ، والإعلام عن تلك الخسائر بصورة صحيحة ودقيقة ..

4- قياس المخاطر التشغيلية : تقوم المصارف عادة باستخدام عدة مؤشرات لقياس مخاطر التشغيل ، وذلك من خلال استخدام نماذج داخلية تعتمد على معايير نوعية مثل : (نظام قياس داخلي ، تقارير منتظمة ،مراجعة دورية لاختبار صلاحية النظام) ومعايير كمية مثل : (صلاحية أسلوب القياس ، بيانات تفصيلية عن بيانات الخسائر الداخلية والخارجية

وتواريخ حدوثها وتواريخ شطبها والمكان الذي وقعت به الخسائر) . ومن هذه المؤشرات التي تقيس مخاطر التشغيل في المصرف ما يلي :..

إجمالي الأصول

مخاطر التشغيل = -----

عدد العمالة

أو :..

إجمالي المصروفات

مخاطر التشغيل = -----

عدد العمالة..

ويمكن قياس مخاطر التشغيل من زاوية مدى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في المصرف ، وهي تشمل الرقابة على التكاليف الإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات . ومع ذلك فإن المؤشرات لا تتيح قياس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث من بعض موظفي المصرف ، وكذلك الأخطاء التي تحدث نتيجة ممارسة العمل المصرفي اليومي والذي قد يحمل المصرف تكاليف كبيرة ، بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات لا تقيس عدم الكفاءة في إنجاز الأعمال التي تتم في المصرف .

❖ طرق احتساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية :

اعتمدت البنوك في السابق بشكل شبه كامل على الرقابة والتدقيق الداخلي لغرض إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أهمية هذه الطريقة إلا أنه شهدت السنوات الأخيرة تطورات جوهرية لإدارة المخاطر التشغيلية حيث تم اعتماد هياكل وعمليات محددة لتحقيق هذا الهدف، حيث أن توفر برامج إدارة المخاطر التشغيلية يوفر قدراً أكبر من الأمان والسلامة لعمليات البنك، ولذلك أخذت المؤسسات المصرفية والهيئات الدولية المختصة تتجه نحو التقدم في معالجة المخاطر التشغيلية باعتبارها فئة مميزة من المخاطر بنفس مستوى أهمية مخاطر الائتمان والسوق.

إن اختيار المنهج المناسب لإدارة المخاطر التشغيلية يعتمد على عدة عوامل أهمها حجم البنك وتطوره وطبيعة مستوى تطور أنشطته، وبشكل عام هناك عدة عوامل أساسية لضمان فعالية إطار إدارة

المخاطر التشغيلية بغض النظر عن حجم البنك أو نطاق عمله ويشمل ذلك توفر الإستراتيجيات الواضحة ومدى كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا وتوفر نظام رقابة داخلية فعال ومتمين وتحديد الصلاحيات وفصل المسؤوليات بالإضافة إلى فعالية إعداد التقارير الداخلية وخطط الطوارئ، (صندوق النقد العربي، 2004).

وبشكل عام فإن الهدف من طرح المخاطر التشغيلية ليس زيادة رؤوس أموال البنوك وإنما التأكد من زيادة قدرتها على حسن إدارة ومواجهة المخاطر التشغيلية، ويعتمد المنهج المستخدم في قياس رأس المال اللازم على درجة التطور والتعقيد الإحصائي في عمليات وأنشطة البنك، (BCBS, 2004). وفيما يلي أهم المناهج والطرق الملائمة لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية الواردة في ورقة بازل الاسترشادية:⁷



⁷ ورقة بازل الاسترشادية الثالثة الصادرة في نيسان 2003.

الطريقة الأولى: منهج المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach

وفق هذا المنهج يتم احتساب متطلبات رأس المال بناءً على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الاسترشادية بـ 15%، ويتم الاحتساب وفق المعادلة التالية:

$$K_{BIA} = (\sum (GI1.... n * \alpha)) / n$$

حيث: K_{BIA} : متطلب رأس المال، GI : الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات

n : عدد السنوات α : النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة 15%

ويعرف اتفاق بازل (II) إجمالي الدخل على أنه صافي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات تشغيلية والمصاريف المدفوعة مقابل خدمات الإسناد (Outsourcing)، ولكن يستثنى من إجمالي الدخل أية إيرادات استثنائية مثل دخل الاستثمارات في الأوراق المالية، أو دخل بيع شركات تابعة، أو التعويضات من التأمين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (أي خسارة) فإنها تستثنى من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجباً. وتعتبر هذه الطريقة أبسط المناهج لاحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وتكون ملائمة للبنوك التي لا تعمل على المستوى العالمي، وكذلك يمكن للبنوك التي تعمل على المستوى العالمي استخدامها ولكنها لا تتوفر لديها نظام إدارة مخاطر يمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطوراً. ويعتبر هذا المنهج الأكثر شيوعاً نظراً لسهولة وبساطة تكلفة القياس عبر استخدامه، إلا أنه يحمل البنك حجم أكبر من المتطلبات الرأسمالية نظراً لكون النسبة الثابتة (ألفا) واحدة ولا تتغير حسب نوع

الخدمة أو المنتج . إلا أنه ونظراً لبساطته وانخفاض تكلفه استخدامه فإنه يعتبر الأسلوب الأكثر ملائمة للواقع المصرفي العربي بشكل عام ، ولاسيما أن معظم البنوك العربية تعمل على مستوى محلي أو إقليمي وقليلة الانتشار دولياً كما أن عملياتها وأنشطتها أقل تعقيداً من البنوك العالمية.

إجمالي الدخل

<p>الدخل من الفوائد - الفوائد المدفوعة + الربح من شركات شقيقة + الدخل من العمولات - العمولات المدفوعة + الدخل من غير الفوائد - مصاريف من غير الفوائد</p> <p>وبشكل عام يعرف إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافاً إليه صافي الإيراد من غير الفوائد.</p>	<p>إجمالي الدخل = GI</p>
<p>يستبعد الدخل غير العادي (البنود الشاذة) ، وأيضاً الأرباح والخسائر المتحققة من بيع أوراق مالية في المحفظة البنكية وكذلك أي دخل ناتج من نشاط التأمين، من إجمالي الدخل.</p>	

16

معادلة احتساب إجمالي الدخل

	صافي إيرادات الفوائد و العمولات
	+أرباح (خسائر) العملات الاجنبية
	+أرباح (خسائر) الموجودات المالية للمتاجرة
	+أرباح (خسائر) الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل .
	+عوائد التوزيعات من الموجودات المالية المتوفرة للبيع.
	+حصة البنك من ارباح / (خسائر) شركات حليفة
	+حصة البنك من توزيعات ارباح // شركات تابعة وحليفه (في البيانات المالية غير الموحدة) .

	+الإيرادات الأخرى (تذكر بالتفصيل) ويستثنى منها: -الإيرادات الناتجة عن عمليات التأمين . -الإيرادات غير المتكررة وغير الاعتيادية (تذكر بالتفصيل).
	إجمالي الدخل
	رأس المال مقابل مخاطر التشغيل (إجمالي الدخل * ١٥%)
	النتج * ١٢.٥ مرة = مخاطر التشغيل.

BASIC INDICATOR APPROACH

	Bank A	Bank B	Bank C
Year 1	90	90	90
Year 2	100	(50)	(50)
Year3	110	70	(50)
Total Positives	300	160	90
Years	3	2	1
Average	100	80	90
Min Cap Rg	15	12	13.5

19

✘ سيتم اخذ متوسط اجمالي الدخل الصافي الناتج خلال الثلاث سنوات السابقيه واستثناء الدخل السالب .

✘ في حال تحقيق خسائر لآخر (3) سنوات يترك للسلطة الرقابية تقدير رأس المال اللازم لمخاطر التشغيل.

✘ سيتم احتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل حسب طريقة المؤشر الأساسي على بيانات 2006/6/30 على سبيل التجربة وسيكون التطبيق الفعلي اعتباراً من 2007/1/1. يشترط الحصول على موافقة البنك المركزي للبنوك التي ستختار الطرق من ST فأعلى.

✘ للبنوك التي ستختار تطبيق طرق أكثر تقدماً (المعيارية والمتقدمة) التقدم بطلب للبنك المركزي قبل عام من التطبيق .

✘ على البنوك توفيق اوضاعها لتطبيق الطريقة المعيارية خلال فتره حدها الاقصى سنتين من تاريخ تطبيق طريقة المؤشر الأساسي.

✘ للبنك المركزي أن يخضع البنك لفترة تجرية عند استخدام الطريقة المعيارية.

2. الطريقة الثانية: المنهج المعيارى (Standardized Approach (SA)

تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي.

وتحتسب متطلبات رأس المال بناءً على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدات العمل) بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل (الخدمات) المصرفي (Business Units) وحسب الخدمات المصرفية المقدمة (Business Lines) وفقاً للجدول التالي *:

قطاعات العمل	خط العمل	المؤشر 1	بيتا* 2	متطلبات رأس المال اللازم 2 x 1
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	بيتا 1	الدخل الإجمالي x 18%
	تمويل التجارة	الدخل الإجمالي	بيتا 2	الدخل الإجمالي x 18%
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية للأفراد	الدخل الإجمالي	بيتا 3	الدخل الإجمالي x 12%
	الصيرفة التجارية	الدخل الإجمالي	بيتا 4	الدخل الإجمالي x 15%
	المدفوعات والتسوية	الدخل الإجمالي	بيتا 5	الدخل الإجمالي x 18%
أخرى	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	بيتا 6	الدخل الإجمالي x 15%
	إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	بيتا 7	الدخل الإجمالي x 12%
	سمسة خدمات الأفراد	الدخل الإجمالي	بيتا 8	الدخل الإجمالي x 12%
المجموع الإجمالي				

* المصدر ورقة بازل الاسترشادية 2003.

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال (بيتا)، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:

$$\text{متطلبات رأس المال} = \frac{[(\text{متوسط إجمالي الدخل لكل وحدة عمل}) \times (\text{بيتا لكل نشاط})]}{3}$$
$$K_{TSA} = \frac{[\sum \text{years } 1-3 \max (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})]}{3}$$

حيث أن: K_{TSA} : متطلبات رأس المال، GI : الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية.

β : النسبة الثابتة (بيتا) وحدتها اللجنة بنسبة محدد لكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

وتجدر الإشارة أنه قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالباً (خسارة) وهذا سيؤدي إلى أن يكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضاً، ولكن بما أنه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدات العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة فإن ذلك سيكون إجمالي متطلبات رأس المال لإجمالي وحدات العمل موجباً. أما إذا كانت محصلة دمج الدخل لكافة الوحدات سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الاحتساب.

$$\text{Min Cap Rqt} = (15.36 + 4.56 + 0) / 3 = 6.64$$

الطريقة المعيارية:

		1		2		3	
B.L	β	G_i	$\beta * G_i$	G_i	$\beta * G_i$	G_i	$\beta * G_i$
Corp. Fin.	18%	8	1.44	8	1.44	8	1.44
Trade & Sales	18%	30	5.40	(30)	(5.40)	(60)	(10.80)
Retail Bank	12%	20	2.40	20	2.40	20	2.40
Comm. Bank	15%	15	2.25	15	2.25	15	2.25
Payment & Settle	18%	8	1.44	8	1.44	8	1.44
Agency Services	15%	5	0.75	5	0.75	5	0.75
Asset Mgt.	12%	10	1.20	10	1.20	10	1.20
Retail Brokerage	12%	4	0.48	4	0.48	4	0.48
Total			15.36		4.56		(0.84)

✘ للسلطات الرقابية الخيار أن تسمح للبنوك باستعمال هذه الطريقة، وإذا ارتأت ضرورة لذلك لها أن تفرض متطلبات نوعية.

✘ أسباب استخدام الطريقة البديلة : خصوصاً البنوك في غير دول G10، والتي لديها إجمالي الربح GI كبير نسبياً ، ويعزى جزء كبير منه لمخاطر الائتمان (أي نتيجة اسعار الفائدة).

✘ بنوك التجزئة ، والبنوك التجارية يجوز لها استعمال معدل ثلاث سنوات للقروض والسلف بدلاً من إجمالي الدخل GI.

$$K_{RB} = \beta_{RB} \times m \times L_{ARB} \quad m = 0.035$$

✘ حيث:

✘ K_{RB} : تكلفة رأس المال لخط أعمال التجزئة المصرفية.

β_{RB} = تمثل بيتا لخط الأعمال.

L_{ARB} = مجموعة قروض التجزئة والسلف القائمة مأخوذ متوسطها لثلاث سنوات ماضية.

✘ لأغراض الأسلوب المعياري البديل يتكون اجمالي القروض والسلف في خط اعمال التجزئة

المصرفية من اجمالي المبالغ المسحوبة في محافظ الائتمان التالية:التجزئة والمشروعات

الصغيرة والمتوسطة والتي تعامل كتجزئة وأوراق قبض التجزئة المشتراة ،اما بالنسبة للاعمال

المصرفية التجارية: يتكون اجمالي القروض والسلف من المبلغ المسحوب من الائتمان

للشركات،الجهات الحكومية والبنوك والاقراض المتخصص،والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

التي تعامل كشركات مساهمة واوراق قبض الشركات المشتراة ،كما يتضمن ايضا القيمة

الدفترية للأوراق المالية المسجلة في دفاتر البنك.

✘ بموجب هذا الأسلوب يمكن للبنوك ان تجمع اعمال التجزئة المصرفية والأعمال التجارية معا

(اذا رغبت في ذلك) باستخدام بيتا=15%، وبالمثل فان تلك البنوك غير القادرة على تفكيك

اجمالي الدخل الى خطوط الأعمال الستة الأخرى يمكنها ان تجمع اجمالي الدخل لتلك

الخطوط الستة باستخدام بيتا=18%.

✘ يتم احتساب اجمالي التكلفة الرأسمالية باعتبارها المجموع البسيط لتكلفة رأس المال القانوني

لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

3. الطريقة الثالثة: منهج القياس المتقدم (AMA) Advanced Measurement Approach

بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة (مجموعة مصرفية) وتعمل

على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم

تعرض البنك للمخاطر التشغيلية واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهةها. وتتميز هذه الطريقة

بأنها أكثر تقدما من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملاءمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في

المؤسسة المصرفية.

ويعتمد تحديد المتطلبات الرأسمالية وفق هذا المنهج على قياس حجم التعرض للمخاطر

التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل البنك، كما يحتاج استخدام هذا

المنهج موافقة واعتماد السلطة الرقابية.

وفقاً لهذه المنهجية، تعتمد البنوك على بياناتها الإحصائية المبنية على خسائرها السابقة،

بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر وبعد موافقة السلطة

الرقابية على الآلية وتقييمها لقدرة المصرف على قياس مخاطره وإدارتها.

إطار معلومات الخسائر، طريقة القياس المتقدمة

نوع الحدث	احتمال داخلي	احتمال خارجي	إجراءات التوظيف، وأمن مكان العمل	العملاء/المنتجات، إجراءات العمل	خسائر بصيبي الموجودات	انقطاع العمل وفشل الأنظمة	التنفيذ، التسليم، والإدارة
خطوط الأعمال							
■ تمويل شركات							
■ المتاجرة والمبيعات							
■ قطاع التجزئة							
■ الخدمات البنكية التجارية							
■ المدفوعات والتسويات							
■ خدمات الوكالات							
■ خدمات إدارة الأصول المالية							
■ خدمات المسيرة للتجزئة							

وتوجد عدة طرق منها:

منهج القياس الداخلي (Internal Measure Approach)

منهج توزيع الخسائر (Loss Distribution Approach)

طريقة بطاقات النقاط (Scorecards)

المعايير الواجب توفرها لكي يسمح للبنك باستخدام منهج القياس المتقدم

1- المعايير العامة

- وجود وحدة إدارة مخاطر مستقلة.
- توفر مصادر ومعلومات كافية.

2- المعايير الوصفية

- دور بارز لمجلس الإدارة.
- وجود وحدة إدارة المخاطر التشغيلية.

- تقديم تقارير داخلية
- تحليل السيناريوهات.

3- المعايير الكمية

- الموازنة مع التعريف.
- جمع المعلومات وتحليلها.
- يجب استخدام برامج للاختبارات

وهكذا نرى أنه نظراً لأهمية المخاطر التشغيلية أن على البنوك وضع إطار عام لإدارة المخاطر التشغيلية منسجماً مع إرشادات الممارسات السليمة لإدارة المخاطر ومتلائماً مع حجم ودرجة تطور عمليات البنك ومستوى المخاطر المحددة. فكلما زاد مستوى شدة وتهديد المخاطر التشغيلية لسلامة العمل المصرفي يتطلب من السلطة الرقابية تحمل مسؤولياتها في تحفيز البنوك على تطوير تقنيات أفضل لإدارة هذه المخاطر.

وكذلك يجب على السلطة الرقابية القيام بإجراء تقييمات مستقلة وبصفة دورية للإستراتيجيات والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، وإلزام البنوك برفع تقارير دورية حول المخاطر التشغيلية وأن تكون هذه التقارير ذات كفاءة عالية بشكل يضمن إطلاع وإعلام السلطة الرقابية بالتطورات التي تحدث في البنوك في الوقت الملائم.

الفصل السابع

ادارة القروض المتعثرة

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة (Bad Loans) و التي تسمى كذلك بالقروض غير العاملة (Non Performing Loans) من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة و الدول النامية على حدٍ سواء .

إن تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي جميعه لأن الآثار الناجمة عن مثل هذه المشاكل لا تنحصر في إطار البنوك المتعثرة وحدها و إنما تتعداها لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفي في الدولة والنظام الاقتصادي كله. و تتفاوت حدة هذه المشكلة من بلد إلى آخر ومن بنك إلى آخر ضمن الدولة الواحدة ، وكذلك تتفاوت حدة هذه المشكلة من وقت إلى آخر سواء على مستوى البنك الواحد أم على مستوى القطاع المصرفي بشكل عام .

على الرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه عادة سياسات ومعايير تهدف إلى الحد من المخاطر الائتمانية المحتملة ، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن لأي بنك أن يصل إلى درجة تتعدم فيها المخاطر الائتمانية لديه لأن الائتمان المصرفي يكون مصحوباً دائماً بالمخاطر

وأول هذه المخاطر ناجم عن كون الائتمان يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض أو المشروع الممول ، وبما أن هذه التدفقات ستحصل في المستقبل فإن حصولها لن يكون مضموناً بالكامل .

نسبة القروض غير العاملة الى حجم القروض في بعض الدول كانت كما يلي:

اسم الدولة / السنة	2002م	2003م
الولايات المتحدة الأمريكية	1.4%	1.1%
اليابان	7.2%	5.2%
أندونيسيا	22%	17.9%
تركيا	17.6%	11.5%
الأرجنتين	35.6%	33.6%
مصر	16.9%	20.2%
الأردن	21%	19.9%

احتساب نسبة القروض غير العاملة (المتعثرة)

بشكل عام هناك طريقتين لاحتساب نسبة القروض غير العاملة هما :

الطريقة الأولى : قسمة إجمالي رصيد القروض غير العاملة على إجمالي رصيد القروض والتسهيلات .

الطريقة الثانية : قسمة (رصيد القروض غير العاملة - الفوائد والعمولات المعلقة) على إجمالي رصيد القروض والتسهيلات - الفوائد والعمولات المعلقة (

مثال :

(3)	(2)	(1)		
			إجمالي رصيد القروض	رصيد القروض غير العاملة
			100.000.000	10.000.000
			98.500.000	1.500.000
			8.500.000	

تبلغ قيمة النسبة في الطريقة الأولى (10%) ، في حين تبلغ في الطريقة الثانية (8.63%) .

على الرغم من الدراسات التي تقوم بها البنوك قبل منح الائتمان . وحتى لو تم اتخاذ قرار منح الائتمان وفق الأسس والقواعد السليمة . إلا أن احتمال تعثر المقرض وعدم مقدرته على السداد يبقى قائماً ولو من الناحية النظرية ، وذلك بسبب احتمال وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقرض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ، وإذا ما تحقق هذا الاحتمال فإن حقوق البنك على المقرض تصبح في حالة خطرة أو مشكوكاً فيها .

❖ تعريف القروض المتعثرة

يمكن القول بأن القروض غير العاملة هي تلك القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد ، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقرض ، وحسب التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي من أقساطه مدة تزيد عن (90) يوماً . وبالتالي نستطيع القول بأن :

القرض غير العامل : هو القرض الذي يعتبره البنك ، بعد دراسة المركز المالي للعميل ، و ضمانات الدين ، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة .

❖ تعثر القروض

يمكننا القول بأن تعثر القرض هو الحالة أو الموقف الذي تواجه فيه اتفاقية القرض وبخاصة شروط التسديد خطر الانتهاك أو النكول ، مما يعرض المصرف لخسائر محتملة .

❖ مؤشرات تعثر القروض

أولاً: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك

ثانياً: مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض

ثالثاً: مؤشرات أخرى غير مالية .

أولاً: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك

1 - المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك

- ✓ إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات .
- ✓ وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى .
- ✓ حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع ، وبطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة .
- ✓ عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول .
- ✓ إرجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها ، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشيكات .

2 - المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض

- ✓ تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له .
- ✓ قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك ، أو تكرار التقدم بطلبات لزيادة سقف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان .
- ✓ طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية ، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلاً ، أو تقديمها ضماناً لدائنين

آخرين ، وكما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية .

✓ تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض ، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد ، وأنه لم يستعد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

3- المؤشرات المتعلقة بالضمانات

- ✓ تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين .
- ✓ تراجع القيمة السوقية للضمانات .
- ✓ تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح .
- ✓ تأخر ورود المستحقات والمستخلصات .
- ✓ اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات .

ثانياً : مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض .

1- المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها :

- ✓ زيادة فترة تسديد أوراق الدفع و حسابات الدائنين .
- ✓ تقلبات حادة في السيولة .
- ✓ زيادة حادة في المخزون السلعي و تراجع معدل دوران المخزون .
- ✓ التغيير المفاجئ في الموجودات (الأصول) الثابتة .
- ✓ تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين) .
- ✓ عدم انتظام إعداد البيانات المالية وإرسالها إلى البنك ضمن فترة زمنية معقولة .
- ✓ إجراء تغييرات غير مبررة في السياسات المحاسبية .
- ✓ كثرة تغيير مراقبي (مدقي) الحسابات .
- ✓ وجود خلل في هيكل مصادر الأموال واستخداماتها .
- ✓ ارتفاع مديونية الشركة .

2 - مؤشرات تعثر يستدل عليها من بيان الإيرادات والنفقات (حساب الأرباح والخسائر)

- ✓ تراجع المبيعات .
- ✓ زيادة حجم المبيعات بشكل مفاجئ وخاصة المبيعات الآجلة .
- ✓ ارتفاع قيمة البضائع (المبيعات) المرتجعة .
- ✓ تركيز المبيعات في عدد محدد من الزبائن .
- ✓ وجود فجوة كبيرة بين إجمالي الدخل وصافي الدخل .

- ✓ زيادة في المبيعات مع انخفاض في الأرباح .
- ✓ ارتفاع نسبة المصاريف إلى المبيعات .
- ✓ وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة .
- ✓ زيادة نسبة الفاقد أو التالف من الانتاج .
- ✓ الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات .
- ✓ الانخفاض أو الارتفاع غير المبرر في أحد بنود الإيرادات .

❖ الأسباب المحتملة لتعثر القروض

كما هو معروف ، فإن الطرفين الرئيسيين في عملية الائتمان هما البنك من جهة و المقترض من جهة أخرى ، ولذلك فإن وصول القرض الى مرحلة التعثر يكون ناجماً عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما.

وبما أن كلاً من البنك المقرض والعميل المقترض يعملان في إطار بيئة خارجية محيطة بهما فان التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفاً ثالثاً من الأطراف المسببة لتعثر القرض ، ولذا يمكن تقسيم أسباب تعثر القروض إلى ثلاث مجموعات .

- أولاً: أسباب متعلقة بالمقترض .
- ثانياً : أسباب متعلقة بالبنك .
- ثالثاً : أسباب أخرى متعلقة بالبيئة الخارجية .

أولاً:- مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض :

- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول .
- عدم تقديم معلومات صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول .
- استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها .
- ضعف القدرات الإدارية للمقترض .
- سوء نية المقترض .
- وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد .
- وجود مشاكل تشغيلية لدى المشروع الممول .
- وجود خلل في الإدارة المالية والمحاسبية .
- التوسع في الاقتراض .
- إشهار إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد .
- عدم التزام المقترض بإرشادات وتوجيهات البنك .

- ضعف القدرة التسويقية لدى المقترض .

ثانياً: - مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك :

- ضعف القدرة على التحليل الائتماني .
- خطأ في تقدير الضمانات .
- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة .
- ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض .
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول .
- قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول .
- عدم كفاية الكادر الوظيفي لنشاط الائتمان .
- عدم رضى الموظفين عن ظروف عملهم في البنك .
- عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك .
- تغليب البنك لعامل الربح على عامل المخاطرة .
- امتناع البنك دون مبرر عن تقديم تمويل إضافي للمقترض .
- اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى .
- استناد القرار الائتماني إلى الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية .
- التساهل في استخدام الحساب الجاري مدين .

ثالثاً - مجموعة الأسباب الأخرى :

- تراجع الأداء الاقتصادي العام .
- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ .
- تدخل الدولة بشكل يؤثر سلباً على المقترض .
- المنافسة .
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي .
- صغر حجم السوق وزيادة تأثيره بالظروف المحيطة .
- نقص العملات الأجنبية وتذبذب أسعارها .
- ضعف الرقابة على البنوك .
- تغير التشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان .
- القوانين والتشريعات المتعلقة برهن الأموال والتنفيذ عليها .

❖ المعالجة المصرفية للديون المتعثرة

يعتبر موضوع التعامل مع القروض المتعثرة وإدارتها من أكثر المواضيع المصرفية تعقيداً و حساسية ، و يعتمد نجاح البنك في إدارة القروض المتعثرة على قدرة القائمين على هذا النشاط ومدى توفر الخبرة و الحدس الائتماني لديهم ، وقدرتهم على التعامل مع كل حالة وفق خصوصيتها .

و تختلف طرق معالجة القروض المتعثرة تبعاً لاختلاف وتباين الظروف الخاصة بالبنك و/ أو المقترض ، و على البنك و من خلال المتابعة و الدراسة و التحليل أن يتأكد من السبب الحقيقي الذي أدى إلى تعثر القرض لأن ذلك سيسهل عملية المعالجة ، وقد يحتاج البنك في بعض الاحيان استشارة جهة خارجية في إطار عملية تحليل سبب التعثر ومدى قدرة المشروع على النهوض من جديد وتسييد التزاماته تجاه البنك ، وفي هذا الإطار فإن النتيجة التي يمكن التوصل إليها ستكون واحدة مما يلي :

أولاً : تصفية القرض **ثانياً : تسوية القرض**

أولاً : تصفية القرض

يتم اتخاذ هذا القرار إذا توصل البنك إلى قناعة تامة بأن المشروع لم تعد لديه مقومات الاستمرار مهما بذلت من جهود لاصلاحه و تطويره ، وهناك احتمال أن تتم التصفية بشكل اختياري ، أو أن تتم بشكل قصري ، ولا تلجأ البنوك إلى قرار التصفية إلا كحل أخير وبعد أن يتأكد البنك مما يلي :

عدم وجود إمكانية لمعالجة أو إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يعاني منها المشروع ، وأن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن المشكلة هيكلية و مستمرة و ليست عابرة و مرحلية .

أن النشاط الذي يمارسه المشروع قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة المنتج ، ولا يوجد أمل في تحسن الوضع مستقبلاً ، وأن العميل أو المشروع لا يمكنه التحول إلى نشاط آخر مجدي .

ثانياً : تسوية القرض

إذا تبين للبنك أن هناك مقومات حقيقية لاستمرار المشروع ومعالجة الخلل الذي يعاني منه ، فإن البنك يسعى في مثل هذه الحالة إلى إجراء شكل من أشكال التسوية مع المقترض ، على أمل أن يتم تحويل القرض إلى قرض عامل ، وتتم التسوية في حالات كثيرة منها :

- توقف نشاط المشروع بشكل جزئي ، وعدم توقف المشروع بالكامل .
- عدم قدرة المشروع على خدمة الدين بوضعه الطبيعي ، مع وجود إمكانية لخدمة الدين إذا تمت التسوية .

- عدم قدرة المدين والكفلاء بسداد كامل قيمة القرض .
- استعداد المقرض لسداد جزء كبير أو مقبول من الدين فوراً إذا تمت عملية التسوية من قبل البنك .
- تقديم عرض من قبل المقرض من شأنه تحسين وضع القرض وزيادة ضماناته.

❖ الأمور التي يجب مراعاتها عند عملية التسوية

هناك بعض الحالات التي لا تستلزم قيام البنك بالتنازل عن حقوقه أو جزء منها ، ومن هذه الحالات ما يلي :

- إمكانية استمرار عمل المشروع أو قدرة المقرض على السداد بالكامل ودون أية تنازلات من قبل البنك ، وأن كل ما هو مطلوب من البنك إعادة جدولة القرض بما يسهل على المقرض عملية السداد .
- توفر ضمانات عينية يمكن الرجوع إليها و التنفيذ عليها .
- وجود ديون على العميل لدى بنوك أخرى ، الأمر الذي من شأنه تخفيض الحق النسبي للبنك بالمقارنة مع حقوق البنوك الأخرى ، ما لم تكن التسوية تتضمن سداد نقدي لجزء لا بأس به من القرض وإنهاء العلاقة مع المقرض .
- وجود قضايا أخرى متداولة في المحاكم وأجهزة القضاء بين البنك و المقرض .

❖ أشكال التسوية

- ✚ الجدولة .
- ✚ التسوية بالتنازل عن جزء من حقوق البنك .
- ✚ رسلة الدين .
- ✚ تعويم العميل .
- ✚ شراء بعض أصول / موجودات العميل سداداً للمديونية .

1- الجدولة

إن الأساس في قرار إعادة جدولة القرض تكون منبثقة عن إيمان البنك بأن توقف المقرض عن التسديد كان لأسباب خارجة عن إرادته ، وأن هناك إمكانية بدرجة احتمال عالية لتحسن وضع المقرض وزيادة قدرته على التسديد ، ومن أهم أسس عملية الجدولة ما يلي :

- أن يستند البنك في تحديد شروط الجدولة على مدى صدق المقرض ، وتجاوبه السابق مع البنك ، ومدى صدقه بالوفاء بوعوده والتزاماته .

- أن تكون عملية تحديد حجم القسط الذي يتوجب على المقترض تسديده للبنك و مواعيد التسديد مستنده إلى دراسة واقعية و متحفظة للتدفقات النقدية للمقترض أو المشروع الممول .
- على البنك أن يأخذ تعهدات و ضمانات كافية من المقترض لضمان التزامه بتسديد المبالغ المترتبة عليه وفق عملية الجدولة .

2-التسوية بالتنازل عن جزء من حقوق البنك

إذا وصل البنك من خلال الدراسة و التحليل إلى قناعة تامة بعدم قدرة المقترض على تسديد كامل الدين المستحق وفوائده ، فإنه قد يلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة ، وعدم اتباع الحلول القضائية في هذا المجال ، إما بسبب طول الإجراءات و تعقيدها أو بسبب ضعف إمكانية تحصيل المبالغ المطلوب كاملة مقارنة بما سيتكبده البنك من مصاريف قضائية وتعطيل للأموال ، و تتم التسوية وفق صورة متعددة منها :

- إعفاء المقترض من مبلغ معين من المال ، مقابل قيامه بسداد الرصيد المتبقي من الدين دفعة واحدة.
- إعفاء المقترض من مبلغ معين من المال ، مقابل قيامه بسداد جزء من الرصيد المتبقي من الدين وتقسيم المبلغ المتبقي.
- إعفاء المقترض من مبلغ معين من المال ، وتقسيم المبلغ المتبقي لتسديده وفق جدول زمني محدد.

3- رسملة الدين

في مثل هذه الحالة يوافق البنك على تحويل جزء من ديونه على الشركة إلى مساهمة في رأسمالها ، وتتم عملية الرسملة إذا تبين للبنك أن إعادة هيكلة رأسمال الشركة وما ينجم عنه من إعادة هيكلة إدارية ستؤدي إلى تحسن وضع الشركة وتحويلها من حالة الخسارة إلى حالة الربح ، و توفر عملية الرسملة عدد من المزايا للبنك و للشركة المقترضة ، ومن أهم هذه المزايا ما يلي :

- تحسين الهيكل التمويلي للشركة .
- تخفيف أعباء القروض وفوائدها على الشركة المقترضة .
- توفير المصاريف القضائية و الرسوم الأخرى على البنك .
- قد تكون الرسملة هي الملاذ الوحيد أمام البنك لتحصيل حقوقه أو جزء منها .

4-تعويم العميل

المقصود بعملية التعويم هنا عدم ترك العميل يغرق ، أي أن يتم منحه تمويل إضافي يمكنه من إعادة ممارسة عمله بشكل مجدي، على قاعدة ” إحياء المال بالمال“ ، ويعتبر مثل هذا القرار على درجة عالية من الخطورة لأنه قد يؤدي إلى مضاعفة خسارة البنك في حال فشل العميل ، ويجب على البنك قبل أن يتخذ مثل هذا القرار التأكد مما يلي :

- معرفة مدى قدرة المشروع الممول أو المقترض على حل المشاكل التي يعاني منها وعدم الوقوع بها مستقبلاً .
- تحديد حجم التمويل الإضافي اللازم للمقترض ، وعدم المغالاة في ذلك سواء أكان ذلك بالزيادة أم بالنقصان .
- أن يحصل البنك على الضمانات الكافية التي تغطي القرض القائم والتمويل الإضافي الذي سيحصل عليه المقترض .
- مع مراعاة المتابعة المستمرة و الدقيقة لوضع المقترض لضمان تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بما في ذلك القيام بزيارات ميدانية ومراقبة حسابات المقترض لدى البنك .

5-شراء بعض أصول / موجودات العميل سداداً للمديونية

في بعض الأحيان قد يكون الحل الوحيد أو الأنسب للبنك هو شراء بعض الموجودات من العميل سواء كانت هذه الموجودات من ضمن أصول المشروع الممول أو من أملاك المقترض الأخرى ، مع مراعاة تعليمات البنك المركزي بخصوص موضوع الاحتفاظ بالعقارات غير المخصصة لاستخدامات البنك ، وعلى البنك مراعاة ما يلي في هذا المجال :

- إعادة تقدير قيمة ما سيتم شراؤه ، ويمكن للبنك الاستعانة بالخبراء المتخصصين .
- التأكد من عدم وجود بدائل أخرى للحل تكون ذات مردود أفضل للبنك .
- معرفة وتحديد وضعية إشغال العقار ، هل هو مؤجر ؟ ما هي القيمة الايجارية ، هل من الممكن إخلاء المأجور .
- معرفة وتحديد مدى إمكانية بيع ما تم شراؤه بسهولة و يسر ، وبسعر عادل .
- معرفة ما إذا كانت هناك مشاكل أو نزاعات حول الأصول التي سيتم شراؤها .

❖ أهم الأعمال الواجب إتخاذها لتأمين سلامة القرار الائتماني

- أن يكون القرار الائتماني للبنك مستنداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول و عدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمرتكز رئيس للقرار الائتماني .

- زيادة مستوى تأهيل العاملين في الائتمان و تمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان و تقييمه و متابعته ، وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة ، و توفير البرامج و الأنظمة الآلية المتطورة في هذا المجال .
- ضرورة وجود و تطبيق سياسات ائتمانية مرنة لدى البنوك ، وطلب البنك المركزي من البنوك مراجعة السياسة الائتمانية مرتين على الأقل في السنة حتى تبقى السياسات الائتمانية للبنوك مواكبة للتغيرات و المستجدات التي لها علاقة بعمل البنوك بشكل عام و بالنشاط الائتماني بشكل خاص .
- أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان و متابعته ، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر للتعثر ، و بحيث يتم وضع القرض تحت المراقبة و المتابعة الحثيثة في حال ظهور أحد مؤشرات التعثر أو بعضها عليه
- أن تلتزم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية ، و في هذا المجال فإن على البنوك أن تهي نفسها لتطبيق المعيار الجديد للجنة بازل الذي يطلق عليه (بازل 2) و الذي من المتوقع أن يتم وضعه موضع التطبيق الفعلي في عام 2006 لدى البنوك في الدول المتقدمة و بعد ذلك بعامين سيتم تطبيقه لدى البنوك في الدول النامية ، علماً بأن هذا المعيار يلزم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية .
- تطوير مهارات ضباط التحصيل في البنوك ، لما لذلك من أثر مباشر على رفع مستوى أدائهم ، فكلما زادت كفاءة البنك في مجال تحصيل أقساط القروض الممنوحة كلما انخفضت حدة مشكلة القروض المتعثرة لديه ، و لعله من المناسب في هذا المجال تطبيق أنظمة حوافز خاصة لموظفي التحصيل .
- ضرورة أن يتم توثيق درجة الملاءة المالية للمقترضين و كفلائهم بشكل جيد ، و العمل على تحديث هذه الملاءة باستمرار .
- أن تلتزم البنوك بصرف قيمة القرض للمقترض على دفعات تتناسب و الاحتياجات الفعلية للمشروع الممول، و بحيث تتناسب عملية صرف قيمة القرض مع سير العمل في تنفيذ المشروع في حال كون التمويل لمشروع جديد أو لتوسعة مشروع قائم .
- أن يعمل موظف الائتمان كمستشار للمقترض و ليس مجرد بائع أو مقدم خدمة ، بحيث يقدم الموظف النصح و المشورة للمقترض سواء أكان ذلك في مجال تحديد طبيعة القرض " قرض مباشر ، أو خصم كمبيالات ، أو جاري مدين " أم في مجال تحديد أجل القرض و شروط تسيده ، أم في مجال تحديد الحجم المناسب للقرض و ذلك كله في ضوء احتياجات المقترض و خصوصية أوضاعه .

❖ الإجراءات المتبعة من أجل تخفيض والحد من تعثر القروض:

أولاً: سلامة القرار الائتماني المتخذ:

ينبغي أن يحرص المصرف على ما يلي:

- 1- أن يولي عناية خاصة لمراجعة البيانات والتحليلات المقدمة من العميل للتأكد من أن المشروع الممول لا يقل عن الالتزامات المترتبة عليه.
- 2- الحد من التمويل الكامل للمشاريع والمحافظة على نسبة تمويل مقبولة.
- 2- أن يلائم المصرف بين نوع التسهيلات المقترحة للعميل وبين الغاية التي منحت لها من حيث طبيعة التسهيلات وجداول السداد والضمانات.

ثانياً: التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح من أجله:

ويتم التأكد من استعمال العميل للقرض في الغرض الممنوح من أجله بزيارة مسؤولي الائتمان في المصرف والإطلاع على أوجه الصرف بالإضافة إلى مراجعة البيانات المالية للعميل. يمكن للعميل إذا طرأ له أي ظرف يستدعي تعديل الغاية من القرض أن يتقدم للمصرف بطلب لتغيير الغاية وعلى المصرف دراسة المشروع والتأكد من أن هذا التغيير لا يزيد من مخاطر القرض.

ثالثاً: عدم تجاوز السقف الممنوحة للعميل:

على المصرف ألا يتجاوز السقف الممنوحة للعميل إلا لغرض طارئ ومؤقت ولمدة محددة، والتجاوز في حساب العميل باستمرار هو في الحقيقة تمويل إضافي يمثل عبئاً على المشروع لم يكن في الحسبان، ويجب أن يكون التجاوز إجراء مؤقت الغرض منه توفير السيولة النقدية لحين ورود إيرادات متوقعة للعميل. كما يجب على العميل ألا يتهاون في تجاوز السقف الممنوحة له.

رابعاً: تقديم تمويل إضافي للعميل عند تقديم مبررات مقنعة:

- لا يعني عدم تجاوز السقف الممنوحة للعميل انه لا يجوز منح العميل أي تسهيلات إضافية إذا توفرت المبررات المقنعة لذلك ويتوقف هذا التمويل على العوامل التالية:
- 1- الحاجة الفعلية للتمويل ومدى أثر التمويل الإضافي على إمكانيات القرض الأصلي والقرض الإضافي.
 - 2- احتساب مقدار الضمانات المتوفرة لدى المصرف مع ضمانات القرض الإجمالية ومتابعة نسبة إنجاز المشروع الممول.

والقاعدة العامة في التمويل الإضافي هي (كلما زادت فرص استرداد التمويل الإضافي وجزء من التمويل الأصلي كلما زادت مبررات منح التمويل الإضافي)

خامساً: مراقبة حساب الزبون:

يمكن مراقبة حساب الزبون من خلال الوسائل التالية:

- 1) ربحية المشروع ومصادر الاسترداد.
- 2) حركة حساب الزبون من حيث الإيداعات والسحوبات سواء في عدد الحركات أو مبالغها، وتحليل حركة الحساب مع المصرف خلال فترة التعامل السابقة ومدى التجاوز خلال فترة التعامل السابقة ومدى التجاوز للتسهيلات الممنوحة عن السقف المسموح به.
- 3) مقارنة حركة السحب والإيداع مع البيانات المالية للعميل أو الجدوى الاقتصادية للمشروع وقائمة التدفقات النقدية.
- 4) معرفة المستفيدين من الشيكات التي يسحبها العميل للتأكد من نوعية الجهات التي يتعامل معها العميل والتزام العميل بالغاية الممنوحة من أجلها التسهيلات.
- 5) عدم تركيز التمويل على زبون واحد أو قلة عدد الزبائن أو نوعية معينة من الضمانات.
- 6) الاستعلامات الحديثة عن الزبون من مركزية المخاطر في البنك المركزي ومن مؤسسات الاستعلام والمصارف التي يتعامل معها ومدى الانتظام بالتسديد إضافة إلى الزيارات الميدانية الضرورية.

سادساً: مراقبة الوضع المالي للعميل:

أي تحليل المركز المالي للزبون وفقاً لما تعكسه القوائم المالية لمدة ثلاث سنوات على أن يتضمن ذلك مدى توازن الهيكل التمويلي للزبون ودراسة مؤشرات الربحية والتشغيل، وكذلك التدفقات النقدية الناتجة عن نشاط التشغيل ومدى كفاءتها إضافة إلى مصادر التسديد الأخرى. وتعتبر هذه المراقبة من أهم واجبات مسؤول الحسابات، وعليه مراقبة الوضع المالي للعميل بصفة عامة وكذلك مراقبة سلامة الوضع المالي للمشروع الممول من قبل المصرف.

سابعاً: متابعة الظروف الخاصة بالمقترض:

يجب على مسؤول الحساب متابعة الظروف الخاصة بالعميل مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يتعامل معها أو دخول منافسين جدد أو صدور أي قرارات حكومية تؤثر على أوضاع العميل.

ثامناً: مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة:

تمتد مهمة مسؤول الحساب إلى مراقبة الأوضاع الاقتصادية كالضرائب والجمارك ومتابعة القرارات المؤثرة على قطاعات عملائه مثل القرارات الخاصة بالاستيراد والتصدير وأسعار السلع والرسوم الجمركية بالإضافة إلى مراقبة أسعار صرف العملات الأجنبية وما لها من أثر على عملائه.

❖ تعامل المصرف المركزي مع الديون المتعثرة :

إن القوانين السورية تخلو من أحكام خاصة متعلقة بكيفية تنظيم وتكييف عملية تسديد التسهيلات لمتعثرة، والأمر متروك للحق الدستوري الممنوح أي شخص في إقامة الدعوى القضائية من أجل سترداد حقه؛ وذلك إما بالحجز على أرصدة المتعامل الممنوح التسهيلات أو التنفيذ على الضمانات والوالجوء إلى المزادات العلنية وما يترتب على ذلك من إمكانية استرداد كل الدين أو جزء منه حسب الظروف لتلك الحالة، إلا أن المصارف المركزية تؤدي دوراً محورياً من النواحي الآتية:

- 1- تقدير احتياجات المصارف وتقدير رؤوس الأموال لهذه المصارف بقرارات من السلطات النقدية من أجل مواجهة الديون المتعثرة .
- 2- ضرورة التأكد من مدى كفاية مخصصات التسهيلات الائتمانية لسد الخسائر المتوقعة وإعفاء هذه المخصصات من ضريبة الدخل .
- 3- يصدر المصرف المركزي السوري مجموعة من التعليمات لتصنيف الديون ويتابع من خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف التزام المؤسسات المصرفية بهذه التصنيفات وتكوين المخصصات .
- 4- مركزية المخاطر، على الرغم من عدم تفعيلها لدى مصرف سورية المركزي، ونعني بها قيام متخذ قرار منح التسهيلات بالرجوع إلى الكشوفات الخاصة بمركزية المخاطر، والتي تبين التزامات العميل لدى المصارف الأخرى .
- 5- تركز مخاطر التسليفات سواء للمتعامل الواحد أو المجموعة المترابطة وسقف التسليف للمتعامل الواحد أو للمجموعة المترابطة (يربط بنسبة لرأس المال) .

❖ المخاطر الأخرى

☒ المخاطر القانونية :

تتعرض المصارف لأشكال متنوعة من المخاطر القانونية ، ومن الممكن أن يشمل ذلك مخاطر انعدام قيمة الموجودات ، أو كون الالتزامات أكبر من المتوقع بسبب نقص أو خطأ المشورة القانونية أو الوثائق ذات الصلة . فضلاً عن ذلك قد تعشل القوانين السارية في حل

قضايا قانونية تتعلق بمصرف من المصارف . ومن جهة أخرى من الممكن لقضية معروضة على المحكمة بشأن مصرف معين أن تكون لها نتائج أوسع نطاقاً فيما يتعلق بالقطاع المصرفي ، كما يمكنها أن تتطوي على تكاليف يتحملها المصرف أو كثير من المصارف الأخرى أو جميع المصارف الأخرى . كذلك فإن القوانين المتعلقة بالمصارف أو بالمنشآت التجارية الأخرى هي قوانين عرضة للتعديل .

إن المصارف تتعرض بشكل خاص للمخاطر القانونية عندما تدخل في أنواع جديدة من المعاملات ، وعندما لا يكون الحق القانوني لطرف مقابل حقاً ثابتاً بشأن دخوله كطرف في معاملة ما .

☒ مخاطر الالتزام :

ويقصد بها تعرض المصرف لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات ناجمة عن تجاهله لتعليمات المصرف المركزي أو المعايير الدولية أو تعليمات الرقابة المصرفية وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية على قدرة البنك في إستقطاب موارد مالية جديدة نتيجة إنتشار خبر عدم إلتزامه في الأوساط المصرفية .

☒ المخاطر الاستراتيجية :

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للمصرف يحدد من خلالها المسار الواجب إتباعه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماداً على تحليل القوة الذاتية . ولعل تطور الأداء العام للمصرف من عام إلى آخر يعطي مؤشراً على مدى نجاح المصرف في التخطيط الاستراتيجي . وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد المصارف التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية وتخطيطها الاستراتيجي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية في الوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط تلك المصارف .

☒ المخاطر المتعلقة بسمعة المصرف :

ويقصد بالمخاطر المتعلقة بسمعة المصرف هي تلك المخاطر التي تنشأ من جراء الفشل التشغيلي ، وعدم التقيد بالقوانين والنظم ذات الصلة ، أو نتيجة لأسباب أخرى . ولهذا النوع من المخاطر بشكل خاص أثر في المصارف المعنية ، و ذلك لأن طبيعة العمل المصرفي تقتضي المحافظة على ثقة المودعين والدائنين وعلى ثقة السوق بصورة عامة .

الفصل الثامن

مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية

لقد أدى النمو الكبير في العمليات الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام المصارف والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين في المصارف إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات ، هذا بالإضافة على تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة ، مثل : الإنترنت . نتيجة لغياب الممارسات التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل وشرعيته.

ومن أهم المخاطر التي قد تنشأ عن العمليات المصرفية الإلكترونية ما يلي :

أولاً : المخاطر التشغيلية :

يمكن أن تتعرض المصارف إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت أنظمة العمليات المصرفية الإلكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب . وتنشأ هذه المخاطر التشغيلية من عدة أسباب ، ولعل أهمها ما يلي :

أ - عدم التأمين الكافي للنظم :

بحيث يمكن أن تنشأ هذه المخاطر عن إمكان اختراق غير المرخص لهم لنظم حاسبات المصرف ، وذلك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها ، سواء تم ذلك من خارج المصرف أو من العاملين به ، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف و إعاقة ذلك الاختراق .

ب - عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة :

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم كفاءة النظم (مثل : بطء الأداء) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل المشاكل وصيانة النظم ، خاصة إذا ما زاد الاعتماد على جهات خارج المصرف لتقديم الدعم الفني في مجال البيئة الأساسية للتكنولوجيا ..

ت - إساءة الاستخدام من قبل العملاء :

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية ، أو القيام بعمليات غسل الأموال ، وذلك من خلال استخدام بياناتهم الشخصية ، أو عدم اتباعهم إجراءات التأمين الواجبة .

ثانياً : المخاطر القانونية

ويقصد بها المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية ، لا سيما و أن العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لا زالت في طور التطوير ، مثل : السجلات ، التوقعات ، العقود الإلكترونية ، قواعد إرسال وتلقي السجلات الإلكترونية، الاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الإلكتروني ، و إحكام السرية والإفصاح. وكذلك المخاطر التي تنجم عند انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة ، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ..

ثالثاً : المخاطر الاستراتيجية

ويقصد بالمخاطر الاستراتيجية بأنها تلك المخاطر التي تنجم عن عدم تبني المصرف الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من (الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الإلكترونية)، وبما لا يعرض ذلك المصرف لمزيد من المخاطر ولا يؤثر على مركزه التنافسي.وتأتي أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل المصرف ، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي تحتاج كل منها لضوابط رقابية تتوافق مع ظروف كل مصرف ، وكل سوق مصرفي.وتعتبر هذه المخاطر أكثر عمومية وشمولاً من بقية المخاطر لكونها أكثر إتساعاً ولتأثيرها الكبير على حياة المصرف نظراً لإرتباطها الوثيق بقرارات الإدارة العليا.

رابعاً : مخاطر السمعة

تتشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه المصرف ، وذلك نتيجة عدم قدرة ذلك المصرف على تقديم خدماته المصرفية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء ، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام المصرف بتطوير و رقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات العمليات المصرفية الإلكترونية .

إن مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية تشكل جزءاً من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف ، ولهذا تقوم إدارة المخاطر لدى تلك المصارف على تقييم المخاطر وراقبتها ومتابعتها ، وذلك على النحو التالي :

أ - تقييم المخاطر الإلكترونية : حيث يشمل هذا التقييم ما يلي :

- تحديد المخاطر الإلكترونية التي قد يتعرض لها المصرف ، ومدى تأثيرها عليه .
- وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحملة من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر الإلكترونية ..

ب - رقابة التعرض للمخاطر الإلكترونية : وتشتمل هذه الرقابة على ما يلي :..

- تنفيذ سياسات وإجراءات التأمين بشكل جيد ، وذلك من خلال (تحديد شخصية المتعامل مع النظم ، ضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات ، ضمان الحفاظ على سرية معاملات العملاء) ، وغيرها . بحيث يتم مراعاة الأمور التالية :
 - * اتباع سياسات وإجراءات تحقق تأمين الاتصالات من وإلى النظم ، وذلك بهدف منع أو الحد من اختراق غير المرخص لهم للنظم ، أو إساءة استخدامها .
 - * الرقابة على دخول النظم مع تحديد شخصية المستخدمين لها ..
 - * حماية تلك النظم من احتمالات القيام بممارسات غير مرخص بها من قبل العاملين بالمصرف ، سواء كانوا هؤلاء العاملين من العاملين السابقين في المصرف أو الجدد أو الذين يعملون بصفة مؤقتة .
 - * اتخاذ إجراءات إضافية للتأمين ، وخاصة فيما يتعلق منها في إصدار وسائل دفع النقود الإلكترونية ، مثل : (الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي للحماية من التزيف ، متابعة العمليات الفردية ، الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية لتتبع عمليات غسيل الأموال ، توفير شروط الأمان في البطاقات الذكية) ، وغيرها .
- تدعيم الاتصالات بين المستويات الإدارية المختلفة بالمصرف . سواء كان من مجلس إدارتها و الإدارة العليا ، وبين العاملين في ذلك المصرف ، وذلك بهدف سلامة أداء النظم لديها وتوفير التدريب المستمر للعاملين فيها .
- التقييم المستمر للخدمات المصرفية الإلكترونية وتطويرها .
- وضع قواعد وضوابط للحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية ، وذلك في حالة الاعتماد على مصادر خارج المصرف لتقديم الدعم الفني لها ، مثل : (متابعة الأداء المالي والتشغيلي لمقدمي الدعم الفني ، الاتفاق التعاقدى مع مقدمي الدعم الفني ، التأكد من مقدرة مقدمي الدعم الفني على توفير التأمين بما يتفق عليه والمتبع داخل المصرف في حالة تعرفهم على بيانات ذات حساسية تخص المصرف ، توفير ترتيبات طوارئ لتغطية احتمالات حدوث تغيير مفاجئ في مقدمي الدعم الفني) ، وغيرها .
- إحاطة عملاء المصرف عن العمليات المصرفية الإلكترونية وكيفية استخدامها .
- إعداد خطط طوارئ للنظم ، وذلك في حال إخفاق تلك النظم عن أداء الخدمات ، مثل : (إعادة البيانات على الوضع الذي كانت عليه قبل الإخفاق ، توفير قدرات بديلة لتشغيل البيانات ، وتوفير العاملين في حالة وجود ظروف طارئة) . أو اختيار نظم التشغيل البديلة بشكل دائم والتأكد من فاعلية تلك النظم . أو إبرام عقود بديلة مع مقدمي دعم فني آخرين تنفذ في حالة إخفاق المقدمين الأساسيين .

ت - متابعة المخاطر الإلكترونية : وتتمثل هذه المتابعة في اختبار النظم ، والقيام بإجراءات

المراجعة الداخلية والخارجية لها ، وذلك من خلال الأمور التالية :

- إجراء اختبارات دورية ومستمرة للنظم ، مثل : (إجراء اختبارات لإمكان الاختراق ، إجراء مراجعة دورية للتأكد من فاعلية إجراءات تأمين النظم). وذلك بهدف حماية تلك النظم من المحاولات غير العادية للاختراق والوقوف على مدى اتساقها مع سياسات و إجراءات التأمين المقررة من قبل المصرف .

- إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية للنظم . بحيث تسهم تلك المراجعات الداخلية والخارجية في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر ، وذلك بهدف التحقق من توافر سياسات و إجراءات متطورة والتزام المصرف بتلك السياسات والإجراءات .

الفصل الثامن

مخاطر المشتقات المالية

أولاً : ماهية المشتقات ونشأتها

انتشرت المشتقات بشكل واضح كأدوات مالية جديدة وخصوصاً في العقدين الاخيرين وأصبحت على درجة كبيرة من التداول اكثر بكثير من الأصول الحقيقية . حيث كانت إحصائية العام(2005م) تشير الى حجم تداول مشتقات يقدر بـ (600) ترليون دولار ويكفي فقط أن نقارن هذا المبلغ بحجم الناتج المحلي لأكبر اقتصاد بالعالم لنرى أنه سيضاهيه بعشرات المرات.

وقد تم إنشاء أول سوق للمشتقات المالية عام 1970. وخلال الثمانينيات والتسعينيات تم تطوير أسواق المشتقات المالية بشكل كبير عبر البلدان. لتصبح أحد أهم الأسواق المالية في معظم البلدان. وتصبح المشتقات أحد أهم الأدوات المالية التي يتم التعامل بها سواء من قبل المتحوظين ضد المخاطر, المضاربين, المراجحين, المستثمرين, المصارف, المؤسسات المالية أو الأفراد.

ثانياً : تعريف المشتقات :

المشتقات هي أدوات مالية تشتق قيمتها من الأصل الذي يمثل موضوع العقد، ويسمى هذا الأصل بـ "الأصل الضمني" يمكن لهذا الأصل الضمني أن يكون: معدن ثمين، سلعة، أوراق مالية كالأسهم والسندات، عملات أجنبية... ، هذه المشتقات ليست بأصول تستقل بقيمتها ، و إنما ترتبط حركة سعرها بالأصل الضمني⁸.

• أنواع المشتقات المالية:

- العقود المستقبلية (Future Contracts).
- العقود الآجلة (Forward Contracts).
- عقود الاختيارات (Options).
- عقود المبادلات (Swaps).

• خصائص المشتقات :

- ✓ هي عقود.
- ✓ تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

⁸ حماد، طارق عبد العال - المشتقات المالية (المفاهيم- إدارة المخاطر- المحاسبة)، سلسلة البنوك التجارية "فضايا معاصرة" 5، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:259.

- ✓ لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود.
- ✓ تعتمد قيمتها (أي المكاسب أو الخسائر) على الأصل المعني أي الأصل موضوع العقد (أي تشتق قيمتها من قيمة الأصل محل العقد ولذلك سميت بالمشنقات).

ثالثاً : الهدف من المشنقات المالية :

لا شك أن الهدف الأساسي من المشنقات المالية هو التحوط من المخاطر، والجدلية الحقيقية اننا ندرس هنا المخاطر المترتبة من جراء هذا التحوط !! . مخاطر التحوط من المخاطر ولكن هذا جراء تعدد وتنوع استخدام المشنقات وتحويل استخدامها من التحوط الى المضاربة بل واصبح اغلبية مستخدميها هم من المضاربون .

الهدف من هذه العقود هو نقل مخاطر الأصل من طرف لآخر. ففي حالة التعاقد المستقبلي على مبادلة (swap) الدولار باليورو، فإن هدف العقد هو تثبيت سعر الصرف السائد حين التعاقد لمدة العقد، بحيث إذا حل الأجل يحق للطرفين تبادل العمليتين بغض النظر عن سعر الصرف السائد حينذاك، سواء ارتفع أو انخفض عن السعر السائد وقت التعاقد. وكذلك الحال في الاختيارات، حيث يحق للطرف المالك للخيار شراء العملة أو السهم بالسعر المحدد وقت التعاقد، بغض النظر عن السعر السائد حين حلول الأجل.

وبالتالي يمكن التمييز بين مجموعة من الأهداف:

- التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار الأصول محل التعاقد.
- استخدام المشنقات بهدف المضاربة والاستفادة من تقلبات أسعار سوق المشنقات.
- استخدام المشنقات بهدف الاستثمار طويل الأجل المتمثل في الاحتفاظ بهذه المشنقات لفترة زمنية طويلة .
- تشجيع الحكومات المحلية لأسواق المشنقات كعنصر جذب لرؤوس الأموال الأجنبية⁹.

رابعاً : أنواع اسواق المشنقات :

يتم تداول عقود المشنقات في أسواق تسمى أسواق المشنقات، أسواق المشنقات هذه إما أن تكون أسواقاً منظمة أو غير منظمة.

○ السوق المنظمة:

وتعرف أيضاً بالسوق الأجل للبورصة، وتتسم بتوحيد شروط التعامل في عقود المشنقات كتلك المتعلقة بالتسليم والتسوية والحد الأقصى لعدد عقود المضاربة الذي يمكن أن يحوزه العميل الواحد بالنسبة لكل أصل.

⁹ سويلم، سامي - "المشنقات المالية تعرض الاقتصاد للخسارة مرتين"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، 2006، العدد 4822.

إضافة إلى أن السوق المنظمة تكون مجهزة بغرفة مقاصة تسمح بتنظيم سيولة العقود وتضمن تغطية مخاطر الطرفين، وتتحقق هذه التغطية من خلال هامش مبدئي يمثل نسبة من قيمة العقد تتراوح بين 3 إلى 5 % تودع لدى غرفة المقاصة. للإشارة فإنه لا يتم التعامل في هذه السوق إلا من طرف متعاملين معتمدين تحكمهم قواعد التداول المحددة من طرف هذه البورصة.

○ السوق غير المنظمة:

على عكس الأسواق المنظمة، السوق غير المنظمة تحكمها عمليات غير منظمة، هذه العمليات التي تتم على مقصورة الأسواق غير المنظمة، هي الأكثر تغييرا للنظام المالي الدولي، بالنظر لكونها لا تخضع لأي رقابة، ولأي هامش ضمان ولا تملك غرفة مقاصة، وتتداول أيضا في مقصورتها العقود المستقبلية والعقود الآجلة ومنتجات أخرى أكثر تعقيدا الخيارات والمبادلات،...

العمليات في هذه السوق ليست نمطية، بل يتخذ قرارها بشكل مشترك بالاتفاق بين الطرفين المعنيين، بمعنى أنها مهيكلة حسب إرادة الطرفين المعنيين. ويعتبر ذلك إيجابيا بالنسبة للمتدخل الذي حددت العملية على مقاسه، في حين يعتبر ذلك سلبية عامة تتميز بها هذه الأسواق.

❖ المشتقات أدوات تحوط أم أدوات مخاطر ؟

المدافعون عن المشتقات يرون أنها أدوات لنقل المخاطر من الوحدات المنتجة كالشركات والمؤسسات التي لا ترغب في تحمل مخاطر الأسعار إلى الوحدات القادرة على تحمل هذه المخاطر، وهي المؤسسات المالية وبيوت السمسرة الكبيرة، وبذلك ترتفع إنتاجية الوحدات الاقتصادية ومن ثم مستوى الرخاء الاقتصادي. وهذه العملية هي ما يسمى بالتحوط، أي توقي الشركات والمؤسسات للمخاطر وتجنبها. لكن المعارضين يقولون إن المشتقات هي نفسها أدوات المجازفة والرهان على تقلبات الأسعار والربح من ذلك. وواقع الأمر أن المجازفة هي الغالبة على المشتقات، حيث تبلغ نسبة العقود المستخدمة بغرض المجازفة وفق الإحصائيات الرسمية أكثر من 97% من إجمالي العقود، بينما تقتصر أغراض التحوط على أقل من 3% . فالمشتقات أدوات للمجازفة والرهان أكثر منها أدوات للتحوط.

كما أن تبادل المخاطر يعني أن العملية تصبح مبادلة صفرية، لأنه إذا تحقق الخطر كسب أحد الطرفين وخسر الآخر، وإن لم يتحقق انعكس الوضع. وهذا هو ما يجعل المشتقات هي أهم أدوات المجازفة والرهان على الأسعار، لأن المقصود ليس تبادل الملكية وإنما مجرد المخاطرة.

ولا خلاف بين أهل الفن أن المشتقات مبادلات صفرية، لكنهم يقولون إنها وإن كانت صفرية على مستوى العقد لكنها على المستوى الكلي إيجابية لأنها ترفع مستوى الإنتاجية للاقتصاد عموماً ومن ثم ينتفع جميع الأطراف.

وهذه الحجة يمكن أن تكون صحيحة لو كانت المشتقات تسير جنباً إلى جنب مع النشاط الحقيقي المنتج. لكن واقع الأمر أن أسواق المشتقات تسير في اتجاه بعيد عن النشاط الحقيقي. في السنوات الماضية تضاعف حجم المشتقات أكثر من ثلاث مرات، بحيث تجاوز حجمها الآن 600 تريليون دولار، وهو نمو غير مشهود في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الأخرى. والسبب هو أن المشتقات لا ترتبط تعاقدياً بالنشاط الحقيقي، بل تقتصر على تبادل المخاطر. وحيث أن تداول المخاطر لا يخضع لضوابط النشاط الحقيقي المولد للثروة، فيصبح نمو المشتقات أسهل بكثير من نمو الاقتصاد الحقيقي، وهذا هو الحاصل بالضبط. ويزتبط على ذلك تدفق رؤوس الأموال إلى المجازفات غير المنتجة على حساب الاقتصاد الحقيقي المنتج، مما يعرض الاقتصاد للخسارة مرتين: مرة بحجب رؤوس الأموال عن النشاط الحقيقي ابتداءً، ومرة عند انهيار السوق وانفجار فقاعة المجازفات غير المسؤولة وضياع الثروة تبعاً لذلك.

ومع التضخم الهائل لحجم سوق المشتقات فإن أي انهيار سيكون تهديداً مباشراً للاقتصاد بأكمله، وهذا ما يجعل الحكومات والبنوك المركزية تتدخل لمنع وقوع هذه الانهيارات، كما حصل في الأزمة المالية الأخيرة. والتدخل الحكومي مصدر أساسي لربحية المجازفين، كما أكد على ذلك جوزيف ستيجلتزر الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وإلا فإن سوق المشتقات إجمالاً سوق صفرية كما سبق. ولكن تدخل الجهات الرسمية يعني أن الذي يدفع الثمن الفعلي لهذه المجازفات هو جمهور الأفراد والشركات الذين هم عماد الاقتصاد. فالجمهور في النهاية صار يتحمل مخاطر المجازفين التي تفوق بأضعاف مخاطر النشاط الحقيقي. فبدلاً من أن تكون المشتقات وسيلة لحماية الجمهور من المخاطر صارت وسيلة لتحمله مخاطر تفوق بأضعاف ما كان يسعى لتجنبه من خلالها.

❖ المشاركون بأسواق المشتقات¹⁰ :

المشاركون في أسواق المشتقات المالية يتم تقسيمهم إلى فئتين وفقاً لميول هؤلاء المشاركين نحو التعامل في أنواع عقود المشتقات المالية المختلفة.

أولاً : حسب تحقق المنفعة :

10 - د. سحنون، محمود - مخاطر المشتقات المالية و مساهمتها في خلق الأزمات ، جامعة منتوري - الجزائر

✚ **الفئة الأولى :** المنتفعون النهائيون ((end users)) والذين يدخلون في صفقات خاصة بالمشتقات المالية لإحراز أهداف معينة مرتبطة بالتحوط ((hedging)) و التمويل أو إحراز تقدم في مسار عملياتهم التجارية العادية . إن مجموعة متنوعة من المجموعات التجارية تقوم بدور المنتفع النهائي على نطاق واسع وهذا يشمل و لا يقتصر على البنوك و شركات الأوراق المالية و شركات التأمين كذلك الشركات التي تقوم بالإستثمار مثل صناديق المعاش و صناديق الإستثمار والشركات التضامنية ذات الإستثمار الخاص والشركات و الحكومات المحلية و المركزية والهيئات الحكومية و الهيئات الدولية .

✚ **الفئة الثانية :** هي الوسطاء ((dealers)) ويشار إليهم أحيانا بالسماسرة و هم الذين يلبنون احتياجات المنتفعين النهائيين في صناعة الأسواق من خلال أدوات المشتقات المالية و استخداماتها خارج البورصة أمليين بها لتحقيق دخل من خلال أتعاب هذه الصفقات و تحقيق هامش فرق بين العرض و الطلب و تعتبر البنوك وشركات الأوراق المالية من أهم الوسطاء أو السماسرة في المشتقات المالية على الصعيد العالمي لقد قامت البنوك بتقديم منتجات لعملائها متمثلة في إدارة مخاطر سعر صرف النقد الأجنبي و معدل الفائدة و كذلك منتجات المشتقات المالية بصفة عامة كخدمة من خدمات المخاطر المالية .

ثانياً : حسب طبيعة ووظيفة المشارك :

✚ **المؤسسات**

تدخل المؤسسات سوق المشتقات من أجل التغطية من المخاطر المرتبطة بنشاطها الإنتاجي، وأيضاً من أجل الحصول على أرباح إضافية حوالي 50 من إرباحاً لمؤسسات ناتجة في الحقيقة عن المضاربة المالية في حين أن المنتجات المشتقة لا تظهر حتى في ميزانية هذه المؤسسات فهي عملية خارج الميزانية وهو ما أدى إلى صعوبة تحديد دورها وأهميتها الحقيقية في نشاطات المؤسسة.

✚ **المضاربون:**

ويدخلون سوق المشتقات لتحسين وضعيتهم، وتوسيع مركزهم بمساعدة اثر الرفع المالي، يتم ذلك من خلال هامش مبدئي منخفض جداً، ثلاثة بالمائة في المتوسط من قيمة الأصل محل التعاقد ومحاولة تسجيل أرباح مهمة جداً، إذا ما حققت توقعاتهم فيما يخص سعر ذلك الأصل.

ولتوضيح هذه الفكرة لنأخذ مثال عن مضارب تعاقد على احد عقود المشتقات لشراء أسهم بسعر تنفيذ 100 دولار للسهم، وهو يتوقع أن ترتفع قيمته بـ 10 في تاريخ الاستحقاق، أي يصبح سعر السهم 110 دولار فيربح 10 دولار عن كل سهم. إذا فرضنا انه يدفع مكافأة عن كل سهم تقدر بـ 1 دولار، وأنه قد تحققت توقعاته في تاريخ الاستحقاق، أي أصبح سعر السهم 110 دولار عندئذ يحقق هذا المضارب ربحاً عن كل سهم مقداره 9 دولار حيث يكون قد ربح 10 دولار وخسر دولار كمكافأة، وبالتالي فقد حصل على 9 دولار من استخدامه لـ 1 دولار فقط فيكون معدل ربحه 900 وذلك هو اثر الرفع المالي (9).

✚ مسيرو المحافظ

صناديق الاستثمار، البنوك، صناديق المعاشات، هيئات التوظيف الجماعي... يدخل مسيرو المحافظ أسواق المشتقات من أجل البحث عن توسيع توظيفها، فكلما كان للصندوق إمكانيات أكبر، كلما نوع استثماراته في أسواق عديدة وذلك بعد تقييمه للوضع العامة لهذه الأسواق. و بذلك يضمن إذا خسر قليلاً من اليسار و ربح كثيراً من اليمين، سيكون رابحاً في النهاية. في حين أنه لو كانت لدى هذا الصندوق إمكانيات واستثمرها يساراً فقط أي في اتجاه واحد سوف يخسر في النهاية وعليه فان الصندوق إذا أجمع لديه رأس المال الضخم والقدرة على تقييم مخاطر استثماراته سيكون لديه حظ كبير في الربح في النهاية.

❖ مفهوم مخاطر المشتقات.

يمكن الى حد ما أن نعتبر أن مخاطر المشتقات المالية قريبة جداً كمفهوم من مخاطر الاصول المالية الحقيقية مثلاً كان نقول (المخاطر الائتمانية ، مخاطر السوق ، مخاطر قانونية ، المخاطر الرقابية) وهي كلها مخاطر اعتدنا دراستها في حالة الاصول الحقيقية " العادية" ولكن المخاطر المتعلقة بالمشتقات تكون لها خصوصية اكبر وسندرس ذلك كالتالي :

أولاً : مزايا وخصوصية مخاطر المشتقات المالية .

- أن التدفقات النقدية الحاصلة عند البدء بتداول المشتقات ضئيلة و أحياناً تكون معدومة .
- لا يوجد مبلغ ثابت و محدد يترتب على التعامل دفعه او استلامه .
- العوائد و المخاطر المتوقعة في عملية تداول المشتقات اكبر من المخاطر و العوائد المدرجة في القوائم المالية .
- قيم تقلبات العوائد للأدوات المشتقة اكبر من تقلبات العوائد للأصول المتعلقة بها ، حيث يكون النقلب بالأدوات المشتقة سلباً و ايجاباً كبيراً خلال فترة زمنية قصيرة .

ثانياً : لماذا يكون من الصعب تحديد مخاطر المشتقات و تقلباتها :

- طبيعة الأسواق التي تتداول بها المشتقات حيث تكون كثيرة التقلب والتذبذب .
- عندما تستخدم أداتان مشتقتان مع بعضهما يجعل أمور تحديد المخاطر والعائد أكبر وأكثر تعقيدا .

- صعوبة تقدير قيمة الادوات المالية المشتقة المعقدة .

ورغم أن التعامل في أدوات المشتقات المالية، يستهدف الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد و أسعار الصرف وأسعار السلع. إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات إذ هي ترتبط بالتوقعات فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح و الخسارة، حيث أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر هائلة و غير محتملة، مما يتسبب في خلق الأزمات .

❖ أنواع مخاطر المشتقات.

أولاً : المخاطرة الائتمانية credit risk :

هي الخسائر الاقتصادية التي تحدث جراء عدم التزام احد اطراف العقد بأداء التزاماته المنصوص عليها في العقد تجاه الطرف المقابل .

وهذه الخسائر تحدث بشكل خاص في السوق غير المنتظمة over-the-counter market ونتيجة عدم وفاء لأحد الأطراف بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات المالية . يمكن حصر هذه الخسائر بشكل كمي من خلال حساب تكلفة استبدال الاداة المشتقة (الكلفة البديلة) ويمكنهم للمتعاملين تخفيف المخاطر من خلال اجراء التسوية اليومية لمراكزهم كما في حالة عقود المستقبلات . وذلك من خلال سوق منظمة ووفقا لقواعد محددة .

كيف يقوم البنك بالتحوط من المخاطر الائتمانية والتخفيف منها :

قد يستخدم البنك نظام ((اتفاقيات التصفية الرئيسية)) او

((master netting agreements)) _ هذه الاتفاقيات هي ادوات لدفع المخاطر عن

المتعامل بالمشتقات من خلال امكانية انهاء الوضع والحصول على صافي نتيجة العمل

بناء على طلبه وبالتالي تمكنه من معرفة خسائره وارباحه وبالتالي التحوط من الخطر وهي

احد الامور التي نادى بها قرارات بازل _ وتعزيزات ائتمانية وكفالات و ضمانات وايضا

ضمانات من الطرف الثالث للبنك وكل هذا سوف يساهم بتخفيض مخاطر عدم الوفاء في

عملية تداول المشتقات وحتى نصل الى مستوى التنفيذ الجبري للعقد يجب

وضع حدود ائتمانية عند التصفية من قبل البنك وبعد التصفية لكل الاطراف التي يتم التعامل

معها في السوق ويجب التركيز على دور الموظفين في البنك المسؤولين عن عميات

المشتقات و تحديد دورهم في عملية وضع الحدود الائتمانية بالاتفاق مع سياسات البنك .

الانتباه للحالات الاستثنائية التي يتم فيها تجاوز السقوف الائتمانية وبحثها بما يتفق مع سياسة البنك .

وأيضاً دراسة وضع العملاء جيدا قبل الاتفاق باي تجارة معهم كما يتم تماما في عملية منح القروض وخصوصا للادوات المشتقة الطويلة الأجل بما يضمن سيولة ونجاح عمليات البنك .

ثانياً : مخاطر السوق market risk :

هي الخسائر الراجعة لحدوث تغيرات مفاجئة وغير مواتية بالقيمة العادلة للادوات المشتقة التي يستخدمها البنك أي التغيرات والتحركات المعاكسة في الاسعار لتوقعات البنك وهذه المخاطر على علاقة بتغيرات بالادوات النقدية وسعر الفائدة ويتم قياس مخاطر السوق باساليب حديثة منها مقياس القيمة المعرضة للخطر ((value at risk)) وهي التي تقيس المخاطر المحتملة خلال سلسلة زمنية معينة , وهنا لا بد من الذكر انه على البنك أن يقوم بتقييم المخاطر بشكل يومي وان يكون هذا التقييم والقياس دقيقا وكافيا , ومتوافقا مع عملية ادارة المخاطر الخاصة بالبنك¹¹ .

كيف يواجه البنك مخاطر السوق الخاصة بالمشتقات :

يجب على البنك أن يقوم بمقارنة تقديراته لمخاطر السوق مع الواقع الفعلي ومناقشة أن كان موقفا في التقدير ام لا , وخصوصا استخدام النماذج السوقية والتي تنتبأ بالنتائج المستقبلية والعمل على تطوير هذه النماذج وتعديلها بناء على النتائج المحققة فعيا . على البنك أن يضع حدودا للمخاطر السوقية التي يقبل بها بناء على المقاييس المتبعة في قياس تلك المخاطر , وان يتم ذلك وفق الخطط التي وضعها مجلس ادارة البنك وضمن السقوف المحددة لذلك , ويجب على الادارة ملاحظة الحالات الاستثنائية لذلك .

البنوك التي تتعامل بالمشتقات بشكل محدود الحجم والتي تقتصر على أنشطة المستخدم النهائي تحتاج لانظمة قياس مخاطر ومواجهة مخاطر اقل تطورا من تلك التي يحتاجها السمسار ((dealer)) , وبالتالي يجب على الاقل أن تقوم نظم القياس بحساب المخاطر الناتجة من تقلب العائد بسبب سعر الفائدة واوضاع السوق .

ثالثاً : مخاطرة السيولة liquidity risk :

تتحقق عند عدم تمكن البائع من الحصول على ثمن الأوراق محل التعاقد في موعدها مما قد يضطره إلى الاقتراض أو تسهيل Liquidating بعض أصوله حتى يتمكن من مقابلة التزاماته تجاه الغير وكذلك يتعرض الشاري لنفس المخاطرة عند قيامه بالوفاء بثمن الأوراق

11- د. حشاد, نبيل - دليلك الى ادارة المخاطر المصرفية , 2005 , ص 189

التي تعاقد على شرائها دون أن يتمكن من حيازة الأوراق المتعاقد عليها في موعدها مما يضطره لاقتراض الأوراق محل العقد أو الدخول في عقد جديد .

يوجد لدى البنك نوعان من مخاطر السيولة المتعلقة بالمشتقات المالية : وهي أولا : المخاطر الناجمة عن سوق معينة او منتجات معينة .. وثانيا : مخاطر تمويل المشتقات المالية .. أن هذه المخاطر قد تشكل تحديا كبيرا للبنك حيث أن السوق يتسع بشكل لا يلائم مقدرة البنك .. وايضا أن تمويل هذه المشتقات قد يصطدم بعدم قدرة البنك على تأمين السيولة اللازمة لسداد مدفوعات والتزامات المشتقات

كيف يواجه البنك مخاطر السيولة بسبب المشتقات :

يجب على البنك أن يدرس عدم امكانية دخوله سوق او اكثر , وان يقرر ذلك بناء على الجدارة الائتمانية له وذلك مراعاة لمتطلبات السيولة لديه , وايضا حسب الجدارة الائتمانية للعميل , وان البنك قد يواجه عمليات الانهاء المبكر للصفقات في بعض الحالات وخصوصا اذا كان يقوم بمتاجرة المشتقات خارج البورصة , وهذا ما يؤدي لتشكل مشكلة سيولة لديه , فينبغي على البنك دراسة متطلبات السيولة أي خطة السيولة لدى ادارة البنك قبل الدخول في هكذا صفقات .

رابعاً : مخاطر التشغيل Operating Risk :

يعاني البنك من مخاطر التشغيل بالاعمال التي تتعلق بسير مهامه وعملياته اليومية والتي تؤدي الى خسائر غير متوقعة , هذه المخاطر غالبا ما تنشأ عن الاخطاء البشرية واطفاء التنفيذ لعمليات البنك , إضافة لأسباب فشل النظم المتبعة , وعدم كفاية الإجراءات والضوابط ولكن ماذا عن المشتقات : الطبيعة المميزة لمخاطر التشغيل الخاصة بالمشتقات هي أن المشتقات لديها أنظمة دفع وسداد معقدة اكثر من العمليات المصرفية الاخرى وتتشابه وتداخل بطرق تنفيذ صفقاتها , وحساب قيمتها .

كيف تواجه ادارة البنك هذه المخاطر :

يجب على ادارة البنك التأكد من التخصيص السليم للموارد المادية والبشرية في البنك لدعم العمليات وحفظ وتطوير النظم , ويجب إنشاء وحدة خاصة لمعالجة عمليات المشتقات والإشراف عليها وان تكون هذه الوحدة مستقلة .
دعم وتطوير النظم يجب أن يكون مكافئا ..لحجم تعامل البنك بالمشتقات , ويشمل هذا على القدرة على ادارة العمليات المتشابكة بكفاءة وفعالية والانجاز في الوقت المناسب .

مع تعدد انواع المشتقات وتزايد التعامل بها وانتشارها الكبير بين المستثمرين , ومع تزايد احجام التداول لابد من العمل على ايجاد الكفاءات والقدرات البشرية القادرة على مسايرة هذا التطور ومع التركيز على عامل الخبرة المهم في هذا المجال .

يجب أن تحتوي الخطة الإستراتيجية للبنك على خطة مفصلة عن طريقة التعامل المقترحة مع المشتقات والسيولة المتوفرة وهوامش التعامل .ويجب ايضا الاخذ بعين الاعتبار لاحتياجات النظم لادارة عمليات المشتقات في البنك .

تختلف البنوك من حيث نشاطها في عمليات تجارة المشتقات وتشابك وتعقيد عملياتها وبالتالي لابد من دراسة وضع البنك وحاجته للنظم ولحجم النظام المطلوب لادارة عمليات المشتقات حسب حجوم التداول للبنك وتشابك عملياته وتعقيدها وهذا يختلف من بنك لآخر .

على البنك التأكد دوما من صحة تقييمه لعمليات المشتقات وطرق قياس مخاطرها والمشاكل التي تحيط بها ونتاج اساليب ديناميكية للتعامل مع العمليات على المشتقات النشيطة في حال استدعى الأمر ويجب عليه أن يسعى دوما لتطوير نماذج التسعير وغيرها .

يجب اعتماد نظام التوثيق لكل عمليات المشتقات .والعمل على حفظ الوثائق الخاصة بها .من اجل الرجوع اليها في حال وجود خطأ بشري , او خطأ بنظام الحاسب المعتمد . لتخفيف القدر الاكبر من مخاطر التشغيل يجب وضع سيناريوهات متعددة للخلل .واعتماد

طريقة ((ماذا لو)) ((what -if)) , والعمل باستمرار على مراجعة الأعمال المنجزة لاكتشاف الاخطاء الواقعة , ووضع خطط للطوارئ .

خامساً : مخاطر الاحلال :

تتعلق بعدم قدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته نهائيا مما يضطر الطرف الآخر للدخول في عقد جديد ليتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاه الغير متحملا الخسائر الناتجة عن الفرق بين سعر التعاقد وسعر السوق للأوراق المتعاقد عليها .

سادساً : المخاطر القانونية :

تنشأ المخاطر القانونية عند عدم التقيد بالتنفيذ الجبري للعقد , او عدم التوثيق السليم . يتم محاربة هذه المخاطر من خلال المستشار القانوني للبنك وتوجيهاته ((كما تكون الحالة عند استشارة الموظفين عن ادارة المخاطر)) بعد الحصول على الارشادات من المستشار القانوني ,توافق عليها ادارة البنك .

كيف يواجه البنك المخاطر القانونية الخاصة بالمشتقات :

يجب على ادارة البنك التأكد من الجهات التي دخلت معها في صفقات انها تملك السلطة القانونية للدخول في هذه الصفقات , ويجب أن يكون البنك راضيا عن كل الشروط القانونية الموجودة بالعقد مع الطرف الثاني .

يجب على البنك أن يقوم بتقييم مدى مقدرة الجهات التي يرتبط بها بعمليات وعقود مشتقات مقدرتها على التنفيذ الجبري للصفقات , وان هذه الجهات قادرة على التنفيذ الجبري للعقد , ويجب على البنك أن يحصل على حقوقه أن كانت بضمانات للتنفيذ وما شابه ذلك .

سابعاً : المخاطر الرقابية :

هي الخسائر الناجمة عن ضعف وعدم وجود الضوابط الرقابية الداخلية والتي تساهم في كشف ((الغش)) ((الخطأ البشري والتزوير)) او قصور النظم وهذا ما يعيق مستخدم المشتقات عن تحقيق اهدافه التشغيلية , او مهامه المتعلقة باعداد التقارير المالية يؤدي ضعف الرقابة الى وجود معلومات غير موثوقة . وكل هذا سيؤدي الى عدم الالتزام بالضوابط والقواعد المتبعة مما يشكل تحدٍ حقيقي لانظمة تداول المشتقات المتبعة .

❖ دور إدارة البنك بتجنب مخاطر المشتقات

✓ دور مجلس الادارة

✓ دور الادارة العليا

على البنك أن يحتفظ بسياسات و إجراءات مكتوبة تحدد بوضوح دليل إدارة المخاطر الخاص بأنشطة المشتقات المالية كما يجب أن تحدد هذه السياسات كحد أدنى قدرة مجلس الإدارة على تحمل المخاطر و ان تصنف بدقة واضحة خطوط السلطة و المسؤولية لإدارة مخاطر تلك الأنشطة كما أن الأفراد المرتطبين بأنشطة المشتقات يجب أن يكونو على دراية كاملة بالسياسات و الإجراءات المتعلقة بمهامهم المحددة .

✓ دور مجلس الإدارة :

على مجلس الإدارة أن يقوم بالموافقة على كل السياسات الهامة المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى البنك ككل إن تلك السياسات التي يجب أن تتضمن كل ما هو متعلق بأنشطة المشتقات المالية يجب أيضا أن تكون متوافقة مع استراتيجيات أعمال البنك التجارية وقوة رأس المال و الخبرة في الإدارة .

✓ مهام الإدارة العليا :

- على الإدارة العليا أن تضع سياسات و إجراءات ملائمة لإدارة المشتقات المالية على المدى الطويل و القصير و من ضمنها تحديد دقيق لخطوط المسؤولية لإدارة المخاطر و أنظمة ملائمة لقياس المخاطر و ضوابط داخلية فعالة و عملية لإدارة المخاطر بشكل فعال .

- على الإدارة أن تتأكد قبل ان ترتبط بأنشطة المشتقات المالية أن تقوم بـ:

○ وصف مناسب للمنتجات المالية و الأسواق و استراتيجيات العمل التجاري بها.

- تأمين الموارد المطلوبة لوضع نظم سليمة و فعالة لإدارة المخاطر ومنها المتخصصون الذين لديهم خبرة خاصة بصفقات المشتقات المالية .
- تحليل للوضع المالي للبنك ووضع رأس المال و بعض العمليات المتعلقة بالبنك:
 - مثل أدلة محاسبية مناسبة
 - معاملات ضريبية مناسبة
- تحليل أي قيود قانونية موجودة إذا كانت الأنشطة مسموح بها أم لا
- بعد دخول البنك بأنشطة المشتقات المالية يجب أن يوافق مجلس الإدارة أولاً على أي تعديلات أو تغييرات بالأنشطة أو دخول أنشطة جديدة خاصة بالمشتقات المالية حسب مستويات الإدارة العليا .



الفصل التاسع

نتائج تطبيق مقررات لجنة بازل وانعكاساتها المترتبة على المصارف

إن العمل المصرفي عمل متغير و يتصف بالديناميكية ، بالرغم من أنه تاريخياً كان يعتبر من أكثر الأعمال عرضة للتنظيم و المراقبة . و لكن هذه الصفة بدأت بالتغير، حيث بدأ العمل المصرفي يتصف بالحرية وبانكماش حجم التعليمات و القيود الخاصة به . فبعد أن كان متركزا حول الإدارة الحريضة لأصول و خصوم البنك ، أصبح تركيزه الآن منصبا حول المخاطرة و إدارتها و الحصول على عوائد أعلى. و في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية و تزايد حدة المنافسة المحلية و العالمية المترافق مع تصاعد حجم المخاطر المصرفية ، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، و تدعيم مراكزها المالية .

أولاً: لمحة تاريخية عن بازل :

تأسست لجنة بازل¹²، التي أنشأها حكام المصارف المركزية في مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية . وأطلق على تلك اللجنة مسميات ثلاثة ، لجنة بال نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بال بالفرنسية، أو لجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل بالإنجليزية، أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها بيتر كوك **Peter Cooke** "مدير بنك إنجلترا المركزي"، وتجتمع هذه اللجنة بصورة منتظمة أربع مرات في السنة و يعود السبب الرئيسي لتأسيس هذه اللجنة إلى:

تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية.

تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك.

يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك و انتشار فروعها في أنحاء العالم.

ثانياً: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

¹² Bank for International Settlements· History of Basel Committee

هي اللجنة التي تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة و ذلك مع نهاية عام 1974 وهي : بلجيكا، كندا، فرنسا ،ألمانيا الاتحادية ،إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية سويسرا ولوكسمبورج. و قد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى:

" لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية"

تجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية و إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، و لذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية " كبيرة . و تتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات.

و تلجأ بعض المنظمات الدولية و بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد و المعايير الدولية . و تتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق و البنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط بإلزام الدول بإتباع القواعد و المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك و غيرها من قواعد و معايير الإدارة السليمة ، لذلك فإن القواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بنوع من الإلزام الأدبي أو المهني في تطبيقها .

ثالثاً: مقررات لجنة بازل :

يتركز لب و جوهر مقررات لجنة بازل في إيجاد معيار موحد لكفاية رأس المال. فقد استطاعت اللجنة إيجاد معدل لكفاية رأس المال ،كان نتاج دراسات طويلة ومحاولات عديدة و مستمرة .ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. و في منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية بهذا الموضوع و تم وضع بعض النسب المالية التقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال ،و حجم رأس المال إلى إجمالي الأصول ،إلا أن هذه المحاولات لم تستطع إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية. وتعتبر الفترة من

1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال ، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه الفترة كشف عن مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق كما عمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق و هو ما اثبت بان البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس و الانهيار.

رابعاً: أهداف لجنة بازل 13

المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي.
إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف و الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية و في مقدمتها العولمة المالية.
تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

خامساً: بازل (I) 1988 :

في شهر تموز عام 1988 وافقت المصارف المركزية للدول الصناعية (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، أمريكا، لوكسمبرج) على مقررات لجنة بازل بشأن معيار كفاية رأس المال . و بناء على ذلك أصبحت المصارف الخاضعة لهذه الدول ملزمة بأن تحقق كحد أدنى ما نسبته 8% من رأس مالها إلى موجوداتها مرجحة بأوزان المخاطر¹⁴، مع أخذ المخاطرة الخاصة بالفقرات خارج الميزانية بعين الاعتبار. و استهدفت المقررات تشجيع المصارف على تدعيم مراكز رؤوس أموالها و تعزيز سلامة واستقرار النظم المصرفية العالمية و إيجاد أسس رقابية موحدة في مختلف دول العالم .
يتكون رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل من شريحتين :

× رأس المال الأساسي Core capital (رأس المال من الشريحة الأولى) و

تتكون هذه الشريحة من :

¹³ Basel Committee on Banking Supervision -2004

¹⁴ خليل الشماع ، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية .

✓ رأس المال المدفوع (الأسهم العادية المصدرة و المدفوعة و الأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة).

✓ الاحتياطات المعلنة (احتياطات رأس المال القانونية أو الاختيارية).

✓ الأرباح المحتجزة .

✓ حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة .

✗ رأس المال المساند أو التكميلي **Supplementary capital** (رأس المال من الشريحة الثانية).

✓ الاحتياطات غير المعلنة (أرباح متحققة لا يتم الإفصاح عنها) .

✓ احتياطات إعادة تقييم الأصول و التي تنشأ عن إعادة تقييم مباني المصرف و الاستثمارات في الأوراق المالية .

✓ احتياطات مواجهة الديون المتعثرة .

✓ القروض المساندة (لا تقل مدتها عن 5 سنوات) .

و لاحتساب نسبة كفاية رأس المال يتم استبعاد البنود التالية :

✚ الشهرة .

✚ الاستثمارات في المصارف و المؤسسات المالية التابعة .

✚ الاستثمارات في رؤوس أموال المصارف و المؤسسات المالية الأخرى .

و تتضمن متطلبات رأس المال بموجب بازل: أن لا تقل نسبة رأس المال الأساسي إلى

الموجودات المرجحة بالمخاطرة عن 4% . و أن لا تزيد نسبة رأس المال المساند إلى

رأس المال الأساسي عن 100% . كما يجب أن لا تقل نسبة مجموع رأسي مال

المصرف عن 8% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة .

سادساً: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I 15

▪ التركيز على المخاطر الائتمانية:

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذاً في الاعتبار المخاطر

الائتمانية Credit Risks أساساً، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول. و لم يشمل

معياري كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى

مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

▪ **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها:**

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول و مستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من المخصصات ،و ذلك لأنه لا يكمن تصور أن يفوق معيار راس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية وفي نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال .

▪ **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:**

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين:

الأولى متدنية المخاطر ،و تضم مجموعتين فرعيتين :

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD يضاف إلى ذلك دولتان سويسرا و المملكة العربية السعودية.

الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية خاصة مع IMF و هي : استراليا ،النرويج ،النمسا ،البرتغال ،نيوزلندا ،فنلندا ،ايسلندا ،الدانمارك ،اليونان و تركيا.

و قد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم 1994 و ذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها للعالم الخارجي.

أما المجموعة الثانية فهي الدول ذات المخاطر المرتفعة و تشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى

❖ **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول**

الوزن الترجيحي يختلف باختلاف:

الأصل من جهة والملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى إن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه اصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة ،و إنما هو أسلوب ترجيحي للترقية بين اصل و آخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.

و الجدول التالي يمثل أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بال :

نوعية الأصول	درجة المخاطرة
- النقدية+المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية و المطلوبات*بضمانات نقدية و بضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات و بنوك مركزية في بلدان OECD .	صفر
- المطلوب من هيئات القطاع المحلية (حسبما يتقرر محليا)	من 10 % إلى 50 %
- قروض مضمونة من بنوك التنمية الدولية و بنوك دول منظمة OECD + النقدية في الطريق .	20 %
- قروض مضمونة برهونات عقارية و يشغلها ملاكها .	50 %
- جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية+مطلوبات من قطاع خاص+مطلوبات من خارج منظمة OECD و يبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام+مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية+مساهمات في شركات أخرى+جميع الموجودات الأخرى .	100 %

ت حسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية ، و معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالاتي:

البنود	أوزان المخاطرة
- بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية(الاعتمادات المستندية).	20 %
- بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).	50 %
- بنود مثيلة للقروض (الضمانات العامة للقروض).	100 %

سابعاً: تعديلات بازل (I) 1995:

في كانون الأول من عام 1995 وافقت البنوك المركزية للدول الصناعية على إضافة بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ،تمثلت بإضافة مخاطر السوق إضافة إلى المخاطر الائتمانية و يتم تضمينها كما يلي :

إضافة شريحة ثالثة لرأس المال على شكل قروض مساندة (لأجل سنتين) تغطي هذه الشريحة مخاطر السوق فقط .

تشمل التغطية مخاطر السوق التالية :مخاطر أسعار الصرف ،مخاطر أسعار الفائدة ،مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع و الأسهم .

ثامناً: نقاط القوة والضعف في مقررات بازل (1) :

نقاط القوة :

تعزيز متانة رأس المال في القطاع المصرفي العالمي .
خلق بيئة عمل أكثر سلاسة و شفافية .
التقليل من حدة المنافسة بين المصارف العالمية .

نقاط الضعف :

ركزت بشكل رئيسي على المخاطر الائتمانية و لم تتطرق للمخاطر الأخرى (السوقية و التشغيلية) التي تؤثر بشكل كبير في الوضع المالي للمصرف .
لم تراعي لدى تحديد أوزان المخاطر اختلاف درجات التصنيف الائتماني بين المقترضين،
فمثلا :يحصل القرض المقدم لمقترض تصنيفه الائتماني AAA على نسبة الاحتياطي ذاتها التي يحصل عليها القرض المقدم لمقترض تصنيفه الائتماني BB بغض النظر عن الاختلاف الواضح في مخاطر عدم السداد التي يوحى بها التصنيف الائتماني .

لا تأخذ بعين الاعتبار تنوع محفظة الأصول و الذي له تأثير كبير على مخاطرة المحفظة .

ميزت بين الدول على أساس انتمائها إلى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ،فهناك العديد من الدول ذات الاقتصاديات القوية ولا تنتمي إلى OECD و على الرغم من ذلك تصنف ضمن الدول ذات المخاطر العالية .

قد ينجم عن تطبيق المصارف لمعيار كفاية رأس المال عدم الالتزام بتشكيل المخصصات الكافية ،لذلك يجب التشديد على الالتزام بهذه المخصصات من قبل الجهات الرقابية في البلد المعني .

لم تشجع على تطبيق تقنيات تقليل المخاطرة و لم توفر أدوات و أساليب ملزمة للسيطرة على المخاطر الائتمانية .

❖ بازل (II) 2003 :

في عام 1999م قامت لجنة بازل بإعداد وثيقة لمراجعة اتفاقية بازل 1 و إحداث بعض التطويرات و التعديلات عليها، بهدف الوصول إلى تصنيفات أفضل للمخاطر الائتمانية . وتضمنت الوثيقة اقتراحات بخصوص أخذ التصنيفات الخارجية للمصارف بعين الاعتبار و دراسات تطوير مناهج داخلية لقياس المخاطرة تقوم على تصنيفات داخلية خاصة بالمصارف . و تم طرح الوثيقة للنقاش و التشاور و بعد العديد من

الدراسات و التعديلات و المقترحات و المشاورات تم التوصل إلى الوثيقة النهائية في 2003 على أن يبدأ العمل بها مع بداية 2005¹⁶ .

❖ مفاهيم عامة في إتفاقيات بازل

تعد إتفاقيات بازل حدثاً بارزاً في عالم المصارف المعاصرة بوجه عام ، وفي العمل المصرفي الدولي بوجه خاص . فقد انصبت على بعث أهمية كفاية رأس المال من جديد ، والتأكيد على ملاءة المصرف باعتبارها ركناً أساسياً في الصيرفة السليمة والرصينة ، وكذلك لتنسيق وتوحيد نظم الرقابة المصرفية فيما يتعلق بهذا المجال من العمل المصرفي ..

وكما ذكرنا سابقاً كانت لجنة بازل التي ضمت ممثلين عن مجموعة العشرة تعقد اجتماعاتها في مدينة بال ، أو بازل في سويسرا ، وهي مقر بنك التسويات الدولية ، وذلك برئاسة كوك من مصرف إنكلترا. ومن هنا أتت التسمية بلجنة (بازل ، أو كوك).
ومن هنا يمكن تعريف إتفاقية بازل بأنها : هي إتفاقية دولية بين مصارف مركزية (أعضاء بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements) تصف متطلبات الحد الأدنى لملاءة رأس المال للمصارف. وتسمى أيضاً قواعد (BIS)..

1 - مقررات لجنة بازل 1 لعام 1995م :

لقد أوصت هذه اللجنة في تقريرها نتيجة الاجتماعات أن تكون النسبة المتوخاة لرأس المال المصرفي إلى الموجودات (بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية) 8 % كحد أدنى . أي وبعبارة أخرى يجب أن يكون رأس مال المصرف 8 % على الأقل من قيمة أصوله موزونة بالمخاطر . وتقاس الأصول المعرضة للمخاطر بضرب قيمة كل صنف من الأصول بنسبة المخاطرة التي تنطبق عليه والتي تتراوح بين صفر إلى مائة ..
كما أنها أوصت بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين ، أولاهما ذات مخاطرة منخفضة ، وتشمل الدول التالية وهي : دول أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية . والثانية ذات مخاطرة عالية وتشمل باقي دول العالم ..
وقد صادقت مجموعة العشرة على تقريرها بعد إعطاء مدة ستة أشهر للاستشارة ..

¹⁶ محمد نضال الشعار ، أسس العمل المصرفي ، دار الجندي 2005 ص474.

2 - أسباب اتفاقية بازل 1 :

أما عن الأسباب التي أدت إلى توصيات بازل سببان أساسيان في سوق الصيرفة الدولية هما أزمة المديونية ، وبوجه خاص لدول العالم الثالث ، وقدرة المصارف اليابانية على المنافسة الدولية ، هذا إلى جانب مجموعة مترابطة ومتكاملة من التطورات المصرفية المعاصرة في الصيرفة الدولية .

أ - أزمة المديونية لدول العالم الثالث :

لقد توسعت المصارف وبخاصة الدولية منها خلال السبعينيات كثيراً بتقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير . ونظراً لتدني قدرة دول العالم الثالث على التسديد ، فقد اضطرت المصارف الدائنة إلى اتخاذ عدة إجراءات منها : شطب الديون ، تحويل القروض إلى سندات وأوراق مديونية أخرى قابلة للتداول وبخصومات عالية . واعتبارها عديمة الأداء بسبب عدم القدرة على خدمة الفوائد ، إضافة إلى أصل الدين .

ب - منافسة المصارف اليابانية :

حيث استطاعت المصارف اليابانية أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق المالية التقليدية للمصارف الغربية ، وقد يكون ذلك السبب الثاني الرئيس وراء الاندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال المصرفي . إذ أن المصارف اليابانية قد قدمت خدماتها بهوامش ربح متدنية جداً . ناهيك عن الوضع خلال الثمانينات وأوائل التسعينيات . ففي عام 1987م ولأول مرة فاق حجم الودائع في المصارف اليابانية الودائع في المصارف الأمريكية. بل ولم تقتصر منافسة المصارف اليابانية للمصارف الغربية على الأسواق التقليدية بل تعدت ذلك على أسواق أخرى ، وبخاصة في منطقة شرقي آسيا .

ت - التطورات الأخيرة في الصيرفة الدولية :

مثل تحرير الأسواق النقدية والمالية من القيود بما فيها التشريعات واللوائح ، سرعة تغيير كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف مما أدى إلى زيادة تعرض المصارف والمنشآت المالية للمخاطر ، والتقدم التكنولوجي المتسارع في نظم الاتصالات والمعلومات باستخدام الحاسوب ، واحتدام المنافسة في الأسواق المالية الدولية ، وتزايد الاتجاه نحو التسديد .. إن مقررات لجنة بازل تفرض توجهات جديدة لتعديل هيكل مصادر التمويل وهيكلة استخدامات الأموال في المصارف التجارية والعمل على زيادة رؤوس الأموال بشكل كبير والعمل على خفض الموجودات ذات المخاطر العالية بغية الوصول إلى معدل الملاءة المطلوب في المصارف ..

وتجدر الإشارة أن اتفاقية بازل لاقت قبولاً واسعاً ، وذلك لأنها كانت سهلة الفهم والتطبيق ، كما أنها زودت المشرعين والمنظمين بمقياس يقارنون بموجبه المصارف ، بغض النظر عن المواقع الجغرافية ، ونتيجة لذلك تم تطبيق اتفاقية بازل في أكثر من 120 دولة.

في أثناء ذلك استمرت لجنة بازل في تنظيم مشاورات دولية واسعة النطاق بهدف إدخال تحسينات أبعاد لمعالجة محددات ما يسمى بازل 1 . مثل حساسيتها المحدودة تجاه المخاطر . إذ لم تفرق بازل 1 بدقة بين أنواع المخاطر المختلفة مثل الإقراض للقطاع الحكومي . والإقراض لغايات البدء بالمشروعات الجديدة ، حيث تحمل كل من هذه الأنشطة مستويات مختلفة من المخاطر . ومستويات مختلفة من العوائد..

ثمة أمر آخر هو أن بازل 1 كان ينقصها الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية ، وهو عنصر متزايد الأهمية للعمليات الجارية للمصارف ، فقد كان التركيز منصباً على المخاطر الائتمانية فقط ، ووضع المعايير الدنيا لرأس المال الذي يجب أن يمتلكه المصرف مقابل محفظة قروضه . وأيضاً لم تقدم بازل 1 حافزاً لتتبع المخاطر أو الجهود المبذولة للتعامل معها . ولكن كانت اتفاقية بازل في الوقت نفسه نقطة انطلاق جيدة لإطار دولي للأنشطة المصرفية ساعد في تغيير الاتجاه النزولي لمستويات رأس المال في المصارف . كما نجح في هدفه الأولي في تقوية معايير رأس المال في القطاع المصرفي دولياً ..

3 - مقررات بازل 2 :

في شهر حزيران من عام 2004م تم إصدار وثيقة ليطلق عليها مقررات لجنة بازل 2 والتي تفاعلت مع الانتقادات والعيوب التي أسفر عنها التطبيق الفعلي لمقررات بازل 1 ومنها : عدم مراعاة مقررات بازل لدى تحديد أوزان المخاطر اختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر ، وتحسن الأساليب المتبعة من قبل المصارف لقياس وإدارة المخاطر ، ظهور مخاطر جديدة كمخاطر تقلبات أسعار الفائدة بالنسبة للأصول والالتزامات والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل ، وغيرها . وخرجت بمقترحات جديدة التي يتكون منها بازل 2 وهي : المتطلبات الدنيا لرأس المال ، المراجعة الإشرافية ، وانضباط السوق.

- المتطلبات الدنيا لرأس المال :

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقاً للمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية :

رأس المال بمفهومه الشامل (لم يتغير)

معدل كفاية رأس المال (الحدود الدنيا %) = -----

الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر + ..

(مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)

ويتطلب الوصول لمعدل كفاية رأس المال قياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ..

- المراجعة الإشرافية :

وتستهدف هذه المراجعة الاهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسة بالمخاطر ، و إلى التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية مخاطر المصرف والمحافظة على المستويات المتطلبة لها ، وتقرح اللجنة في هذا الشأن في أن تفرض السلطات الرقابية بالدولة التي تتسم اقتصادياتها بتقلبات ذات قدر مؤثر حد أدنى لمعدل كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المقرر بمعرفة السلطات الرقابية بالدول الأخرى . وأن يتوفر لدى المصارف نظام لتقدير مدى كفاية رأس المال ، وذلك بالنسبة لكل سوق أو نوعية نشاط يرتبط به المصرف ، ومقدرة السلطة الرقابية على تقييم ذلك النظام . والتدخل الرقابي لاكتشاف المصاعب التي يمكن أن يواجهها المصرف في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأس مال المصرف ..

- انضباط السوق :

حيث تقترح اللجنة بضرورة قيام المصارف بالإفصاح والشفافية عن المزيد من المعلومات المتعلقة باستراتيجيات المخاطر ومتطلبات رأس المال وذلك لمجابهة ضغوط السوق ، وكذلك للسعي لتدبير متطلبات العملية الإقراضية . واستخدام المصارف للأساليب الفنية والتحليلية لإدارة مخاطر السوق بهدف عدم تكبدها خسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة أو التقلبات غير المتوقعة في تلك الأسواق . وتقييم جودة النظم والرقابة الداخلية في ضوء إدارة مخاطر رأس المال . وتدعيم رؤوس أموال المصارف في حال تقديمها لقروض مسندة (موقرة) . وإمكانية قيام السلطات الرقابية المحلية بالزام أجهزتها المصرفية (أو بعض المصارف) بمعدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالمياً إذا رأت ضرورة لذلك .

لقد استهدفت جهود لجنة بازل 2 من خلال ضرورة تحقيق توافق دولي في الأنظمة الرقابية الحاكمة لكفاية رأس المال في المصارف الدولية ، وذلك بصياغة إطار جديد يقود إلى تحقيق الأهداف التالية ، وهي :..

- إدراج العديد من المخاطر ، مثل: مخاطر التشغيل - لم تكن متضمنة من قبل - و إيجاد ثلاثة طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، بالإضافة على إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها ..
- المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي ..

- إعطاء ثقة للمودع ، وذلك من خلال رفع المصارف أموالها الخاصة إلى نسبة ملاءة تعادل في حدها الأدنى 8 % من المخاطر الاستثمارية. ثم رفعها إلى نسبة 15 % بعد ذلك..

- إيجاد حالة التوازن في المنافسة بين المصارف وتدعيم التساوي فيما بينها ، بالإضافة إلى ضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة..

وبالتالي يمكن القول إن بازل 2 هي أكثر من مجرد استبدال مجموعة قواعد ومعايير جديدة لرأس المال ، وتعد تحول كامل لمفهوم إدارة المخاطر، و أوجدت المزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذا المخاطر ..

4 - الفرق بين بازل 1 وبازل 2 :

وبالنظر إلى مقررات بازل 2 حول تقدير رأس المال واحتساب مكوناته ومن أجل التطورات التي قادت إليه كان من الضروري فهم ما سبقها . وتحديداً بازل 1 ، فعندما تم تقديم بازل 1 في عام 1988 م كان التركيز منصباً على أنواع معينة من المخاطر، مثل : مخاطر الائتمان . ووضع معايير دنيا لرأس المال ، أما الهدف من بازل كان هو جعل هيكل رأس المال المصرفي يتماشى بشكل أدق مع المخاطر الضمنية التي تكمن في أنشطته ، ولعل الجدول التالي يوضح الفرق بين بازل 1 و بازل 2 :..

الجدول رقم (2) الفرق بين مقررات لجنة بازل 1 وبازل 2

قائمة العناصر من بازل 1 الى بازل 2

تم تقديمها بصورة معدلة	حساسية المخاطر
يزداد في عدة اتجاهات	مدى المخاطر
لم يتغير	نسبة الحد الأدنى من رأس المال المطلوب
لم يتغير	تعريف رأس المال التنظيمي
تم اقتراح ثلاثة طرق مع حوافز لتبني أسلوباً متقدماً	احتساب الحد الأدنى لرأس المال
لم يتغير	التعرض لمخاطر السوق
تم تقديم مقياس جديد لم يكن موجوداً قبلاً	التعرض لمخاطر التشغيل
تمت مراجعة عمليات القياس وازدادت لدرجة كبيرة	التعرض للمخاطر الائتمانية

5 - مقررات لجنة بازل وانعكاساتها على المصارف :

لقد أثارت قرارات لجنة بازل العديد من التخوفات وردود الأفعال لدى الأوساط المصرفية الدولية ، وفي الوقت نفسه عدت هذه القرارات بمثابة برنامج متكامل لتطوير القطاع المصرفي ككل. ولمعرفة مدى مطابقة هذه التخوفات للنتائج المتوقعة لقرارات بازل تم إجراء دراسات كمية حول العلاقة السلوكية بين المتغيرات الثلاثة وهي :

✓ التشريعات أو السقوف الجديدة والتي يمكن اعتبارها عناصر (تكلفة) إضافي على العمليات المصرفية .

- ✓ ربحية المصارف من خلال عملياتها الائتمانية والاستثمارية .
- ✓ نوعية الموجودات لدى المصارف ، ودور الإبداع المالي في مواجهة التكلفة الإضافية والمتضمنة في التشريعات الجديدة .

وقد زاد الاهتمام أكثر من قبل الدول الصناعية بموضوع مقررات لجنة بازل وانعكاساتها المترتبة عليها جراء تطبيق تلك المقررات لما لها من نتائج هامة على المصارف الموجودة لدى دولها . وذلك بهدف محاولة للتحكم في ازدياد المنافسة غير المتكافئة في الأسواق المصرفية العالمية ، وبشكل خاص من قبل المصارف اليابانية إزاء المصارف الأخرى بسبب تدني نسبة رؤوس أموالها إلى الأصول. كذلك لأغراض تلافي انتقال مخاطر العمل المصرفي سواء كان من بعضها البعض أو من الدول الأخرى. بعد أن تصاعدت المخاطر الناجم عن العمليات الائتمانية وتفاقم أزمة المديونية، وبوجه خاص تراجع قدرة بعض الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الخارج، وما ترتب عليه من إرجاء تسديد بعض أقساط ديونها الخارجية . وهو ما أثر سلباً على استمرار التطورات السريعة التي حصلت في عمليات الإقراض على الصعيد الدولي .

ويمكن إجمال الآثار السلبية لقرارات لجنة بازل وانعكاساتها على صعيد المصارف الدولية والعربية، رغم بعض الإيجابيات التي تتحقق من خلال التوكيد على أهمية رأس المال المصرفي بما يلي:

أولاً : على صعيد المصارف الدولية :

- زيادة رؤوس أموال المصارف : حيث على المصارف أن تتوجه للحصول على مصادر إضافية لرؤوس الأموال ، بما فيها رأس المال الأساسي والمساند ..
- إعادة هيكلة محفظة موجودات المصارف: حيث على المصارف أن تقوم بتخفيض نسبة نمو الموجودات المصرفية لديها . وهو سوف يمثل أحد الأسباب وراء التخفيض المرحلي في شكاوي المصارف الغربية من المنافسة المصرفية اليابانية بشأن حصص كل منها في السوق . ومن جهة أخرى على المصارف القيام بتعديل أوضاع ميزانياتها العمومية لغرض الانتقال من الموجودات عالية المخاطرة إلى الموجودات الأقل مخاطرة ..
- توليد مردود أعلى على الموجودات عن طريق تحسين الهوامش : حيث على المصارف السعي الحثيث إلى زيادة الموجودات ، بهدف توليد تمويل ذاتي (عن طريق تحقيق الأرباح الصافية واحتجاز نسب أعلى منها) وكذلك لغرض تحسين نظرة سوق المال للأسهم المصرفية الجديدة.

- إن تقنيات التحكم بالمخاطر أو إدارتها المقترحة في اتفاقية بازل قاسية بدرجة كبيرة ، مما سيجعل الكثير من المصارف تجد صعوبة في الوفاء بالمعايير الجديدة ، وذلك بسبب الأطر الرقابية الضعيفة ووجود مظاهر الضعف في أنظمة المدفوعات والتسوية..
- من المتوقع أن لا يكون لدى الكثير من المصارف الخبرة والأنظمة وقواعد البيانات مع سجل تاريخي كامل ودقيق لها حول خسائر القروض لكي تكون مؤهلة لتطبيق مقررات لجنة بازل.
- إن تطبيق مقررات لجنة بازل وإمكانية استيعابه من قبل الكثير من المصارف صعبة ويتطلب وقتاً وكلفة أكبر، رغم وجود نماذج داخلية خاصة لحساب رأس المال وكفايته لدى تلك المصارف، إلا أن معظم تلك النماذج قد لا تفي بمتطلبات بازل بسبب النقص في تقييمات وتصنيفات الأصول بشكل مفصل.

وقد اتخذت الكثير من مصارف دول المجموعة الأوروبية والمصارف الأمريكية واليابانية الخطوات الجادة التنفيذية لمقررات لجنة بازل، إلى جانب قيام الكثير من مصارف دول العالم بإجراءات تجعلها متوائمة نسبة 8 % المتوخاة من رأس المال إلى الموجودات الخطرة الموزونة.

ثانياً : على صعيد المصارف العربية :

سيكون لمقررات لجنة بازل آثارها المباشرة على المصارف العربية العاملة في الدول الموقعة على اتفاقية بازل ، وهي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،. كما أنه سيكون لها آثار غير مباشرة على جميع المصارف العربية التي تعمل خارج الدول الموقعة على الاتفاقية بما في ذلك العاملة داخل المنطقة العربية ، خاصة فيما يتعلق بكلفة الأموال وذلك سواء عمدت إلى تطبيق معيار لجنة بازل أو تجاهلته. وسوف يترتب على (المصارف العربية) وبوجه خاص العاملة منها في الخارج إجراء تعديلات أساسية في هيكل مصادر التمويل وهيكل الموجودات، إضافة إلى أنها أثرت على القدرة التنافسية لديها في السوق.

إن معايير بازل قد وضعت المصارف العربية بطرفيها المركزي الرقابي ، وبقية المصارف والمؤسسات الأخرى أمام الالتزام على أصعدة الرسملة والتصنيف الائتماني وإدارة المخاطر المتعلقة بالتشغيل ، ولتغطية مخاطر التصنيف الائتماني ، والوعي بمتطلبات مواجهة المخاطر وإقامة أنظمة الإنذار المبكر لجميع أنواع المخاطر.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن إجمال الآثار السلبية لمقررات لجنة بازل وانعكاساتها على المصارف العربية بما يلي :

أ - المصارف العربية العاملة داخل الأقطار العربية : تعتبر المصارف العاملة على الأرض العربية هي أقل تعرضاً للآثار السلبية لمقررات لجنة بازل ، في مجال المعاملات التي تجري بالعملة الوطنية على جانبي الميزانية العمومية (الموجودات والمطلوبات) . ومع ذلك سوف تتأثر هذه المصارف بتلك المقررات ، ومن هذه السلبيات التي يمكن أن تتعرض لها المصارف العربية العاملة على الأرض العربية ما يلي:

- ستزداد كلفة الحصول على الموارد المالية اللازمة للمصارف العربية من الأسواق الدولية بالنظر إلى تصنيف الدول العربية ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة (ما عدا المملكة العربية السعودية). وبطبيعة الحال سينعكس هذا على نتائج أعمالها وربحيتها . كما سيؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين الخارجي للدول العربية . ومن ناحية أخرى ستواجه المصارف العربية تقليصاً في خطوط ائتمانيها بسبب توزيع وطبيعة موجوداتها .

- ستضطر المصارف العربية العاملة في الدول الموقعة على اتفاقية بازل إلى تقليص توظيفاتها في الوطن العربي للمحافظة على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة خاصة وأن قسماً كبيراً من موجوداتها موظفة في الوطن العربي ، وستعطي معدلات ترجيح مرتفعة . وستضطر هذه المصارف لتحمل عبء زيادة غير عادية في رأسمالها إذا ما رغبت في الحفاظ على أسواقها التقليدية في الوطن العربي وبعض دول العالم الثالث مما سيكون له أثراً سلبياً على قدرتها التنافسية في مواجهة مصارف الدول الموقعة على اتفاقية بازل.

- سيكون لمقررات لجنة بازل أثر على توزيع الموارد المالية في النظام المصرفي العالمي ، و إلى الحد من حركة انسياب رؤوس الأموال إلى الدول ذات المخاطر المرتفعة والمتمثلة بدول العالم الثالث ، ومن ضمنها الدول العربية مما سيزيد من مشكلة شح انسياب رأس المال إلى داخل الوطن العربي . كما سينعكس ذلك على كمية ونوع الائتمان المقدم لمشاريع التنمية في البلاد العربية. وقد تواجه المصارف العربية بوجه عام تقليصاً في خطوط ائتمانيها من المصارف العالمية بسبب طبيعة وتوزيع موجوداتها . وسيكون هذا الأثر أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالمصارف العربية التي لن تعمل على تطبيق نسبة كفاية رأس المال المطلوبة.

ب - المصارف العربية العاملة خارج الأقطار العربية : إن التعامل مع المصارف الخارجية وبالذات مع مصارف المجموعة الأوروبية والمصارف الأمريكية واليابانية وغيرها من المصارف سوف يعرض المصارف العربية لسلبيات عديدة . ذلك لأن المصارف الخارجية ستعامل المصارف العربية في الداخل من منطلق أنها تعمل في مجموعة الدول الثانية ، ومع كل ذلك فإن المصارف العربية في الخارج هي التي ستتعرض للآثار الأخطر ، بل هي مستهدفة أصلاً في مقررات لجنة بازل .

- ويمكن إيجاز سلبيات مقررات لجنة بازل على المصارف العربية العاملة في الخارج بما يلي:
- إن مقررات لجنة بازل تطلب لأغراض تحقيق التنمية من المصارف احتجاز نسب عالية من أرباحها من أجل رأس المال ، والوصول به ليس فقط إلى الحد الأدنى المطلوب بالنسبة المتوخاة ، وإنما بالحد المطلوب بعد وزن المخاطر بأنواعها . وطبيعي أن ذلك يؤثر على نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين .
 - يحتمل أن تتأثر الودائع في هذه المصارف ، كون أن بعض هذه المصارف غير مستوفية لشروط كفاية رأس المال . ويعود السبب وراء ذلك إلى احتمال توقع بعض المودعين أن المصرف قد لا يستطيع إعادة هيكلة رأس المال والموجودات بما يضمن بقاءه عاملاً في السوق .
 - سوف تتجه هذه المصارف نحو تسهيل الموجودات قدر المستطاع لكي تتال الأوزان الدنيا من المخاطر الائتمانية . وسيكون هذا التطور كارثياً ، ذلك لأن الشكوى الواضحة في الأقطار العربية هي أن المصارف تستقبل الودائع من جميع القطاعات ، ولكنها توظف معظمها في القروض التجارية ورؤوس الأموال العاملة فقط .
 - سيؤدي تطبيق تقرير لجنة بازل إلى تخفيض حجم إيرادات المصارف في الخارج لعدة أسباب منها :
 - الاتجاه لزيادة سيولة الموجودات ، تخفيض حجم القروض لغرض إحداث التوازن بين استخدامات الأموال فيها وبين متطلبات النسبة المتوخاة ، تخفيض حجم الكفالات والضمانات المختلفة الصادرة عن هذه المصارف ..
 - سوف ترتفع كلفة الوحدة الواحدة من عمليات وخدمات المصارف العربية ، وذلك بسبب ارتفاع كلفة الحصول على مصادر التمويل وزيادة مخصص الديون المشكوكة بسبب الوزن العالي للمخاطر في موجوداتها الحالية ..
 - يتوقع أن تزداد وطأة المنافسة التي تواجهها المصارف العربية في الخارج مما قد يضطر بعضها إلى إغلاق أبوابه والخروج من السوق . وذلك بسبب احتمال نشوء المصارف الكبيرة والعملاقة ، وصغر حجم المصارف العربية ، ومحدودية الخبرات والكفاءات الإدارية المسؤولة عن المصارف العربية ، ومحدودية تشكيلة لخدمات المصرفية ..
 - ولقد عقدت في شأن معايير بازل عدة ندوات متخصصة في البلاد العربية ، وكان الهدف من هذه الندوات هو إطلاع المشاركين والتحاور معهم حول المفاهيم والأسس التي تقوم عليها المعايير المصرفية الحديثة ، خاصة ما يتعلق منها بمعايير كفاية رأس المال وتحديد السياسات والوسائل والأساليب اللازمة لوضعها موضع التطبيق بشكل فعال ، لتهيئة المصارف العربية وتمكينها من تعزيز مراكزها المالية ودعم قدرتها على مواجهة المخاطر

المصرفية وفق بازل المشتملة على أهم التحديات المستقبلية للمصارف العربية ، كونها ستلزم
بضرورة إعادة هيكلة رؤوس الأموال .



الفصل العاشر

إدارة المخاطر في المصارف السورية

إن القروض في الاقتصاد السوري تسهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاستثمارية وخاصة شراء الآلات والتجهيزات الحديثة المستوردة من الدول الأوروبية . وكذلك القيام بتمويل المشاريع الصناعية للقطاعين العام والخاص والإسهام في دعم الإنتاج الزراعي إلى جانب الإعانات الزراعية، وتقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين ومساعدة المستوردين في تسريع عمليات الاستيراد وتخفيض التكلفة...

إن هذه الإجراءات تعبر عن طبيعة القطاع المصرفي وأهميته في الاقتصاد السوري ، و أن القروض المصرفية تعد المجال الأساسي لتوظيفات المصارف الموجودة فيها والدعامة الأساسية للعمل المصرفي ..

وتتبع أهمية إدارة المخاطر من أهمية القطاع المصرفي والدور الذي يتوقع أن يلعبه في رفع معدلات النمو وتوسيع قنوات الاستثمار ، مع وجود إدارة رشيدة لهذا القطاع تساهم في تجنب المخاطر بكافة أنواعها ، وخاصة المخاطر التي لا تؤثر على القطاع المصرفي فحسب ، و إنما قد تسبب بأزمة اقتصادية في ظل التوجه نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي .

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر في المصارف السورية :

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر ، وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم ، فكلما قبل المصرف أن يتعرض لقدرة أكبر من المخاطر نجح في تحقيق ربح أكبر ، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ، ليس بهدف تجنبها بل للعمل على احتوائها بنكاه لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح ..

وفي سورية تم التركيز وبشكل كبير للعمل على تلافي المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية فيها ، حيث قامت السلطة النقدية فيها إلى الاهتمام بموضوع المخاطر وأنواعها وكيفية إدارتها، الأمر الذي أنعكس بشكل مباشر على جميع المصارف العاملة في سورية، وكان آخر هذه الجهود هو إصدار القرار رقم (196 / م ن / ب 4) من قبل مجلس النقد والتسليف والذي يتضمن القواعد العامة للأخطار المصرفية الناتجة عن تخلف العملاء عن السداد وكيفية التصريح عن هذه المخاطر .

ونتيجة الجهود المذكورة أعلاه من قبل السلطة النقدية في سورية اتجهت بعض المصارف نحو تطبيق معايير إدارة تلك المخاطر، وتم بموجبها اكتشاف ما يلي :

- 1 - أن الوضع الائتماني لبعض المصارف كان يتجه نحو التحسن في أعوام معينة ، ولكن في أعوام أخرى تبدأ بالتراجع نتيجة التراجع في كافة المؤشرات المالية فيها .
- 2 - رغم سعي بعض المصارف في الأعوام الأخيرة إلى تخفيض السيولة النقدية الفائضة لديها وزيادة عمليات الإقراض إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل إيجابي على أرباحها .
- 3 - أن الأسباب التي أدت إلى التراجع في المؤشرات المالية لبعض المصارف في سورية يعود إلى إهمال موضوع أداة المخاطر المصرفية ، نظراً لكون هذا المفهوم جديد بالنسبة للمصارف السورية ولضعف الكوادر المتوفرة لديها في هذا المجال .
- 4 - امتلاك القطاع المصرفي السوري تصنيف ضعيف للجدارة الائتمانية ، وهذه الأمر يعكس الصورة السلبية عنها ..
- 5 - إن عدم التزام المصارف السورية خلال الأعوام الماضية بمعايير إدارة المخاطر المصرفية ، والذي ترافق بتطور وزيادة هذه المخاطر على المستوى العالمي والمحلي نتيجة عدة متغيرات أدى إلى اتجاه المؤشرات المالية لدى تلك المصارف نحو التدهور، و إلى اتجاه المخاطر نحو التزايد فيها.

ثانياً: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف السورية :

شهدت الأعوام الأخيرة جهوداً من قبل السلطة النقدية في سورية على إدارة المخاطر في القطاع المصرفي ووضع المبادئ الأساسية لها ، وذلك من قبل مجلس النقد والتسليف والذي تضمن ما يلي :

- ✓ مسؤولية الإدارة العليا للمصرف .
- ✓ إطار عملية إدارة المخاطر .
- ✓ تكامل عملية إدارة المخاطر .
- ✓ مسؤولية دوائر الأنشطة المختلفة في المصرف .
- ✓ قياس المخاطر وتقييمها .
- ✓ استقلالية المراجعة.

1 - مسؤولية الإدارة العليا للمصرف :

وتتمثل الإدارة العليا في مجلس الإدارة والمدير العام وتقع على رأس الهرم التنظيمي، وهو مركز السلطات، حيث تسن القوانين وترسم الخطط وتحدد الأهداف ، وله مهام وصلاحيات قد حددها مجلس النقد و التسليف بما يلي :

أ - يقوم مجلس إدارة لمصرف بوضع وتحديد استراتيجية وسياسة لإدارة المخاطر ، كما يقوم بمراجعتها دورياً على الأقل مرة في السنة ، وتعكس هذه الاستراتيجية مدى إمكانية تحمل المصرف لمخاطر الائتمان ومستوى الأرباح التي يطمح في تحقيقها في ظل المخاطر ..

ب - يتم إبلاغ سياسة إدارة مخاطر الائتمان المقررة من مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية المعنية في المصرف لكي تتمكن كل جهة من الجهات التي لها علاقة بمخاطر الائتمان من أن تقوم بواجباتها وفق السياسة الموضوعة ، كما تقوم الإدارة العامة في المصرف بمراقبة تنفيذ السياسات ومدى التجاوز الحاصل عليها واقتراح تعديلها وتعديل شروط الائتمان الموضوعة تبعاً لتغير الظروف المحيطة بالمصرف ..

ت - تعمل الإدارة العامة في المصرف على وضع سياسات إدارة الائتمان المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة موضع التنفيذ وتقوم بتطويرها وتطوير الإجراءات الخاصة بها ، وتعمل على تحديد وقياس ومراقبة ومتابعة المخاطر الائتمانية الإجمالية و الإفرادية . هذه الإجراءات تتسجم مع التعليمات التي يضعه مجلس النقد والتسليف ومع الأصول المصرفية المعمول بها وتتضمن تحديد الصلاحيات منح التسهيلات ، حدود التسهيلات المسموح بها ، والقطاعات والنشاطات الاقتصادية المنوي منحها وشروط منح التسهيلات وتنوع وتوزيع التسهيلات ..

ث - تعمل الإدارة العامة في المصرف على إيصال وإبلاغ سياسة الائتمان الموضوعة إلى كافة الإدارات والوحدات المعنية في المصرف لتكون كل جهة على علم ودراية تامة بواجباتها ومسؤولياتها في عملية منح الائتمان ومراقبة ومتابعة وتحديد وقياس المخاطر الائتمانية .. وهكذا نخلص إلى أنه تقع على عاتق الإدارة العليا للمصرف مسؤولية رسم السياسات العامة للمصرف ورسم السياسات الخاصة بتوظيف الأموال والموارد المالية والمتاحة ، مع تحديد طرق استثمارها وترتيب توزيع المخاطر أيأ كانت ، بعد أن يتم إقرارها من مجلس الإدارة حصراً .

2 - إطار عملية إدارة المخاطر :

إن المصرف يتعرف دائماً على المخاطر التي يتعرض لها ويصنفها ، ويحدد الأهمية النسبية لكل منها ، والعوامل الحقيقية المؤدية لتلك المخاطر والاستراتيجية المعتمدة لمواجهتها ، ويضع الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة المختلفة القائمة والجديدة على حد سواء . ولقد حدد مجلس النقد والتسليف إطار عملية إدارة المخاطر المختلفة من خلال ما يلي:

أ - يعمل المصرف على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة و إدارتها في كل نشاط ائتماني جديد و في كل أداة مالية جديدة وذلك قبل التعامل بهما . كما يقوم بوضع السياسات والإجراءات والخطط اللازمة لإدارة هذه المخاطر ..

ب - يتقاضي المصرف التوظيف لدى المصارف ذات المخاطر العالية أو تلك المتواجدة في مناطق غير آمنة أو يوجد لديها نصوص أو أنظمة تمنع أو تعيق تحويل الأموال الموظفة.

ت - يقوم مجلس إدارة المصرف بمعرفة وحصر كافة المخاطر التي يواجهها المصرف من خلال نشاطه وعملياته ووضع حدود لمخاطر التي يمكن قبولها أو تحملها و التأكيد على وجود أنظمة ضبط داخلي شاملة لكافة نشاطات المصرف.

3 - تكامل عملية إدارة المخاطر :

إن عمليات إدارة المخاطر تتسم بالتكامل فيما بين مراحلها ، وتترابط فيما بينها ، ومن خلال ترسم سياستها واستراتيجيتها في إدارة تلك المخاطر من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن إدارة المخاطر لها علاقة قوية مع باقي الإدارات والأقسام ..

ولهذا حدد قرار مجلس النقد والتسليف في سورية بأنه : تقوم الإدارة العامة للمصرف بتنفيذ السياسات العامة التي يضعها مجلس إدارة المصرف وتحدد وتقيس وتتابع وتراقب المخاطر التي يواجهها المصرف من خلال نشاطه وتضع الهيكلية التنظيمية التي رسمها مجلس الإدارة موضع التنفيذ ، وتحدد الصلاحيات والمسؤوليات والعلاقة بين الوحدات الإدارية في هذه الهيكلية. وتطبق وتنفذ تعليمات مجلس الإدارة وتضع نظام للضبط الداخلي لكافة نشاطات المصرف وتأمين نظام اتصال عملي بينها وبين كافة الوحدات الإدارية في المصرف وبين هذه الوحدات بعضها مع البعض، كذلك توضح سبل إيصال التقارير المرفوعة إليها من هذه الوحدات، وذلك بهدف التأكد من أن كافة العاملين في المصرف يعملون على تطبيق السياسات الموضوعية ومن أن المعلومات المناسبة تصل إلى الأشخاص المعنيين في الوقت المناسب.

4 - مسؤولية دوائر الأنشطة المختلفة في المصرف :

تقع مسؤولية إدارة المخاطر على الدوائر المتعلقة بأنشطتها ، كما هو الحال بالنسبة لمسؤولياتها عن نتائج أعمال هذه الأنشطة ، وتتحمل إدارة النشاط ما يترتب عن إدارة المخاطر من نتائج سواء أكانت إيجابية أو سلبية ..

ولهذا حدد قرار مجلس النقد والتسليف هذه المسؤوليات والمهام المختلفة للدوائر الأخرى من

خلال ما يلي :

أ - يعمل المصرف بهدف توزيع المخاطر ، على التقيد بالحدود القصوى التي يحددها مجلس النقد والتسليف للتسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها .

ب - تقوم الإدارة العامة للمصرف بتنفيذ السياسات العامة التي يضعها مجلس إدارة المصرف وتحدد وتقيس وتتابع وتراقب المخاطر التي يواجهها المصرف من خلال نشاطه وتضع الهيكلية التنظيمية التي رسمها مجلس الإدارة موضع التنفيذ ، وتحدد الصلاحيات والمسؤوليات والعلاقة بين الوحدات الإدارية في هذه الهيكلية . ، كذلك توضح سبل إيصال التقارير المرفوعة إليها من هذه الوحدات ، وذلك بهدف التأكد من أن جميع العاملين في المصرف يعملون على تطبيق السياسات الموضوعية ومن أن المعلومات المناسبة تصل إلى الأشخاص المعنيين في الوقت المناسب ، كما تعمل على تأمين العناصر البشرية ذات الكفاءة والمدرية وتوفير برامج الإعداد والتدريب المستمرين ..

ت - يعمل مجلس إدارة المصرف على الاتصال الدائم والدوري بالمفتش الخارجي وقسم التدقيق الداخلي بالمصرف ، والمراقب الداخلي المعين وفق المادتين (109) و (110) من قانون مصرف سورية المركزي رقم (23) لعام 2002 م ..

5 - قياس المخاطر وتقييمها :

إن ضبط المخاطر يحتاج إلى نظام قياس ومراقبة لجميع المخاطر ، وذلك لاتخاذ القرار المناسب بقبولها أو رفضها ، أو تحملها أو نقلها ، ثم تأتي عملية التقييم لتعيين طبيعة وترتيب الإجراءات الفعالة لتجنب النتائج أو الآثار الخطيرة . و إن الهدف من كلا العمليتين (القياس والتقييم) هو تمكين الإدارة من فهم طبيعة المخاطر ومستواها بأسلوب مبسط يسهل فهمه واستيعابه بما يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر .

ولهذا قرر مجلس النقد والتسليف بوضع قياس للمخاطر وتقييمها من خلال ما يلي :

أ - يعمل المصرف على وضع معايير سليمة ومقاييس محكمة عند منح التسهيلات الائتمانية ، تتضمن هذه المعايير تحديداً واضحاً لأهداف التسليف ، والنشاطات والقطاعات المنوي منحها ومدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر التي قد تنتج عن عدم سداد التسهيلات الممنوحة .

ب - يعتمد المصرف أنظمة معلومات إدارية متطورة تمكن من قياس مخاطر الائتمان الكامنة في نشاطاته المختلفة داخل وخارج الميزانية وتناسب حجم نشاط المصرف وتعقد وتشعب عملياته ، وتستند إلى معلومات متوفرة وصحيحة ، وتعمل إدارة المصرف على مراجعة هذه الأنظمة وتعديلها بشكل دوري وتتأكد من وصول المعلومات إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب لتدارك أية مخاطر ائتمانية قبل حصولها ..

ت - يعمل المصرف على التأكد من أن عملية منح التسهيلات الائتمانية تجرى وتدار بشكل سليم ومن أن مبالغ التسهيلات الممنوحة والمستعملة تبقى ضمن حدود المعايير الاحترازية والسقوف المحددة لها ، ويعمل على وضع وفرض رقابة داخلية متممة للتأكد من أن أية تجاوزات على السياسات والإجراءات والحدود الموضوعية يتم الإبلاغ عنها للجهات الإدارية المعنية في الوقت المناسب ..

ث - تقوم الإدارة العامة بوضع نظام ضبط داخلي فعال يعمل على تحديد وقياس المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الموضوعية ومنها مخاطر التسليف ، مخاطر السوق ، مخاطر التسديد ، مخاطر السيولة ، المخاطر التشغيلية ، وأية مخاطر أخرى ، وذلك وفقاً للتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بهذا الشأن . كما تعمل الإدارة العامة على مراجعة وتقييم هذه النظام للتأكد من إحاطته بأية مخاطر جديدة قد تظهر نتيجة لاستعمال أدوات مالية أو نشاطات مصرفية جديدة.

ث - تعمل الإدارة العامة للمصرف على التأكد من فعالية وملاءمة الأنظمة المتبعة لقياس المخاطر . بحيث تعمل هذه الأنظمة على حصر مختلف عناصر المخاطر الخاصة بكل زبون أو مجموعة مترابطة من الزبائن الظاهرة في داخل وخارج الميزانية ، وذلك استناداً إلى المعلومات النوعية والكمية بغرض الوصول إلى تقدير الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر .

6 - استقلالية المراجعة :

إن على الجهة التي تتولى إدارة المخاطر أن تتمتع بالاستقلالية ، ولديها الصلاحيات وتمتلك الخبرات الكافية واللازمة لكي تتمكن من عملية تقييم المخاطر ، وبالتالي الخروج بتوصيات من شأنها الوصول إلى معالجة جيدة للمشاكل التي يعاني منها المصرف في مجال المخاطر المختلفة وبكافة أنواعها .

ولقد قرر مجلس النقد والتسليف في هذا الشأن ما يلي :

أ - يقوم المصرف بوضع نظام يعتمد على التقييم المستمر لعملية إدارة المخاطر ، كما تقوم بإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف بنتائج هذه التقييم ، من خلال رفع التقارير الداخلية من الجهات المعنية في المصرف بعمليات التسهيلات الائتمانية إلى مجلس الإدارة والإدارة العامة .

ب - يعمل المصرف على التأكد من أن عملية منح التسهيلات الائتمانية تجري وتدار بشكل سليم ومن أن مبالغ التسهيلات الممنوحة والمستعملة تبقى ضمن حدود المعايير الاحترازية والسقوف المحددة لها ، ويعمل على وضع وفرض رقابة داخلية متممة للتأكد من أن أية تجاوزات على السياسات والإجراءات والحدود الموضوعية يتم الإبلاغ عنها للجهات الإدارية المعنية في الوقت المناسب ..

ت - يعمل مجلس إدارة المصرف على الاتصال الدائم والدوري بالمفتش الخارجي وقسم التدقيق الداخلي في المصرف ، والمراقب الداخلي المعين ، ويتخذ كافة الإجراءات الآيلة إلى التأكد من أن الإدارة العامة في المصرف قد اتخذت كافة الإجراءات لتصحيح الخلل الذي قد يفصح عنه كل من المفتش الخارجي وقسم التدقيق الداخلي والمراقب الداخلي ومفوضية الحكومة لدى المصارف في المصرف المركزي..

ث - يمتلك المصرف دائرة للتدقيق الداخلي في الهيكل الإداري تضم العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية المدربة وذات الخبرة ، تقوم هذه الدائرة بمراقبة وتدقيق هذا النظام المعلوماتي وتقديم تقريرها إلى مجلس الإدارة وعلى لجنة التدقيق المتصلة به والإدارة العامة في المصرف.

❖ إدارة المخاطر في المصارف السورية ومقررات لجنة بازل :

في سياق إدارة المخاطر المصرفية وضعت لجنة بازل مجموعة من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة مكونة من خمس وعشرين مبدأ بهدف استخدامها كمرجع أساسي للسلطات الرقابية من جهة ، من جهة أخرى لتستخدمها في مراجعة ترتيباتها الرقابية القائمة وتنفيذ برامج لمعالجة أي قصور و بأسرع وقت ممكن ، وقد تضمنت هذه المبادئ ست مبادئ خاصة بإدارة المخاطر المصرفية ، وهذه المبادئ هي (رقم 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 13) .

أما في سورية فقد أصدرت السلطات النقدية فيها من خلال مجلس النقد والتسليف مجموعة من القرارات الناظمة لإدارة المخاطر المصرفية السورية معتمدة في ذلك على مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ، ومبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية . ومن هذه القرارات ما يلي :

✚ القرار رقم (93 / م / ن / ب 4) والقاضي بتحديد معايير إدارة مخاطر الائتمان ، وواجبات الإدارة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان ..

✚ القرار رقم (94 / م / ن / ب 4) والذي يحدد معايير تصنيف مخاطر الديون ..

✚ القرار رقم (95 / م / ن / ب 4) والذي يتعلق بمتطلبات التسليف ..

✚ القرار رقم (100 / م / ن / ب 4) والذي يحدد نسبة الأموال الخاصة والتي لا يمكن تجاوزها للتوظيف لدى المصارف السورية ..

✚ القرار رقم (101 / م / ن / ب 4) والذي يقضي بوضع حدود قصوى للإقراض الممكن منحها لشخص واحد أو مجموعة مترابطة من الأشخاص ..

✚ القرار رقم (120 / م ن / ب 4) والذي ينص على واجبات ومسؤوليات ومهام مجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر ..

✚ القانون رقم (23 ، المادة 100 - 3 أ) والذي يحظر على المصارف منح سلف لرئيس و أعضاء مجلس إدارة المصرف ومدرائه ..

❖ واقع المخاطر لدى المصرف التجاري السوري :

شهدت الصناعة المصرفية منذ عدة سنوات، وبالتحديد منذ أواخر القرن الماضي تطورات بالغة الأهمية، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى تطور حاجات الأسواق المالية كنتيجة طبيعية للتطور التكنولوجي من جهة، ولنتائج العولمة من جهة ثانية، حيث تجلت أبرز معالم هذا التطور في توسع حجم الشركات عالمياً، وتوسع نشاطات المصارف دولياً، خاصةً وأن المصارف تشكل العمود الفقري في اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة على حدٍ سواء.

ولقد شهد العقد السابق، ومنذ أزمة الأسواق المالية الآسيوية في عام 1997م إخفاقات اقتصادية عديدة ، ولعل من أهم الأسباب الكامنة وراء هذه الإخفاقات هو عدم قدرة الكثير من الأسواق على مواكبة هذه المتغيرات المتسارعة. ولم تسلم المصارف بالطبع من هذه الإخفاقات حيث انهارت مصارف عديدة ومنها على سبيل المثال مصرف (Barings) الإنكليزي الذي يعدّ من أعرق المصارف الأوروبية.

وتقديراً لتكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل، وبهدف تحضير المصارف لمواكبة التطورات المتسارعة في الأسواق المالية، تداعت المؤسسات الدولية المهتمة إلى إعادة النظر في مبادئ إدارة المخاطر المصرفية، واعتبرت الطرق التقليدية غير منسجمة مع التحديات والمخاطر الجديدة التي فرضتها العولمة وأدواتها الجديدة والتطورات التكنولوجية الهائلة. إن هذه المتغيرات وما استتبعها من صعوبات وتحديات على مختلف الصُّعد، قد أرخت بظلالها الكثيفة على السلطات الحكومية والإشرافية في مختلف دول العالم.

لذلك فإن موضوع المخاطر المصرفية، واستحوذته على أكبر قدر من اهتمام وعناية السلطات والأجهزة الإشرافية والرقابية على المستويين الإقليمي والدولي. ويأتي في مقدمة ذلك ما أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وما أصدرته لجنة بازل من مفاهيم ومبادئ وإرشادات باتت معروفة ومتداولة، وهي تهدف بشكل رئيسي إلى:

إيجاد وتفعيل مهام إدارة المخاطر المصرفية، والتحكم فيها والسيطرة عليها، وإيجاد جهاز أو إدارة مستقلة لهذا الغرض.

الرقابة والتحكم في المخاطر الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وذات المصالح المتداخلة.

التحقق من قدره المصارف على الوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال وفقاً لتطبيقات بازل II وملائمة السياسة الخاصة بذلك لطبيعة ومستوى المخاطر التي تتعرض لها المصارف. وعليه فإن منطقتنا العربية ومصارفها على وجه الخصوص، مدعوة لمواجهة هذه التحديات الجديدة. وتعتبر المصارف السورية إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، وقد زادت أهميتها في الفترة الأخيرة لمساهمتها الفعالة في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تلعب دوراً رئيسياً لا يمكن الاستغناء عنه في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة، وتساهم بشكل جوهري في تصعيد وتأثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الثقة وتدعيم الاستقرار الاقتصادي للبلاد. ويتربع المصرف التجاري السوري على قمة المصارف السورية المتخصصة، وذلك لكونه المختص بتمويل التجارة الخارجية المعاملات الحكومية والقطاع العام بالإضافة لاستحواذه على حصة كبيرة من القطاع الخاص في السوق، و فروعاً منتشرة في جميع محافظات القطر. ومن هنا تكمن أهمية الدور الذي يقوم به وذلك لكونه يواكب جميع التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي السنوات القليلة الماضية، شهد المصرف التجاري السوري تغيرات هيكلية جديدة بما يتماشى مع التطورات المعلوماتية والتكنولوجية، ومع ظروف المنافسة الشديدة في السوق المصرفي والمالي. وتم إحداث مديرية مخاطر مصرفية بهدف الحرص على سلامة المركز المالي للمصرف وتجنب المخاطر المحتملة وغير المحتملة بأقل عبء مالي ممكن دون إهدار سلامة العمل المصرفي و المالي. وذلك من أجل الإعداد للتعامل مع كافة المتغيرات البيئية من النواحي القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية، والاستعداد الكافي لها بتدبير الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

أولاً: لمحة عن المصرف التجاري 17:

تم تأسيس المصرف التجاري السوري في بداية عام 1967م ليقدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري، وقد أحدث المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم 913 تاريخ 1966/10/29م من دمج مصارف الشرق العربي والوحدة العربية وأمية وسورية والمهجر والعالم العربي اعتباراً من 1967/1/1م. وبلغ رأسمال المصرف عند إحداثه مائة وخمسون مليون ليرة سورية وصدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 340 تاريخ 1993/12/30م بالموافقة على رفع رأسمال المصرف إلى مليار واحد ل.س. ، ثم زيد رأسماله إلى أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم 7/ تاريخ 1998 /8/15

وبموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم/ 35/ لعام 2006 م والخاص بالمصرف التجاري السوري تم رفع رأسماله إلى سبعين مليار ليرة سورية.

ويعتبر المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو 80% ويستحوذ على أكثر من 70 % من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي.

لقد تابع المصرف التجاري السوري¹⁸ خلال عام 2006 القيام بالمهام الموكلة إليه في دعم التجاريتين الداخلية والخارجية وفق خطط الدولة، والعمل على تحسين مستوى أداء عمله وتطويره ليستطيع مواكبة التطور والتحديث وليكون قادراً على المنافسة وكل ذلك كان من خلال مجموعة من الخطوات كان أهمها:

- متابعة تنفيذ مشروع الأتمتة الشاملة لجميع عملياته وربطها مع الإدارة العامة وأصبح المصرف في المراحل الأخيرة من هذا المشروع.
- تم التوسع في استخدام بطاقة الدفع الإلكتروني من خلال توطين رواتب المؤسسات العامة والخاصة وكذلك التوسع في انتشار الصرافات الآلية.
- تم التوسع في تقديم الخدمة المصرفية من خلال افتتاح فروع ومكاتب مصرفية جديدة.
- تم تعديل بعض الأنظمة والتعليمات المصرفية المطبقة سابقاً.
- تم تعديل مرسوم إحداث المصرف حيث تم زيادة رأسماله إلى /70/ مليار ليرة سورية وقد تم السماح له بالمساهمة في إحداث مصارف إسلامية، وكذلك المساهمة في إقامة أو تمويل مشاريع استثمارية.
- تم التوسع في تقديم التسهيلات والقروض من خلال أدوات وخدمات جديدة والتوجه لشرائح جديدة من المتعاملين.
- تم تخفيض نسبة الفوائد والعمولات على بعض التسهيلات الممنوحة.
- تابع المصرف إقامة الدورات التدريبية للعاملين لديه لتأمين الكادر اللازم لعملية التطوير والتحديث.

ثانياً: مديرية المخاطر في المصرف التجاري السوري

تم إحداث مديرية مخاطر في المصرف التجاري السوري بموجب التغييرات الهيكلية الجديدة في المصرف، وفقاً للنظام الداخلي الجديد الصادر بقرار رقم/155/ تاريخ 15/7/2007م.

18 - التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2006.

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل. وتتركز مهام مديرية المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق وبشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب وتتألف المديرية من ثلاثة دوائر وهي:

- دائرة مخاطر السوق.
- دائرة المخاطر الائتمانية.
- دائرة المخاطر التشغيلية

وبعد أن تم إحداث مديرية المخاطر المصرفية، كان من مهامها إدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف التجاري وخاصة ما يتعلق منها بمخاطر التسليف ومخاطر العمليات الخارجية، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بإجراءات مكافحة غسيل الأموال بما لا يتعارض مع المهام الموكلة لشعبة المراسلين وبالتنسيق معها في حال وجود تقاطعات .. وتتألف مديرية المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري من الدوائر والمكاتب التالية:..

أ - مكتب السكرتارية ..

ب - دائرة مخاطر السوق : والتي تتألف من الشعب التالية : شعبة المخاطر المحلية (الاقتصادية ، المالية) ، وشعبة مخاطر السوق الخارجية (المالية ، المصرفية ، العالمية) .

ت - دائرة المخاطر الائتمانية : والتي تتألف من الشعب التالية : شعبة الإدخال ، شعبة الرقابة على سقف التسليفات الممنوحة ، و شعبة التدقيق والدراسات ..

ث - دائرة المخاطر التشغيلية : والتي بدورها تتألف من شعبة المخاطر الإدارية وشعبة المخاطر الإجرائية في العمليات المصرفية (مخاطر أنظمة العمل وبرامجه الإلكترونية ، جمع وتحليل البيانات المطلوبة لتحديد واستخلاص المؤشرات المتعلقة بكفاية رأس المال التشغيلي) ، وشعبة المخاطر الأمنية (مخاطر الحريق ، الكاميرات) ..

ولدى المصرف كادر بمؤهلات علمية مناسبة ، ويعملون ضمن برامج خاصة بكل نوع من أنواع المخاطر ضمن كل دائرة ومكتب تم إحداثه ..

هذا ويقوم المصرف التجاري السوري بالاستفادة من مركز التدريب والتأهيل المصرفي الذي يتبع لمصرف سورية المركزي و بشكل جيد ، والذي تم إحداثه بموجب المرسوم

التشريعي رقم (52) والتي تقام فيه دورات خاصة بإدارة المخاطر المصرفية بتأهيل الكادر الخاص بمديرية المخاطر لديها ..

أولاً: دائرة مخاطر السوق:



تشمل مخاطر السوق لدى المصرف التجاري السوري كلاً من مخاطر سعر الفائدة , مخاطر سعر الصرف , مخاطر السيولة ومخاطر الأسهم والسندات .

جميع الأنواع الآتية الذكر يجري العمل بها من قبل مديرية إدارة المخاطر باستثناء مخاطر الأسهم والسندات التي يجري حالياً البحث بخصوص البدء بتطبيقها ومن المتوقع البدء بها بالقرب العاجل.

وسنبحث في كل نوع من أنواع مخاطر السوق بشيء من التفصيل.

مخاطر سعر الفائدة: ¹⁹

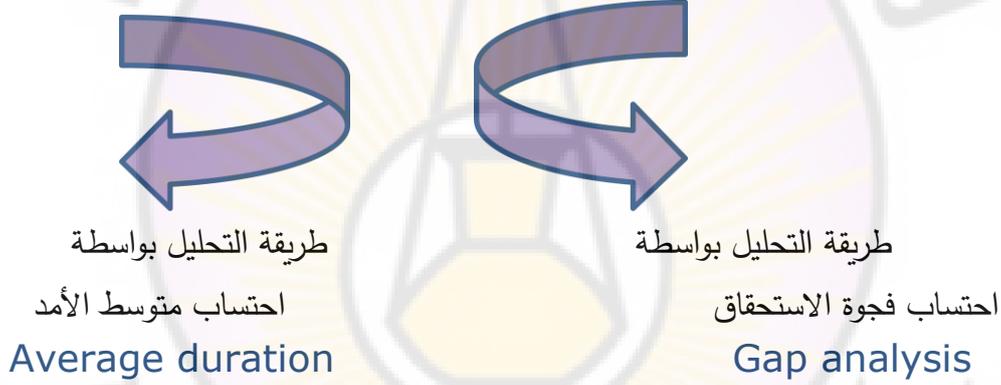
بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم/107/ تاريخ 2005 /2/13 يقع على عاتق الإدارة العامة في المصرف مايلي :

1- وضع السياسة العامة لإدارة المخاطر وتحديد سقف المخاطر بكافة أنواعها.

¹⁹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم/107/ تاريخ 2005 /2/13

- 2- إنشاء لجنة أو دائرة في المصرف تتولى إدارة مخاطر سعر الفائدة.
- 3- تعيين الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة للقيام بتحليل وإدارة مخاطر سعر الفائدة
- 4- التأكد من أن مستوى مخاطر سعر الفائدة يراقب بشكل مستمر
- 5- توفير السياسات اللازمة للحد من هذه المخاطر .
- 6- توفير المصادر اللازمة من المعلومات والإحصاءات التي تساعد على مراقبة وتقييم مخاطر سعر الفائدة.
- 7- توفير استقلالية واضحة بين وظائف الأشخاص الذين يتولون قياس مخاطر سعر الفائدة وبين الأشخاص الذين ينتج عن عملهم هذه المخاطر
- 8- على إدارة المصرف عند قياس تقلبات سعر الفائدة ,اعتماد طريقة اختبار الجهد (stress test) .

قياس مخاطر سعر الفائدة



- يوصي مجلس النقد والتسليف في مرحلة أولى اعتماد طريقة التحليل بواسطة فجوة الاستحقاق (Gap analysis) أو طريقة التحليل بواسطة قياس الأمد لقياس مخاطر سعر الفائدة لدى المصارف ، ويمكن للمصارف اعتماد طرق أخرى إضافية غير ملزمة لقياس هذه المخاطر.
- يتوجب على المصرف اعتماد نظام للتقارير الدورية خاص بمخاطر سعر الفائدة يبين كحد أدنى:
 - أ- الخسائر المجمعة الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة ومقارنتها بالحدود الموضوعه لهذه المخاطر
 - ب- مدى التقيد بالسياسات والإجراءات الموضوعه.
 - ج- النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار (Stress Test)
- حالياً الطريقة المتبعة في المصرف التجاري السوري لقياس مخاطر سعر الفائدة هي طريقة التحليل بواسطة احتساب فجوة الاستحقاق لذلك سنلقي الضوء على كيفية التحليل باستخدام هذه الطريقة.

أ – طريقة التحليل بواسطة احتساب فجوة الاستحقاق (Gap Analysis)²⁰

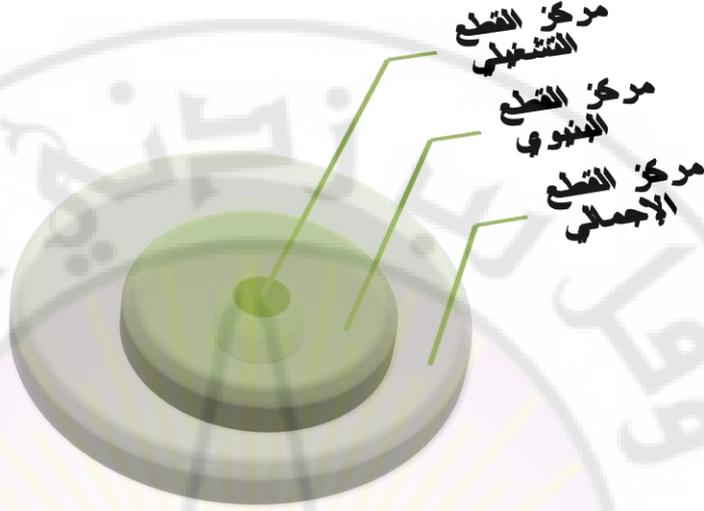
بموجب هذه الطريقة تتبع الخطوات التالية:

- ١ - توزع بنود الموجودات والمطالب وحسابات خارج الميزانية ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة على جدول زمني وذلك طبقاً لتواريخ استحقاق هذه البنود أو طبقاً لإعادة تسعيرها.
 - ٢ - تنزل بنود المطالب وبنود خارج الميزانية التي تشكل التزامات محتملة ، من قيمة الموجودات التي يقع استحقاقها أو إعادة تسعيرها في نفس الفترة الزمنية وذلك للوصول إلى ما يعرف بالفجوة (Gap) والتي قد تكون إيجابية أو سلبية.
 - ٣ - تحتسب الفجوة التراكمية (Cumulative Gap) في كل فترة زمنية وذلك من خلال احتساب الفجوة الخاصة بهذه الفترة مضافاً إليها مجموع الفجوات في الفترات السابقة.
 - ٤ - إذا كانت نتيجة الفجوة سلبية ، بمعنى تجاوز قيم بنود المطالب وبنود خارج الميزانية ذات الحساسية تجاه مخاطر سعر الفائدة ، قيم بنود الموجودات ذات الحساسية تجاه مخاطر سعر الفائدة الواقعة في نفس الفترة ، فذلك يعني أن أي ارتفاع في معدلات الفائدة سوف يؤدي إلى تدني في قيمة إيرادات المصرف.
 - ٥ - إذا كانت نتيجة الفجوة إيجابية ، بمعنى تجاوز قيم بنود الموجودات ذات الحساسية تجاه مخاطر تقلب سعر الفائدة ، قيم بنود المطالب و بنود خارج الميزانية ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة ، فإن أي انخفاض في معدلات الفائدة سوف يؤدي أيضاً إلى تدني في قيمة إيرادات المصرف.
 - 6- إن احتساب قيمة التدني في الإيرادات يتم عن طريق ضرب الفجوات المترابطة في كل خانة زمنية بمتوسط الفترة الزمنية لهذه الخانة ثم ضرب الناتج بمعدل افتراضي نسبته ٢ % وهو المعدل الذي اعتمده لجنة بازل لقياس مخاطر سعر الفائدة. وبالإضافة إلى هذا المعدل ، يمكن للمصارف اعتماد معدلات مرتفعة أخرى لقياس أثر التقلب في سعر الفائدة على إيراداتها وبالتالي على أموالها الخاصة.
 - ٧ - يتم التحليل بواسطة الفجوة للبنود المعنونة بالليرات السورية التي تتأثر بسعر الفائدة وكذلك يتم إجراء التحليل ذاته لبنود كل عملة على حدة من العملات الرئيسية التالية : الدولار الأمريكي، يورو ، جنيه إسترليني ، ين ياباني وفرنك سويسري ، وذلك بعد تحويلها إلى ليرات سورية بتاريخ إجراء هذا التحليل.
- مخاطر سعر الصرف :²¹

²⁰ قرار مجلس النقد والتسليف رقم/107/ تاريخ 2005 /2/13
²¹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم/362/ تاريخ 2008 /4/2

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم/362/ تاريخ 2008 /4/2 يقع على عاتق الإدارة العامة في المصرف التقيد بالاحتفاظ بمراكز القطع التالية:

مر



1- مركز القطع البينوي:

بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف يجوز للمصرف تكوين مركز قطع بنيوي بالعملة الأجنبية الرئيسية حيث يحدد في هذه الموافقة:

عملة المركز

قيمة المركز بالعملة الأجنبية

وفي جميع الأحوال:

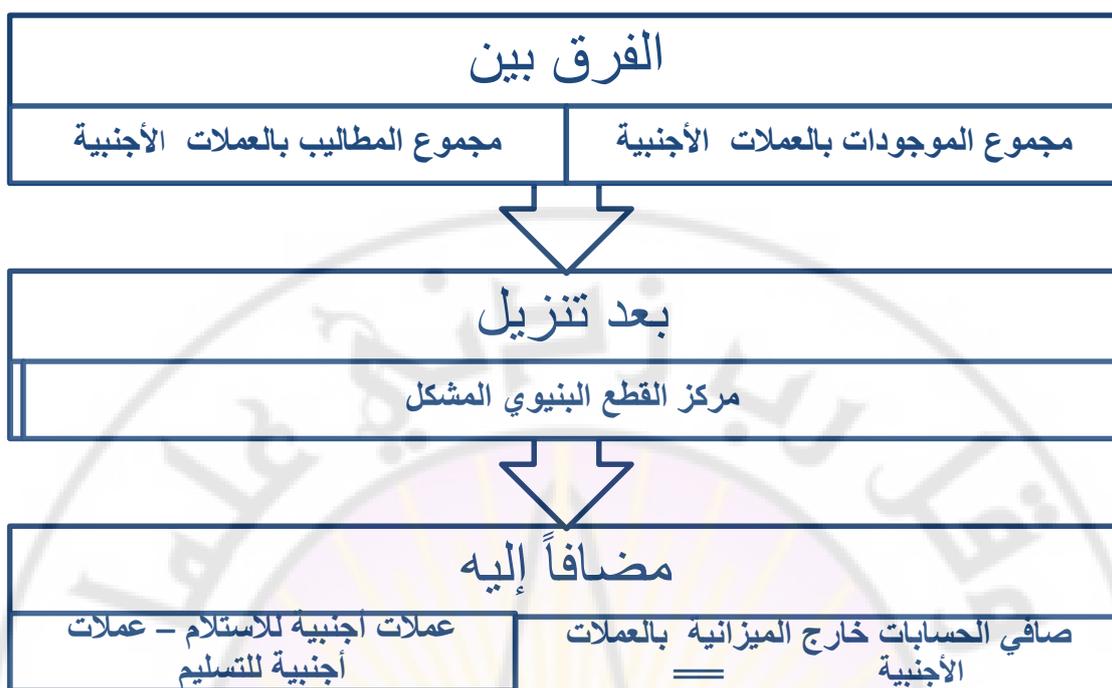
يجب ألا تتجاوز نسبة هذا المركز 60% من صافي الأموال الخاصة للمصرف.

لا يجوز استخدام هذا المركز للقيام بأي عملية بيع أو شراء مقابل الليرات السورية أو أي عملة طوال فترة الاحتفاظ به

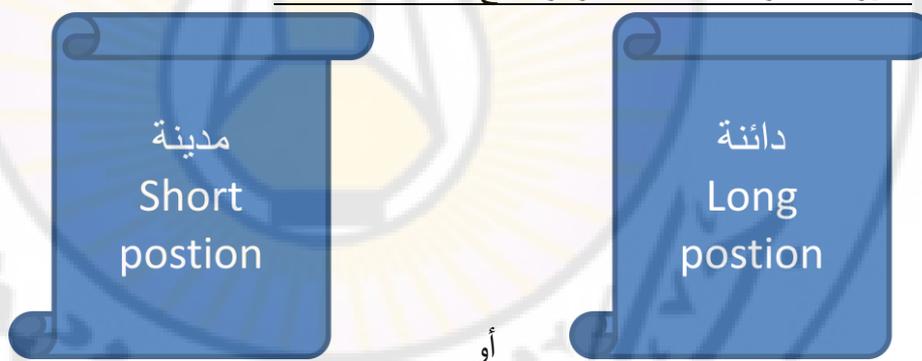
لكن يجوز توظيف هذا المركز بنفس العملة أو العملات التي تم تشكيل المركز بها.

مركز القطع التشغيلي: 22

ما المقصود بمركز القطع التشغيلي الصافي؟



يجوز للمصرف الاحتفاظ بمراكز قطع تشغيلية صافية :



بنسبة حد أقصى 5% من مجموع عناصر الأموال الخاصة الصافية للمصرف.

مركز القطع الإجمالي: ²³

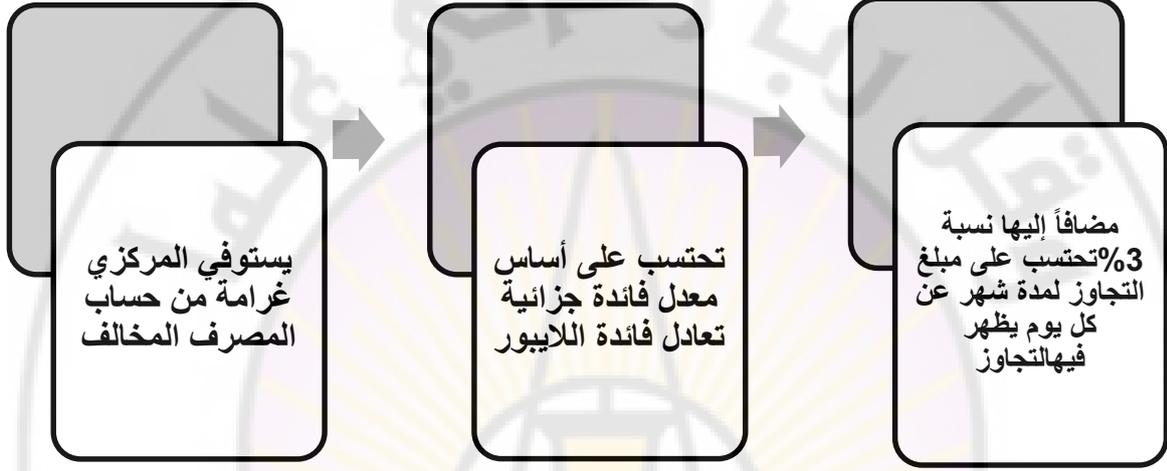
ماذا يمثل مركز القطع الإجمالي ؟

يمثل مركز القطع الإجمالي مجموع مراكز القطع التشغيلية المدينة لكل عملة من العملات الأجنبية أو مجموع مراكز القطع التشغيلية الدائنة لكل عملة من العملات الأجنبية أيهما أكبر وذلك بعد تحويل هذه المراكز إلى الليرات السورية مضافاً إليه القيمة المجردة لصافي قيمة الذهب بعد تحويل هذه القيمة لليرات السورية وبغض النظر عما إذا كان مركز الذهب مديناً أو دائناً.

²³ قرار مجلس النقد والتسليف رقم/362/ تاريخ 2008 /4/2

لا يجوز للمصرف لدى الاحتفاظ بمراكز القطع التشغيلية الصافية أن يتعدى مركز القطع الإجمالي لديه نسبة 40% من مجموع صافي أمواله الخاصة.
العقوبات ...

في حال حدوث أي تجاوز للنسب أنفة الذكر لأي من مراكز القطع ولم يقم المصرف بتسوية مركزه في نهاية يوم العمل يقوم المركزي بالتالي:



3- مخاطر السيولة:

من المفيد قبل البدء أن نتذكر مايلي:²⁴

السيولة: تتمثل بمدى قدرة المصرف على الإيفاء بالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات , دون الاضطرار إلى تسيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية

سلم الاستحقاق: هو أسلوب لقياس السيولة, يقوم على مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة خلال فترات زمنية محددة.

²⁴ قرار مجلس النقد والتسليف رقم /588/ تاريخ 2009/11/22

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم /588/ تاريخ 2009/11/22 :
 على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30 % على
 ألا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%.
 تحتسب بقسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر
 خارج الميزانية.
 نسبة السيولة حسب الاستحقاق:²⁵

يتم تصنيف التدفقات النقدية الداخلة طبقاً لتواريخ استحقاق الموجودات
 يتم تصنيف التدفقات النقدية الخارجة طبقاً لتواريخ استحقاق المطالبين
 يتم إدراج موجودات والتزامات المصرف ضمن سلم استحقاقات
 ومن خلاله يتم احتساب الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة سواء أكان
 الفارق فائض أم عجز
 ويطلق على الفرق مسمى عدم موازنة استحقاق الموجودات و الالتزامات
 وذلك وفقاً للفترات الزمنية التالية:

الفترة	المدة
الأولى	حتى 7 أيام
الثانية	من 7 أيام إلى شهر
الثالثة	من شهر إلى 3 أشهر
الرابعة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر
الخامسة	من 6 أشهر إلى 9 أشهر
السادسة	من 9 أشهر إلى سنة
السابعة	أكثر من سنة

²⁵ قرار مجلس النقد والتسليف رقم /588/ تاريخ 2009/11/22

يجب على المصارف أن تحقق التوافق بين فترات استحقاق موجوداتها و مطالبها وتجنب وجود فجوات بين هذه الاستحقاقات
يجب ألا تتجاوز نسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات لكل فترة الحدود القصوى التالية :

الحد الأقصى لنسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات	الفترة الزمنية
10%	حتى 7 أيام
20%	من 7 أيام إلى شهر
30%	من شهر إلى 3 أشهر
40%	من 3 أشهر إلى 6 أشهر

يجب أن نعلم:

يتم قياس نسبة السيولة يومياً.
يتم قياس سلم الاستحقاق شهرياً.
وترسل تقارير الى المركزي بهذا الخصوص.

ثانياً: دائرة المخاطر الائتمانية:

تعريف المخاطر الائتمانية:²⁶

تعرف بأنها الخسائر المحتملة نتيجة عدم رغبة عملاء الائتمان للسداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين في الوقت المحدد.

²⁶ د.خالد أمين عبد الله، سلسلة المخاطر الائتمانية: إطار إدارة المخاطر الائتمانية، عمان، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية

و المصرفية 2005، ص1

وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة.

والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم/ 93/ تاريخ 12/19 / 2004

يجب على مجلس إدارة المصرف مايلي :²⁷

- 1 - وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر تتضمن :
الجهات والأنشطة والقطاعات والمناطق الجغرافية المنوي التعامل معها
المخاطر الائتمانية الممكن القبول بها والأرباح المتوقعة منها
زيادة حجم الأموال الخاصة للمصرف بما يتناسب ومخاطر الائتمان الممنوح
- 2 - يحتفظ المصرف بنظام وإجراءات محددة لإدارة مخاطر الائتمان تؤكد على مبدأ الفصل الوظيفي بين مهام المكلفين بمراحل عمليات الائتمان.
- 3 - يعمل المصرف على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة وإدارتها في كل نشاط ائتماني جديد وذلك قبل التعامل به.
- 4 - تقوم الإدارة العامة في المصرف بوضع إجراءات مكتوبة للسياسة الائتمانية يتم إبلاغها إلى كافة الإدارات المعنية في المصرف.
+ الحدود القصوى للتسهيلات...

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم/ 395/ تاريخ 5/29 / 2008

يجب على مجلس إدارة المصرف التقيد بمايلي:

- 1 - وضع حدود قصوى يمكن منحها لمتعامل واحد أو مجموعة مترابطة من المتعاملين وقد حددت بنسبة 25% من الأموال الخاصة الصافية.
- 2 - تقديم تقرير شهري بمخاطر التسهيلات الممنوحة بشكل دوري.
- 3- في حال ظهور أي تجاوز عن النسب المذكورة أن يعمل على إزالتها خلال شهر من ظهوره.

التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون...

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم/ 597/ تصنف التسهيلات الائتمانية كالتالي:

²⁷ قرار مجلس النقد والتسليف رقم/ 93/ تاريخ 12/19 / 2004



ديون متدنية المخاطر: وهي الديون التي تطبق عليها أي من الحالات التالية: الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها.

الديون التي يقابلها تأمينات نقدية تغطي بالكامل أصل الدين والفائدة الديون المغطاة بالكامل بكفالة مصرفية مقبولة.

الديون المغطاة بالكامل بالكفالات المستلمة من الجهات المحددة بقرا مجلس النقد والتسليف رقم/483/ تاريخ 2009/4/8 وحسب نسب التثقيف المحددة بالقرار السابق.

ديون عادية/مقبولة المخاطر: وهي الديون التي تنطبق عليها الحالات التالية كافة: التزام العميل بشروط منح التسهيلات الائتمانية.

حركة حساب نشطة للجاري المدين

التزام العميل بسداد الأقساط والفوائد بالتواريخ المحددة.

مركز مالي قوي للعميل تعكسه استعلامات وبيانات حديثة.

الديون الموثقة بعقود أصولية.

تدفق نقدي كاف يوفره المشروع الممول من الديون.

إدارة جيدة من قبل العميل.

تصنيف (في حال توفره) جيد للعميل من قبل شركات تصنيف معترف بها.

التزام العميل بالسداد لدى المؤسسات المالية الأخرى.

ديون تتطلب اهتماماً خاصاً: وهي الديون التي تنطبق عليها إحدى الحالات التالية: الديون العادية التي تمت إعادة هيكلتها.

الديون العادية التي تعود لعملاء لديهم ديون غير منتجة لدى مؤسسات مالية أخرى.
تجاوز رصيد الجاري المدين للسقف الممنوح بنسبة 10% أو أكثر ولمدة تزيد عن (60) يوماً
وتقل عن (90) يوماً.

الجاري المدين ضعيف الحركة.

عدم تسديد المستحق من أصل الدين أو عوائده لمدة تزيد عن (60) يوماً وتقل عن (90) يوماً.
الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة (دائن صدفه مدين) لمدة تزيد عن (30) يوماً وتقل
عن (90) يوماً.

التسهيلات التي مضى على تاريخ انتهاء عقدها مدة تزيد عن (60) يوماً وتقل عن (90) يوماً
ولم يتم تجديدها.

عدم توفر بيانات مالية (سنوية على الأقل) مدققة بالنسبة للشركات المطلوب منها إعداد مثل
تلك البيانات وفق أحكام قانون الشركات رقم 3/ لعام 2008.

الديون غير المنتجة التي تمت جدولتها ولم يلتزم العميل بثلاث أقساط على الأقل يمكن بعدها
نقل هذه الديون إلى فئة الديون العادية.
عدم شفافية البيانات المقدمة من قبل العميل.

ثانياً : الديون غير المنتجة : وهي الديون التي تنطبق عليها إحدى الحالات التالية:

مضي 90 يوماً فأكثر على أي ممايلي :

استحقاق الدين أو استحقاق أحد أقساطه أو عوائده.

جمود حساب الجاري المدين لجهة التسديد.

التجاوز في حساب الجاري المدين عن السقف الممنوح بنسبة 10% أو أكثر.

الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة.

قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء والتي لم يقم العملاء
بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.

التسهيلات الائتمانية غير المجددة.

ويراعى التصنيف حسب الجدول التالي:

عدد أيام التأخر عن السداد	الفئة

ديون دون المستوى	من 90 إلى 179
ديون مشكوك في تحصيلها	من 180 إلى 359
ديون رديئة	أكثر من 360

ثالثاً: دائرة المخاطر التشغيلية:

قامت لجنة بازل II بتحديد تعريف عام لمخاطر التشغيل تحت مسمى "مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية، (الأفراد والنظم) أو من المؤثرات الخارجية".²⁹

عوامل المخاطر التشغيلية:

العوامل الخارجية : تأرجح الظروف الاقتصادية - التغيرات في الصناعة والتقدم التكنولوجي.
العوامل الداخلية: تعقد الهيكل المصرفي - طبيعة نشاط المصرف - كفاءة العمالة- التغيرات الإدارية.

الإجراءات المتبعة في التجاري السوري...

يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المخاطر التشغيلية التي يواجهها و كيفية قيامه بإدارة هذه المخاطر.

يقوم المصرف بالابتعاد عن المخاطر التشغيلية التي لا يمكنه التحكم بها.

عند اعتماد المصرف على المعلومات التي توفرها أنظمة المعلوماتية، يوضع في هذه الحالة خطط بديلة لمواجهة أي خلل قد يطرأ على هذه التقنيات أو هذه الأنظمة.

في حال قيام المصرف بتكليف جهة خارجية للقيام بالخدمات التقنية والمعلوماتية، يؤخذ بالحسبان اللجوء إلى جهة ثانية للقيام بنفس المهام في حال حصول نزاع أو خلاف بينه وبين الجهة المكلفة الأصلية.

يقوم المصرف بتكوين المؤنات والمخصصات اللازمة لمواجهة أية خسائر يحتمل مواجهتها نتيجة للمخاطر التشغيلية

يتم التأكد من مدى التزام العاملين في المصرف بتطبيق نظام المخاطر التشغيلية الموضوع من قبل الإدارة العامة والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.

مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية

يجرى فحص المخاطر التي قد تنتج عن أعمال الصيرفة الالكترونية قبل اعتمادها.

²⁹ د نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص422.

يقوم مجلس الإدارة والإدارة العامة بمراجعة نظم الأمان الخاصة بعمليات الصيرفة الالكترونية ، وصيانتها من وقت إلى آخر ، يتخذ المصرف الإجراءات المناسبة للتحقق من هوية الزبائن ومن الصلاحيات، عندما يتم التعامل معهم من خلال الصيرفة الالكترونية.

يقوم المصرف بإتباع مبدأ الفصل الوظيفي أو فصل المهام للأشخاص الذين يديرون أو يراقبون أو يشغلون العمليات الخاصة بالصيرفة الالكترونية.

يعتمد المصرف نظاماً خاصاً بتدقيق العمليات الخاصة بالصيرفة الالكترونية وخاصة قي ما يتعلق بفتح وتغيير وإقفال حسابات الزبائن أو أية عمليات ينتج عنها التزامات مالية أو عمليات السماح لتجاوز الحدود الممنوحة للزبائن .

يعتمد المصرف إجراءات مناسبة للمحافظة على سلامة العمليات والسجلات والمعلومات الخاصة بالصيرفة الالكترونية، والتأكد من عدم اختراق الأنظمة الخاصة بها.

يقوم المصرف بتوفير كافة المعلومات والإفصاح عن وضعة في موقع المصرف الالكتروني على شبكة الانترنت.

يقوم المصرف باتخاذ الإجراءات المناسبة تمكنه من التقيد بمتطلبات السرية المصرفية وتلافي مواجهة مخاطر قانونية ومخاطر السمعة .

بمقدور المصرف الاستمرار بتقديم خدمات الصيرفة الالكترونية وتطوير عمالياته لمواجهة التطور الذي يحصل في هذا المجال، واعتماد خطط بديلة لاستمرار تقديم خدمات الالكترونية في حال حدوث أعطال في نظامه الداخلي

❖ آفاق تطور المصرف التجاري السوري :..

- في بداية فترة التسعينيات من القرن الماضي دخل المصرف التجاري السوري مجال الخدمات المصرفية مثل باقي المصارف الأخرى المتواجدة في سورية ، وساعده في ذلك الدخول جملة من التسهيلات التي استطاع الحصول عليها من مؤسسات التمويل المختلفة بموجب اتفاقيات خاصة ، أو من خلال الانضمام إلى برامج تمويل لتقديم خدمات تمويلية مختلفة ولعدة قطاعات ، ولقد كان أهم هذه التسهيلات التي تم الحصول عليها ما يلي :..
- التسهيلات المالية الكويتية : والذي أمكن من خلاله تمويل طلبات الاعتمادات المستندية لشراء منتجات أو مواد من خارج سورية وبالقطع الأجنبي . وقد حددت مديرية التسليف في المصرف في هذا الشأن ضوابط و أسس منح التسهيلات للمتعاملين لدى المصرف للاستفادة من التسهيل الكويتي ضمن سقف حده الأقصى 75 % من التقدير المالي للمتعامل .
 - التسهيلات الممنوحة لمصدري الخضار والفواكه ..

- الاتفاقيات الخاصة مع البنك الإسلامي للتنمية ، والتي بموجبها أمكن للمصرف التجاري السوري من المساهمة في تشجيع و إنشاء وتوسيع وتحديث وتطوير مشاريع القطاع الخاص في سورية ..

- برنامج التمويل للبنك الإسلامي للتنمية ، والذي بموجبه أمكن للمصرف التجاري السوري أن يوفر التمويل للمصدرين في سورية إلى البلاد الإسلامية ..

- برنامج تمويل التجارة العربية ، والذي أمكن بموجبه للمصرف التجاري السوري أن يوفر التمويل للمصدرين والمستوردين في سورية من و إلى جميع الدول العربية..

إن المصرف التجاري السوري يسهم بما يمتلكه من إمكانيات مالية ومدخرات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، فإلى جانب التمويل للقطاع العام يقدم قروضاً للقطاع الخاص ويعمل على تشجيع الاستثمار والمستثمرين وتقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين ومساعدة المستوردين ، حيث يبلغ حجم توظيفاته إلى النظام المصرفي حوالي 68%، وهي نسبة مرتفعة تؤكد على سيطرة المصرف التجاري السوري وهيمنته على النظام المصرفي، وذلك بسبب تخصصه بتمويل نشاط القطاع العام وتقديم القروض بالمقابل للقطاع الخاص.

ويتعامل المصرف مع مجموعة كبيرة من المصارف العربية والأجنبية في جميع أنحاء العالم ويقع على عاتقه حالياً عبء كبير في تنفيذ وتمويل العمليات الداخلية والخارجية بالعملتين السورية والأجنبية لمختلف القطاعات الاقتصادية ، لذلك كان من الضروري لتأمين الخدمة المصرفية الكاملة بأن يتخصص المصرف التجاري السوري كمصرف للعمليات الخارجية وكمصرف للصادرات السورية ولعمليات الاستيراد بما يساعد في إيجاد توازن للمبادلات التجارية والتعريف بالصادرات السورية في الأسواق العالمية وتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للمصدرين بواسطة جهاز متخصص لدى المصرف.

❖ واقع المخاطر لدى المصرف الصناعي ..

بناءً على موافقة مفوضية الحكومة تم رفع مقترح من قبل مدير التخطيط والدراسات المخاطر رقم (53) بشأن إنشاء مديرية تسمى مديرية المخاطر المصرفية ، وتم تكليف معاون المدير العام بمتابعة تنفيذ هذا المقترح .

وتكون هذه المديرية مديرية مستقلة تعنى بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف الصناعي ، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها بوضع نظم للتقارير وخطط عمل للوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها بهدف تحديد

وتصنيف واضح لكافة المخاطر (مخاطر التمويل ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، والمخاطر القانونية) في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة و الصفقات التي يدخل فيها المصرف الصناعي ..

وتتألف مديرية إدارة المخاطر المصرفية في المصرف الصناعي من الدوائر التالية :..

أ - دائرة البيانات والمعلومات ..

ب - دائرة لتحليل وتقييم المخاطر ..

ت - دائرة المراقبة والتحكم ..

ويعاني المصرف من عدم توافق مؤهلات الموارد البشرية مع خصوصيات العمل المصرفي ، كون نسبة عالية منهم دون إعداد جامعي ..

كما أنه يعاني من محدودية عملية الاستعلام عن الجدارة المالية للعميل ، كما لم يستخدم أسلوب ومنهج التحليل المالي لجدارة العميل والضمانة هي الأساس المعتمد لقرار منح التسهيلات. وعلى الغالب فإن الضمانة الأكثر تفضيلاً هي الضمانة العقارية ، وعلى الرغم من أهمية الضمانة في صياغة القرار الائتماني إلا أن الواقع أثبت أن أساس منح التسهيلات هو قدرة العميل على السداد من نشاطه الاعتيادي وليس من خلال تصفية الضمان.

وأن المصرف لا يجري أي تحديث للبيانات المقدمة من المشروعات الممولة بالقروض عند حدوث أية مستجدات تؤثر سلباً أو إيجاباً في نشاط المشروع بعد منح القرض ، وقد تؤدي الظروف و المستجدات إلى جعل العميل غير قادر على السداد ، مما يعني تحول القرض إلى قرض متعثر ..

ويحاول المصرف الصناعي أن يأهل كوادره في مجال المخاطر المصرفية من خلال الاستفادة من مركز التدريب والتأهيل المصرفي ..

❖ آفاق تطور المصرف الصناعي :..

كانت الحاجة ماسة إلى إقامة مصرف صناعي يتخصص بتمويل الأنشطة الصناعية ومساعدة الصناعيين ، فقد جاء المرسوم رقم 177 من عام 1958 م تلبية لهذه الرغبات ، وتأسس المصرف الصناعي برأسمال قدره 250 مليون ليرة سورية ليقوم بوظيفته في خدمة القطاع الصناعي .

يعتمد المصرف على مصادر عدة لتمويل نشاطاته الصناعية ومن أهمها ما يلي :..

قروض وتسهيلات خارجية ، مثل القروض والتسهيلات من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

العربية ..

أمواله الخاصة (رأسماله واحتياطياته) وقد بلغ رصيدها في نهاية عام 2005 م حوالي (1659) مليون ليرة سورية ، علماً بأن رأس مال المصرف الأسمي يبلغ مليار ونصف ليرة سورية والمدفوع منه (1115) مليون ليرة سورية

الإيداعات المصرفية للصناعيين ..

قروض وتسهيلات من المصرف المركزي

قروض وتسهيلات من المؤسسة العامة السورية للتأمين ..

قروض وتسهيلات من مصارف أخرى ..

قروض داخلية ، وهي أموال خاصة بهيئة مكافحة البطالة لتمويل مشاريع العاطلين عن العمل.

الودائع والحسابات الجارية الدائنة ..

وقد حقق المصرف تطوراً هاماً جداً في مجال نشاط عمله وخاصة في تمويل المشروعات الصناعية وتأسيس الشركات المساهمة في الصناعة وتقديم العون لها لكي تصبح الشكل السائد في الاستثمار الصناعي ، وتقديم القروض للقطاع الصناعي بهدف توسيع المنشآت الصناعية القائمة أو إحداث منشآت صناعية جديدة ، أو صناعات حديثة .

أما توظيفاته في القطاع الصناعي فتتألف من القروض القصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنتين لتمويل رأس المال وشراء المواد الأولية و تأمين مستلزمات الإنتاج ، ومن القروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل المشاريع الصناعية الجديدة وتوسيع الصناعات القائمة إن كان ذلك يتعلق بإقامة أو شراء الأبنية للأغراض الصناعية أو شراء الآلات أو التجهيزات ، ومن الحسابات الجارية المدينة وحسم السندات لتمويل رأس المال العامل ولتمويل الدفعات الطارئة .

ويسعى المصرف إلى تطوير إمكانياته وزيادة رأسماله وودائعه ليقوم بوظيفته في خدمة القطاع الصناعي ، ويحتاج في ذلك زيادة الإمكانيات والدعم الحكومي له لتوسيع نشاطاته المختلفة في مجال الصناعة .

الفصل الحادي عشر

المخاطر العامة في المصارف الإسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة ملحة و حتمية, لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا و يرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية, وذلك بهدف تسيير المعاملات, وتسيير عملية الإنتاج و تعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية من خلال ما توفره من محاربة للاكتناز, و تشجيع الاستثمار الحقيقي (بإقامة المشروعات الاقتصادية و بالتالي إسهامها في زيادة الناتج القومي).

إن المحاولات الجادة للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية, و إقامة مصارف تقوم بالخدمات و الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام 1963م, عندما تم إنشاء بنوك الادخار في إقليم الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار حيث كانت بمثابة صناديق ادخار لصغار الفلاحين, و استمرت لمدة 4سنوات و أصبح لها 9فروع و يعمل فيها 200 عامل, وعلى الرغم من نجاحها إلا أن السبب الرئيس الذي أدى إلى توقفها هو الإدارة المركزية في ذلك الوقت .

و تتالت التجارب حتى تم تأسيس أول بنك إسلامي (بنك ناصر الاجتماعي 1971م بالقاهرة) وكان يتلقى الودائع و يستثمرها في المقاولات الصغيرة, و يجمع الزكاة و القرض الحسن و يوزع الأرباح على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمارات. و قد حقق البنك نجاحاً كبيراً و خاصة لدى الطبقات المتوسطة كونه يعمل على تمويل الحج و الدراسة الجامعية ثم كانت محاولات مماثلة في باكستان و بعد ذلك تتالت عمليات التأسيس في مناطق عديدة

و قد انتشرت البنوك الإسلامية في كل العالم حتى إن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع إسلامية مثل:

ABNAMRO و UBS و Barclays و HSBC و Citi Bank

وبنك "ب. أن.ب.باريبا" و "ستاندارد تشارترد" و "سي تي غروب" و "مورغان ستانلي" و "باركليز كابيتال" وغيرها*.

* - د. شاكر, فؤاد - رئيس اتحاد المصارف العربية - مؤتمر المصارف الإسلامية - دمشق 2008م .

وهذا ما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق، و إمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة .

أولاً: المخاطر الائتمانية :

وترتبط هذه المخاطر بالطرف الآخر (العميل) والوفاء بالتزاماته في موعدها. وقد يكون عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه البنك في موعدها عائداً لعدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء 0 ويكون الدين في المصارف الإسلامية ناتج عن تمويل إسلامي بأحد المنتجات المالية الإسلامية وتختلف باختلاف الصيغة فهو في صورة مخاطر مدفوعات بحيث يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً (كما في عقد السلم أو الاستصناع)، أو مخاطر مرتبطة بتسليم أصلاً مثل (بيع المرابحة) 0 أما في صيغ المشاركة أو المضاربة تأتي مخاطر الائتمان في صور عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف من رأس المال أو الربح عند حلول أجله 0

ثانياً : مخاطر السعر المرجعي :

المصارف الإسلامية تتأثر حقيقة بمخاطر (سعر الفائدة) أو ما يدعى أيضا بمخاطر هامش الربح وربما كان ذلك يعود في حقيقة الأمر للسعر المرجعي الذي تعتمد المصارف الإسلامية لتحديد أسعار منتجاتها وأدواتها المالية، ففي حال اعتمادها على أسعار الفائدة كسعر مرجعي لتحديد هامش ربحها وتسعير منتجاتها ستتأثر تلقائياً بالمخاطر الناشئة عن سعر الفائدة، ونرى أيضاً أن ذلك سيعرض المصرف الإسلامي إلى مخاطر أخرى كمخاطر الثقة والتنافس ومخاطر السحب) أن يقوم المودعون بسحب ودائعهم نظراً لانخفاض العائد) لأنه قد يؤدي إلى أن يكون العائد الموزع على المودعين أو المستثمرين في المصارف الإسلامية أقل من العائد أو الفائدة التي قد يحصل المودعون في المصارف التقليدية عليه 0 ولذلك لابد من الإشارة هنا إلى أننا نرى أنه لابد من تطوير أدوات و اعتماد سعر مرجعي لا يعتمد على سعر الفائدة بشكل أساسي 0

ولعله من المفيد التنويه أن مخاطر هامش الربح تتفاوت في شدتها من منتج إسلامي لآخر ، فيمكن اعتبارها أكثر شدة في عقود الإستصناع لطول أجلها عادة وعدم إمكانية تغيير أسعارها مبدئياً وأقل شدة نسبياً في عقود السلم حيث لا يمكن تغيير السعر أو إعادة التقييم.

ثالثاً: مخاطر السيولة

وهي تكون في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل، أو للإيفاء بالتزامات المصرف في حينها . وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف وعن صعوبة الحصول على السيولة.

ومخاطر السيولة التي قد تكون أكثر شدة في المصارف الإسلامية نظراً لطبيعة المصارف الإسلامية و لأسباب منها :

1- إن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها للسيولة عند الضرورة ولا تستطيع بيع الديون مبدئياً إلا بقيمتها الاسمية .

2- و لا تقوم المصارف المركزية (حتى الآن على الأقل) بدور المقرض الأخير للمصارف الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية . ولا بد من التنويه هنا أنه على المصارف المركزية العمل على تطوير أدواتها و وسائلها لتقوم بدور المقرض الأخير للمصارف الإسلامية بوسائل تنطبق مع الشريعة الإسلامية، و تستطيع المصارف الإسلامية الاستفادة منها.

1- ولما كانت معظم الودائع في المصارف الإسلامية هي ودائع في الحسابات الجارية، و تعتبر قرصاً حسناً من المودع للبنك يلتزم البنك بضمانه وسداده عند الطلب، فإن الضغط يزداد على البنك وبالتالي الزيادة في الاحتفاظ بالأموال و انخفاض التوظيف و الأرباح ومن ثم العوائد و التوزيعات على المساهمين .

رابعاً: مخاطر السوق

ويضع البعض مخاطر سعر الفائدة أو هامش الربح ضمن مخاطر السوق، وعلى كل فإن مخاطر السوق يمكن تحديد ملامحها بما يلي :

✚ مخاطر أسعار السلع

وتبدو تأثيراتها واضحة في المنتجات الإسلامية المختلفة حيث أن المصرف هو مالك السلعة في فترات مختلفة فقد يحتفظ المصرف بمخزون من السلع بقصد البيع ، أو كنتيجة لدخوله في عقد استصناع أو عقد سلم ، أو أن يمتلك عقاراً أو ذهباً مثلاً ، أو آليات بغرض إيجارها بعقود إجازة تشغيلية، وبالتالي فإن انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالياته سيؤدي إلى خسارة محققة . وتجدر الإشارة إلى اختلاف مخاطر أسعار السلع التي تكون ناتجة عن تملك المصرف لسلع أو أصول حقيقية عن مخاطر هامش الربح الناتج عن احتفاظ البنك بمطالبة مالية .

✚ مخاطر أسعار الأسهم

حين يكون البنك مالكا لأسهم وتنخفض أسعارها ،أو تكون الأسهم ضمانا لديه فينخفض قيمة الضمان الذي لديه مقابل تسهيلات أو تمويل ممنوح لعملائه.

✚ مخاطر أسعار الصرف

والمقصود اختلاف أسعار صرف العملات المختلفة.

ومن الملاحظ أن هذه المخاطر قد تكون متعلقة بأسباب أو ظروف عامة كإنخفاض في غالبية الأسهم في بلد معين، أو ارتفاع سعر صرف عملة معينة مقابل معظم العملات الأخرى، أو ارتفاع سعر سلعة معينة، أو سلع مرتبطة ببعضها نتيجة لظروف عامة. كما قد تكون مرتبطة بأسباب تتعلق بمنشأة معينة أو بسلعة معينة نتيجة تغير في ظروف منشأة أو مؤسسة بعينها أو أحوال جزئية.

ومن الممكن أن تكون المصارف الإسلامية أكثر تعرضاً لهذه المخاطر نظراً لعدم جواز استخدامها المشتقات المالية المعروفة في إدارة هذه المجموعة من المخاطر كما تفعل المصارف التقليدية، وإن كان بالإمكان استخدام طرق أخرى فعالة ومطابقة للشريعة.

خامساً :عدم جواز استخدام المشتقات المالية التقليدية

اعتادت البنوك التقليدية استخدام عدداً من المشتقات المالية كالخيارات مثلاً والمستقبليات و المقايضات بأسعار الفائدة. وهذه المشتقات تقيد هذه البنوك التقليدية من حيث أنه يمكن اعتبارها من وسائل إدارة المخاطر و التخفيف من آثارها وكذلك تعتبر مصدراً للدخل. هذه المشتقات في معظمها اتفق الفقهاء على عدم جوازها و بالتالي فليس باستطاعة البنوك الإسلامية استخدامها. و يحاول الباحثون ابتكار طرق متطابقة مع الشريعة الغراء و تحقق بعض النتائج المرجوة في هذا المجال.

سادساً : مخاطر التشغيل

تنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوفر للمصرف الإسلامي الموارد البشرية الكافية و المدربة تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية . و تنشأ أيضاً نتيجة اختلاف طبيعة أعمال المصارف الإسلامية عن التقليدية، فربما لا تتناسب برامج الأتمتة المتوفرة في السوق و التي تستخدمها المصارف التقليدية و هذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير و استخدام تقنية المعلومات في المصارف الإسلامية .

سابعاً: مخاطر السحب

يقوم نظام العائد المتغير على ودائع الادخار و الاستثمار (المضاربة) إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع، فمعدل العائد المنخفض ربما يكون في قرارات العملاء بسحب أرصدة وودائعهم ومن جهة نظر المصرف فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنةً بالمؤسسات المالية الأخرى .

ثامناً :مخاطر الثقة

قد يؤدي معدل العائد المنخفض للمصرف الإسلامي، مقارنة بمتوسط العائد في السوق المصرفية إلى مخاطر الثقة، لأنه ربما يظن المودعون والمستثمرون أن سبب العائد المنخفض هو التعدي أو التقصير من جانب المصرف الإسلامي.

وقد تحدث مشاكل الثقة بأن تخرق المصارف الإسلامية العقود التي بينها و بين المتعاملين فقد لا يستطيع المصرف الإسلامي الالتزام بالمتطلبات الشرعية لمختلف العقود، وبما أن المسوّغ الأساسي لأعمال المصرف الإسلامي هو الالتزام بالشريعة الإسلامية فإن عدم قدرتها على الوفاء بذلك، يقود إلى مشكلة ثقة عظيمة الأثر.

تاسعاً : الإزاحة التجارية

هذا النوع من المخاطر يعني تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين، ويحدث ذلك عندما تقوم المصارف الإسلامية وبسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية بدعم عائدات الودائع من أرباح المساهمين لكي تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها.

فمخاطر الإزاحة التجارية تعني انه قد يعجز المصرف الإسلامي رغم انه يعمل وفق الضوابط الشرعية تماماً عن إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالمصارف التقليدية المنافسة، و هنا قد يتوفر الدافع مرة أخرى لكي يقرر المودعون سحب أموالهم و لمنع ذلك يحتاج مالكو المصرف إلى أن يتخلوا عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الاستثمار.

عاشراً : مخاطر محدودية المنتجات

مهما تنوعت منتجات المصرف الإسلامي إلا أنها تبقى محدودة بالمقارنة مع المنتجات المصرفية للبنوك التقليدية وذلك لان اشتقاق منتجات مصرفية جديدة يحتاج وقتاً وإجراءات شرعية كثيرة.

هذا بالإضافة إلى المخاطر المصاحبة للمنتج المصرفي الإسلامي الجديد، من حيث احتمالية نجاحه في السوق المصرفي الإسلامي أو فشله 0 كل هذا يحد من قدرة البنك الإسلامي على تفصيل منتجات خاصة لعمليات مصرفية غير متكررة وخاصة بطلبات العملاء 0

❖ المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامية

أولاً : مخاطر عقود المشاركة

☒ المشاركة المنتهية بالتملك : شراكة يعطي المصرف فيها الحق للشريك في

الحلول محله في الملكية دفعة واحدة ، أو على دفعات ،حسبما تقتضيه الأمور المتفق عليها .

☒ **المشاركة** : هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح وأيضا الخسارة . وتتكون عقود المشاركة من عقود المشاركة وعقود المشاركة المنتهية بالتملك والتي يشترك بها الشريك والمصرف برأس المال، ففي حال الخسارة يتم توزيع الخسارة حسب نسبة رأس المال ، أما في حال الربح فتوزع الأرباح حسب النسبة المتفق عليها بينهما . فنلاحظ اختلاف نسبة الربح التي يحصل عليها المصرف عن نسبة الخسارة التي يتحملها على نفس المشروع، هذا الاختلاف يشكل مقياساً للمخاطرة يجب أن يأخذها المصرف بعين الاعتبار عند تحديد معدل العائد في عقود المشاركة، وذلك حتى يكون هناك ملائمة بين العائد المتوقع الحصول عليه من المشروع، والمخاطر التي سوف يتحملها . وتأتي مخاطر المشاركة من سوء الإدارة، أو من تعذر تشغيل المشروع، أو من عدم القدرة على تسويق منتجات المشروع وغيرها من الأسباب . ولعل تناقص ملكية البنك في المشروع في عقود المشاركة المنتهية بالتملك يقلل من مخاطره نظراً لانخفاض نسبته في رأس المال، إلا أن هذا لن يكون إلا بعد فترة يكون فيها المشروع قد تجاوز خلالها الكثير من المخاطر التشغيلية، الأمر الذي يعني تراجع حجم ومستوى المخاطر أيضاً . وبالمقابل مع مرور الزمن تزداد ربحية المشروع، ومع تراجع حصة البنك من المشروع تتراجع ربحيته . وفي المحصلة يكون معدل العائد الإجمالي على الاستثمار في المشروعات بعقود المشاركة المنتهية بالتملك أقل من معدل المخاطرة فيها .

نلاحظ في عقدي المشاركة و المضاربة، تأتي مخاطرة المصرف كنتيجة، لأن المصرف ليس لديه وسيلة فعالة لمراقبة نشاط العميل وتصرفاته، وهذا يضع المصرف أمام خيارين :

الأول : إما أن يتحمل مخاطر عدم قيام العميل بالإفصاح السليم، أو الدقيق عن نتائج المشروع ، حيث يتوقف نصيب المصرف من الربح على ما يعلنه العميل من أرقام، وبذلك يقوم العميل بالإعلان عن أرباح أقل من الواقع من أجل التقليل من نصيب المصرف .

الثاني : وإما أن يتحمل تكاليف قد تكون غير قليلة، للتأكد من سلامة التقارير والنتائج المالية للمشروع . وان كان الأمر كذلك ، فلن يكون كافياً " في حد ذاته للتأكد من سلامة الأفعال والنوايا المؤدية إلى النتائج ويلاحظ أن المخاطر في المشاركة هي أخلاقية.

ثانياً: مخاطر المضاربة

المضاربة : هو أن يدفع رب المال (مالكه) ، سواء "أكان فرداً"، أم مؤسسة (المصرف) إلى العامل (المضارب) مالا " يتاجر به على أن يكون الربح مشتركاً " بينهما، بشروط مخصصة، والخسارة تكون على صاحب رأس المال وحده بالجملة .

تكون المخاطر التعاقدية في عقود المضاربة التي يكون فيها المصرف الإسلامي صاحب المال أكبر منها في أي عقود أخرى، وذلك لأن الخسارة تقع فقط على المصرف ولا يتحمل رب العمل أي خسارة مادية .

ولتخفيف هذه المخاطر يتعين على البنك الإسلامي أن يتحقق كثيراً من شخصية العميل أو المشروع والسلعة أو الخدمة المراد إنتاجها أو تقديمها .

ثالثاً: مخاطر عقود المرابحة

المرابحة : هي بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم .
تسمى المرابحة ببيع الأمانة والتي تتألف من الأنواع التالية :

✓ **المرابحة :** البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم .

✓ **التولية :** البيع بمثل الثمن الأول من غير زيادة ولا نقصان .

✓ **الوضيعة :** البيع بأقل من الثمن الأول .

وسميت ببيع الأمانة ، لأنه يعتمد في تحديد ثمن السلعة على أمانة البائع في ذكر رأسمال الذي اشترى به .

تتبع مخاطر عقود المرابحة من ثلاثة مصادر :

1- رفض العميل التوقيع على عقد المرابحة للسلعة عندما يملكها البنك وقبل أن ينقلها للعميل .

2- وجود عيب في السلعة أو صلاحياتها حيث يكون من حق العميل الأمر بالشراء رفض استلام السلعة .

2- تخلف العميل عن التسديد أو تأخره عن السداد ، حيث لا يوجد في العقود الإسلامية شرط جزائي على التأخير في السداد .

رابعاً : مخاطر عقود السلم

السلم : هو بيع العين بالدين . أو: عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد . أو بيع عوض موصوف في الذمة إلى أجل معلوم بثمن معجل .

تتشأ مخاطر عقود السلم في معظمها من السوق والتغيرات في الأسعار ، وخاصة انخفاض سعر السلعة المتفق على تسليمها في الأجل والمدفوع والمحدد سعرها من العاجل .

فانخفاض سعر السلعة في السوق يعني أن البنك سوف لن يكون قادراً على تحقيق أي أرباح من عقد السلم كون السعر الذي دفعه البنك عاجلاً سوف يكون أكثر من سعر بيعها عند استلامها .

وبهذا تكون مخاطر البنك ليس بمقدار الفرق بين سعر البيع الأقل وسعر الشراء الأعلى, وإنما أيضاً بمقدار ضياع الفرصة البديلة المتمثلة بمقدار الربح المتوقع من عقد السلم .

كما تنشأ مخاطر عقود السلم من عدم قدرة البائع على الوفاء بالتزامه, أي بتسليم السلعة المتفق عليها في عقد السلم لأسباب خارجة عن إرادته لنوع السلعة وجودتها وكميتها .

ويمكن تلخيص مصادر الخطر الناتجة عن التمويل بالسلم بالنقاط التالية :

- ✓ إنفاق ثمن الشراء في غير الغرض المحدد في محل العقد .
- ✓ عدم تسليم السلعة في مواعيدها أو عدم تسليمها مطلقاً .
- ✓ تلف السلعة كلياً أو جزئياً لأسباب خارجة عن إرادة البائع .
- ✓ تقلب السلعة وانخفاض سعرها عما تم شرائها به .
- ✓ عدم القدرة على بيع السلعة بعد استلامها من البنك .
- ✓ انخفاض جودة السلعة المسلمة عما تم الاتفاق عليها.

خامساً : مخاطر عقود الاستصناع

الاستصناع : عقد يطلب فيه المستصنع شيئاً "مصنوعاً" من الصانع بمواد من عنده بأوصاف معينة وثمان محدد .

وتكمن مخاطر عقود الاستصناع في السلعة المتفق على تصنيعها من حيث عدم صلاحية المنتج ، وبالتالي يكون للعميل الحق في الرجوع على الصانع الذي هو البنك .

وكما تكون المخاطر في مدى التزام الصانع بالزمن المحدد لتسليم المنتج .

أما المصدر الآخر للمخاطر في هذا النوع من العقود فتنشأ من تخلف أو تأخر المصنوع له عن تسديد ثمن المنتج . أو تأخر الصانع في تسليم البضائع و يمكن تلخيص مخاطر عقود

الاستصناع بما يلي :

- ✓ تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.
- ✓ تأخر الصانع في تسليم البضائع.
- ✓ تأخر العميل عن السداد مع عدم قدرة البنك من زيادة السعر نتيجة التأخير.
- ✓ التقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للاستصناع.

سادساً : مخاطر عقود الإجارة

الإجارة هي عبارة عن تمليك المنافع بعوض و بشروط معينة .

▪ **الإجارة المنتهية بالتمليك :** هي أن يقوم المصرف بتأجير عين كسيارة إلى شخص مدة معينة بأجرة معلومة قد تزيد عن أجرة المثل على أن يملكه إياها بعد انتهاء المدة و دفع أقساط الأجرة بعقد جديد .

▪ **الإجارة التشغيلية :** مثل تأجير منزل - سيارة - سفينة ----- بدون تملك .
وتعتبر مخاطر عقود الإجارة مخاطر ملكية كون الأصل المؤجر ما يزال ضمن ملكية البنك .
وتنشأ المخاطر هنا عن تخلف المستأجر عن تسديد أقساط الأصل مما يفرض على البنك أن يبيع الأصل في أقرب وقت ممكن تنفيذاً لتعليمات السلطة النقدية التي تمنع من إبقاء ملكية الأصول لدى البنوك إلا لغايات تمويلية .

❖ أدوات المخاطر في البنوك الإسلامية

أولاً: الالتزام بالوعد

ففي عقد المرابحة لا يجوز للبنك بيع ما لا يملك, و بالتالي لا يجوز إلزام العميل بالشراء فالإلزام بالوعد في المرابحة ليس إلزاماً بالشراء, و لكنه التزام بالتعويض عن الضرر الذي لحق بالموعد نتيجة عدم الوفاء بالوعد, و هذا يعني تعويض البنك عن الخسارة إن حدثت عن بيع السلعة الموعودة إلى طرف ثالث بأقل من ثمن شرائها .

ثانياً : غرامات التأخير

لا تستطيع البنوك الإسلامية معاملة العملاء المتأخرين عن التسديد كما البنوك التقليدية التي تعمل زيادة تكلفة الدين من خلال غرامات التأخير, و ذلك لأن أي زيادة في الدين يعتبر من الربا المحرم, و لذلك عادة ما تواجه البنوك الإسلامية عدم جدية التزام العملاء بتسديد مستحقات البنك في أوقاتها , و لمواجهة هذه المشكلة عمدت البنوك الإسلامية إلى أن يأخذ البنك الإسلامي احتمال التأخير في التسديد من خلال زيادة الربح بما يقابل التأخير, و لكن هذا أدى إلى زيادة تكلفة التمويل على العملاء و جعل البنك الإسلامي غير منافس, مما أدى إلى ظهور ما يعرف بـ(الغرامات للخيرات) التي تعني تغريم العميل المتأخر عن الدفع بقدر تخلفه عن السداد في الأجل, و حتى تخرج هذه الغرامة من الربا المحرم لا تعتبر هذه الغرامة إيراداً للبنك و إنما تصرف في وجوه الخير, فعلى الرغم من أن البنك الإسلامي لن يستعيد مادياً من الغرامة, إلا أنه من خلالها يستطيع ردع العملاء المتأخرين عن الدفع الذي سيسعون لتجنب غرامة التأخير .

ثالثاً : تحديد المدة في عقد المضاربة

لا تتضمن الصفة الأولية لعقد المضاربة مدة زمنية لانتهاء العقد، و إنما كانت تحدد بانتهاء العملية التجارية من بيع و تصريف التجارة، و لكن حتى يكون عقد المضاربة صالحاً كأساس للحسابات الاستثمارية في البنوك الاستثمارية و يجب أن يكون لعقد المضاربة مدة ملزمة لطرفيه، حيث أجاز العلماء جعل العقد لازماً في مدته إذا نص عقده على ذلك .

رابعاً : الاستصناع الموازي

لا تستطيع البنوك الإسلامية استخدام عقود الاستصناع بصيغتها الأساسية لأنها مؤسسات مالية وليست صناعية، ف جاء عقد الاستصناع الموازي الذي يتيح للبنك أن يكون صانعاً في العقد الأول و مستصنعاً في العقد الثاني، فيتحقق التمويل للعميل الأول و يتم تنفيذ العقد من العميل الثاني، و بهذا ينقل البنك مخاطر التنفيذ إلى المنفذ و يقتصر عمله على الوساطة المالية .

خامساً : احتياطات و مخصصات كافية لمجابهة المخاطر المحتملة :

و رغم أن المصارف المركزية تفرض نسباً على البنوك للاحتفاظ بها كسيولة لمجابهة بعض المخاطر المحتملة، إلا أننا نرى أنه يتوجب على المصارف الإسلامية دراسة احتياجاتها من المخصصات بدقة عالية طبقاً لظروفها و ظروف عملياتها، و الودائع التي لديها كودائع جارية أو ودائع استثمارية آخذة بعين الاعتبار حجم و نسبة كل منها إلى الأخرى و آجال الاستحقاقات للودائع التي لديها من جهة، و مطالباتها لدى عملائها من جهة أخرى . و ذلك لمجابهة مخاطر السيولة و كذلك لامتناسخ الخسائر المحتملة .

و يعتمد قرار المصرف بخصوص حجم الاحتياطات الوقائية على تقييم إدارة المصرف لمخاطر السيولة ، و يجب مراجعة القرارات المتعلقة باحتياجات السيولة باستمرار و ذلك لتجنب فائض السيولة أو نقصانها ، و في هذا المجال يفترض بإدارة المصرف أن تعرف و تأخذ بعين الاعتبار مواسم العمليات الكبيرة من سحب و إيداع ، و على الإدارة أن توجد طريقة عملية و فعالة لرصد و قياس فائض السيولة من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة و الصادرة .

سادساً: التأمين (التكافلي)

يعتبر التأمين أو التكافل بصيغة الموائمة للشريعة الإسلامية وسيلة من الوسائل المهمة في عملية إدارة المخاطر، و هو في حقيقته تحويل لبعض المخاطر أو لجزء منها لشركة التأمين أو التكافل و في حدود ما تبيحه الشريعة الغراء ، و بالتالي فيجب على المصارف اعتبار التأمين التكافلي متاح شرطاً رئيسياً في العمليات التي يشترك المصرف في تمويلها .

سابعاً : الضمانات و الرهانات

وتعتمد المصارف في الحصول على ضمانات أو رهانات من المتعاملين و ذلك في محاولة منها لتغطية و إدارة مخاطر الطرف الآخر (المتعامل) و مخاطر عدم التزامه بتنفيذ التزاماته التعاقدية مع المصرف، و يجب بكل الأحوال أن يكون الحصول على هذه الضمانات و استخدامها عند الحاجة متطابق مع أحكام الشريعة و طبقاً لما تقرره الهيئات الشرعية . وفي الواقع فإن هذه الضمانات بغض النظر عن قيمتها لا تغطي كل المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية كما هو الحال في المصارف التقليدية ، وإنما تقتصر كما ذكرنا في الغالب على تغطية الحالات التي يكون عدم التزام العميل أو الطرف الآخر ناشئاً عن سوء تصرفه أو سوء أمانته أو سوء نيته، وفي مجال الرهانات تقوم المصارف عادةً بالأخذ بعين الاعتبار الخسارة المحتملة في قيمة الرهن بسبب المخاطر المختلفة و هو ما سمي فنياً (قص الشعر) ، و قد جرت البنوك على اعتماد نسب لقص الشعر مختلفة بالنسبة لكل نوع من الضمانات المرهونة، وقد تختلف هذه النسبة من وقت لآخر طبقاً لظروف السوق و الاقتصاد عامة .

ثامناً : معالجات للمخاطر التعاقدية

للعقد أهمية كبيرة في المعاملات المصرفية فالقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين، طبعاً فيما لا يخالف المبادئ الشرعية الملزمة، و لهذا كان على المصارف صياغة عقودها مع المتعاملين معها بدقة و روية و احترام ، بالإضافة إلى أن اختيار صيغة التعاقد لعملية ما يؤثر تأثيراً فعالاً على إدارة المخاطر التي يمكن أن تتجم عن العملية المذكورة. و من الممكن تضمين العقود بعض البنود المشروعة التي تخفف من المخاطر المحتملة و من ذلك على سبيل المثال :

- شرط الإحسان في عقود السلم ، و هو إمكانية زيادة السعر عن السعر المتفق عليه ، و قد درجت البنوك السودانية على تضمينه في عقود السلم (السلع الزراعية)، نتيجة لأن اختلاف سعر السلعة اختلافاً كبيراً وقت التسليم عن السعر المتفق عليه في عقود السلم كان يدفع المسلم إليه إلى عدم التسليم .
- أو توكيل البائع المسلم إليه في عقد السلم ببيع السلعة بسعر يتفق عليه بحيث يضمن التكلفة و ربحاً مقبولاً للمصرف، و ما زاد فللبائع الوكيل أو نسبة كبيرة من الزيادة له .
- كما أن شرط تسديد الثمن على دفعات في عقد الاستصناع جائز شرعاً و يخفف من المخاطر .

- و في عمليات المربحة , سداد مقدم مصروفات كبيرة أو ما قد يسمى بهامش ربح جدية , يخفف من المخاطر أيضاً .
- و في عقود كثيرة يمكن أن يكون تنازل الدائن (المصرف) عن المتبقي من هامش الربح (في المربحة مثلاً) عاملاً لدعم فرص الاسترداد في المواعيد المتفق عليها بإعطاء حافز جيد للمدين في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المتفق عليها .
- كما يمكن عن طريق إضافة شروط في العقود المختلفة , تحويل بعض المخاطر إلى الغير , وهذه أداة من أدوات إدارة المخاطر و التخفيف من آثارها, كأن يشتري البنك سلعة ما بشرط ضمان شامل لها و لصلاحياتها لفترة معينة , أو بشرط يغطي العيب الخفي , أو شراء ماكينة صناعية بضمان طاقة إنتاج دنيا متفق عليها.